الاثنين 27 حزيران 2022
العدد 4664 السنة السادسة عشرة
lundi 27 Juin 2022 nº 4664 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
مصانع الغرب نحو «إعادة التوطين»

- المصارف باعت ديون لبنان لـ«الشيطان»
- تعميق اللامساواة في الدخل والثروة

موجة توقيفات في العرقوب وبيروت بشبهة التعامل مع العدوّ [4]

ابتزاز أميركي لعون وباسيل [3]

(أ ف ب)

فوضى حتى الرئاسة؟

[2 ـ 3]

على الغلاف

اتخذ القرار: فوضى حتى تشرين؟

(أ ف ب)

هل اتخذ القرار بتجميد أي حلّ لأزمات لبنان حتى موعد الانتخابات الرئاسية؟ الأجوبة كثيرة، لكنها تتقاطع عند فكرة أساسية، وهي أن المحور الذي لم يتمكّن من الفوز بانتخابات نيابية مريحة، وفشل في منع التجديد للرئيس نبيه بري أو إيصال مرشحيه إلى مناصب قيادة المجلس أو رئاسة الحكومة، يريد تنظيم صفوفه بطريقة مختلفة استعداداً للاستحقاق الرئاسي المقبل، وهو ما يتطلّب عدم ترك حزب الله وحلفائه في حالة استقرار في الفترة الفاصلة عن استحقاق تشرين.

والواضح من سياق الترشيحات لرئاسة الحكومة أن العامل الخارجي يعمل على خط واحد. إذ

لا تواصل بين الأطراف السياسية عشية الاستشارات النيابية

إن هناك توافقاً أميركياً - سعودياً على إهمال الملف اللبناني وعدم التعاطي إلا مع عناوين ذات انعكاسات إقليمية كملف ترسيم الحدود البحرية. وفي ما عدا ذلك، فإن أي تسهيلات لتشكيل حكومة جديدة أو ترتيب الوضع العام في البلاد أو تسهيل تطوير قطاع الطاقة، ستنعكس لمصلحة حزب الله والتيار الوطني الحر والرئيس ميشال عون. ويشهد الحقل السياسي، في هذا السياق، تحالفات غريبة عجيبة تجمع معاً القوات اللبنانية وكل مسيحيي 14 آذار إلى جانب وليد جنبلاط وحتى الرئيس نبيه بري، وصولاً إلى النواب السنة المستقلين و«التغييريين». وكل هؤلاء يتقاطعون عند هدف واحد اسمه: أن يخرج الرئيس ميشال عون من الحكم مهشّماً بصورة كبيرة، وتحميل حزب الله مسؤولية مزيد من التدهور في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. وهذا ما يجعل الحديث عن الحكومة الجديدة أشبه بنقاش بيزنطي، إذ لا تواصل فعلياً بين الأطراف المعنية بتشكيل الحكومة.

وبحسب المعطيات لدى جهات لبنانية عدة، فإن السعودية لا تريد أي حكومة جديدة، خصوصاً بعد الانضمام العلني - الطوعي أو الاضطراري - لجنبلاط إلى هذا المحور، لا سيما أن الحديث عن قرار النائب تيمور جنبلاط عدم المشاركة في الحكومة ورفض الاستمرار في الحكومة الحالية يشير إلى رغبة في عزل الحكومة من قبل مكوّنات سياسية وطائفية بما يعيق عملها. وفي هذا السياق، فإن القطيعة القائمة بين الرئيس المكلف نجيب ميقاتي من جهة وبين الرئيس عون والنائب باسيل من جهة ثانية، تعدّ الإشارة الأبرز إلى صعوبة التفاوض حكومة جامعة، أو على محاصرة أي حكومة جديدة. ويبدو أن ميقاتي يريد وضعية جديدة يقلص فيها دور عون وباسيل على صعيد الخطط المركزية التي تتعلق بالكهرباء والتفاوض مع صندوق النقد الدولي وحتى التعيينات الإدارية في المؤسسات العامة. وهو يتوافق، هنا، مع بري وجنبلاط والآخرين على عدم منح عون أي عناصر قوة يستفيد منها التيار بعد مغادرته القصر الجمهوري. مع ذلك، يجد ميقاتي أن فكرة التعديل الوزاري - بحسب نظرته هو - تساعده على تنظيم العمل الوزاري بطريقة تتيح له تحقيق برامج لم يقم بها في الفترة السابقة. وهو يريد أن يحصر مواجهته مع باسيل من دون أن يقترب من حزب الله بل يسعى إلى مهادنة الحزب بطرق مختلفة. كما يسعى مع الرئيس بري لتنظيم العلاقة مع جنبلاط، وباشر التواصل مع البطريرك الماروني لاحتواء أي هجوم يمكن أن يتعرض له بحجة تصويت غالبية النواب المسيحيين ضده. وقد تبيّن أن البطريرك بشارة الراعي أيده في جانب من الأمر عندما أعرب عن انزعاجه من عدم تسمية غالبية النواب المسيحيين لرئيس يكلف بتشكيل الحكومة.

وعشية الاستشارات غير المُلزمة التي يبدأها الرئيس المكلف اليوم في مجلس النواب، لم تُسجَّل أي اتصالات سياسية يُبنى عليها، باستثناء تأكيد الأخير أمام بعض القوى السياسية التي تحدث إليها أنه مُصرّ على التشكيل قريباً. إلا أن فكرة التعديل الوزاري الذي بدأ ميقاتي يسوّق له منذ ما قبل استقالة الحكومة وتحولها إلى حكومة تصريف أعمال، لا يزال أحد الخيارات الرئيسية التي يتحدث عنها. وقالت مصادر قريبة إنه «يسعى إلى اختيار وزراء أو وجوه جديدة في القطاعات الأساسية»، لافتة إلى أن «فكرة التعديل الوزاري لا تعني الإبقاء على الحكومة الحالية، لأن التعديل دستورياً يجري على الحكومة القائمة، إلا أن الحديث عن تعديل يعني تأليف حكومة جديدة تكون هي نفسها الحكومة الحالية مع تغيير بعض الأسماء بالتشاور مع القوى السياسية من أجل توفير الوقت». وتطرقت المصادر إلى عدد من الوجوه الوزارية التي سيطاولها التغيير في حال وافقت القوى المعنية، منها من طلب إعفاءه من المهمة مثل الوزيرة نجلا رياشي التي تتحضر لمغادرة البلاد، ووزير الخارجية عبدالله بو حبيب. ومنها من يريد ميقاتي تغييرها وعلى رأسها وزير الطاقة وليد فياض، لأنه يريد وزيراً يوافق على خطة الكهرباء من دون أن تكون لديه ملاحظات أو مطالب. كما أن الحديث عن التغيير يطاول وزراء الداخلية والاقتصاد والمهجرين.

(الأخبار)

تقرير

الانتفاضة تصل إلى جمعية المصارف!

هل نحن أمام انقسام مصرفي حيال طريقة التعامل مع الأزمة، أم أن ما يجري بين المصارف هو انعكاس للخلاف السياسي حول خطة التعافي وبرامج الحكومة المفترضة من قبل رئيسها نجيب ميقاتي للعمل مع صندوق النقد الدولي أو لمشروع إعادة هيكلة القطاع المصرفي نفسه وبرنامج توزيع الخسائر.

ما يجري منذ أيام يعدّ خطوة مسبوقة في تاريخ علاقة المصارف مع مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان، إذ خرجت الى العلن للمرة الأولى أصوات معترضة على إدارة رئيس الجمعية سليم صفير وتفرّده بقرارات تخص الخطط الكبيرة.

ويعقد مجلس إدارة جمعية المصارف اليوم اجتماعاً لمناقشة الانتقادات التي وجّهت لصفير على خلفية تفرّده بتوجيه رسالة إلى صندوق النقد الدولي تقول إن الاتفاق بين لبنان والصندوق على مستوى الموظفين هو غير قانوني وغير دستوري. ومضمون الرسالة كان فيه الكثير مما لا تريد المصارف البوح به أو تبنّيه علناً، ولا سيما لجهة اقتراح بيع الذهب لتغطية الخسائر المتحققة بين مصرف لبنان والمصارف.

وأدّى تسرّب الرسالة إلى الإعلام إلى اعتراضات دفعت بنك عوده إلى التنصّل منها، مشيراً إلى أنه لم يطّلع على مضمونها، وملمّحاً إلى أن الرسالة فيها اعتراف ضمني بأن لا حلّ إلا بتوقيع لبنان برنامجاً مع صندوق النقد لتجنب المزيد من التدمير، رغم أن لديه تحفّظات على ما ورد في الخطّة مع الصندوق. لكن لم يكن أكبر مصرف في لبنان المعترض الوحيد على الرسالة، إذ إن بنك الموارد أخذ موقفاً تصعيدياً أعلن فيه تعليق عضويته في جمعية المصارف. كذلك كان هناك موقف لبنك البحر المتوسط في السياق نفسه، وقال مسؤولون في المصرف إنهم لم يكونوا على علم بهذه الرسالة ولم يطّلعوا عليها ولم يوافقوا على إرسالها، داعين إلى «تفعيل آلية الحوكمة في مجلس إدارة الجمعية واحترام آلية اتخاذ القرارات، بشكل يُؤمّن مصلحة جميع المعنيين». وآلية الحوكمة هي إشارة واضحة إلى آلية اتخاذ القرار والتفرّد الذي يمارسه صغير مع حلقة ضيقة جداً من مجلس إدارة الجمعية بشأن اتخاذ القرارات المتصلة بتوزيع الخسائر وإعادة هيكلة القطاع المصرفي.

قد يكون سابقاً لأوانه الاستنتاج بأن هذه المواقف، باستثناء موقف بنك الموارد، ولا سيما من بنك عوده وبنك البحر المتوسط، ستأخذ طريقاً نحو التصعيد أكثر. صحيح أن هناك العديد من المصارف التي تعترض على آلية اتخاذ القرارات في الجمعية وعلى سلوك رئيسها، إلا أن الأمر لم يصل إلى درجة الانشقاق عن الجمعية. ويأتي ذلك رغم أن مصالح المصارف متضاربة جداً في هذه الفترة بين مصارف لديها قدرة على الاستمرار، رغم الخسائر الكبيرة التي أصابتها، وأخرى غير قابلة للحياة. كما أن الاعتراضات على سلوك صغير وإدارة الجمعية ليست جديدة، بل هناك الكثير من المصارف التي تعتقد بأن صغير يتحدّث باسم مصالحها، بينما هو لا يسعى إلى هذه المصالح بمقدار ما تهمّه إدارة مصالح مصرفه الخاصة.

وكان مستشار الجمعية كارلوس عبادي، المعروف بأنه متصهين، قد أعدّ هذه الرسالة مقترحاً إعادة توزيع الخسائر بطريقة تتيح للمصارف التنصّل من مسؤولياتها تجاه المودعين، وتربط بين المسؤولية الائتمانية على الودائع، وغبائها وجشعها في توظيف الأموال لدى مصرف لبنان والتربح بشكل كبير منه، وإن كان على حساب التفريط بملاءتها المالية.

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

تهديدات أميركية بعقوبات على مقرّبين من عون

هوكشتين يتمسّك باقتراحه الخط المتعرّج

أكّدت مصادر عربية في الولايات المتحدة أن المسؤولين الأميركيين يبدون اهتماماً كبيراً بملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة. لكنها أشارت الى «تقييم سلبي» للزيارة الأخيرة التي قام بها الوسيط الأميركي في المفاوضات عاموس كوهشتين، إذ إنه «لم يعد بموقف لبناني رسمي مكتوب، وهذا يعقّد المفاوضات». غير أنها أكّدت وجود حرص اميركي على عدم حدوث أي تصعيد عسكري بين لبنان والعدو الإسرائيلي.

وبحسب المعلومات، فإن الجانب الأميركي لا يزال يصر على «الخط الـ 23 المتعرّج» الذي اقترحه هوكشتين في زيارته لبيروت في شباط الماضي، باعتبار أن «هناك إمكانية لتسويقه مع الإسرائيليين». كما أن الأميركيين «يصرّون على أنهم لم يسمعوا من المسؤولين الرسميين اللبنانيين كلاماً مباشراً عن مقايضة بين حقلي قانا وكاريش، بل سمعوا بذلك من مواقع غير رسمية»، في إشارة الى تصريحات النائب جبران باسيل. وفي هذا السياق، يحمّل المعنيون بالملف في الإدارة الأميركية باسيل مسؤولية تعطيل «ملفات كثيرة؛ من بينها ملف الترسيم». وقد زادت حدة الموقف الأميركي من رئيس التيار الوطني الحر، بحسب المصادر نفسها، «بعد الانتخابات النيابية وتمكّن باسيل من المحافظة على كتلة وازنة في المجلس النيابي والتأثير على تشكيل الحكومات ومن أداء دور في الانتخابات الرئاسية المقبلة».

المصادر أكّدت أن الجانب الأميركي «مهتم بمعرفة حقيقة موقف حزب الله من ملف ترسيم الحدود. وعندما كان هوكشتين في بيروت، أثار الأمر مع أحد الرؤساء فقط وليس معهم جميعاً. وهو تعمّد التحذير من أن التصعيد العسكري من جانب حزب الله سيدفع المنطقة الى حرب واسعة»، كما أنه استفسر عن «جدية التهديدات التي أطلقها الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله». ونقل عن هوكشتين تأكيده للمرجع الرئاسي نفسه أن «أميركا تريد حلاً، لكنها غير قادرة على أن تفرض أمراً على إسرائيل. وهو سمع في المقابل أن لبنان غير قادر على تقديم تسهيلات إضافية، وأن المقاومة ستقوم بدورها في حال قرر العدو تجاهل مصالح لبنان والمبادرة الى أعمال استخراج تهدد حقوق لبنان النفطية والغازية». وفي سياق متصل، تبيّن أن الجانب الأميركي يدرس موضوع المساعدة في إقرار البنك الدولي تمويل خطة استجرار الغاز من مصر والكهرباء من الأردن ربطاً بالواقع الحكومي في لبنان. وبحسب المعلومات، فإن الأميركيين «لا يبدون حماسة للعمل

> **أميركا تربط استجرار الغاز والكهرباء بتغيير حكومي يشمل وزارة الطاقة**

مع الحكومة الحالية، وينتظرون قيام حكومة جديدة ويتوقعون أن يصار الى تغيير وزير الطاقة الحالي وإبعاد التيار الوطني الحر عن الوزارة». وبحسب المصادر، فإن الأميركيين «قد يمارسون ضغطاً على البنك الدولي ويصدرون إعفاءات من قانون قيصر في حال حدوث تغيير حقيقي في إدارة الحكومة ووزارة الطاقة». وأقرّت بأن هذا الموقف يندرج في سياق الضغط المباشر على الرئيس ميشال عون والنائب باسيل.

تجدر الإشارة الى أن السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا موجودة الآن في الولايات المتحدة، وقد أبلغت متصلين بها أنها ستعود الثلاثاء المقبل وستحاول الحصول على أجوبة أولية حول طريقة تعامل الحكومة الأميركية مع ملف استجرار الطاقة من مصر والأردن، وحول أصداء المناقشات الخاصة بمشروع ترسيم الحدود. ولفتت المصادر الى أن شيا نقلت عن هوكشتين تأييد أميركا لربط أي خطة تتعلق بالكهرباء في لبنان ببرنامج العمل مع صندوق النقد الدولي.

من جهة أخرى، لفتت المصادر الى «كلام كثير يتردد في العاصمة الأميركية عن نية واشنطن العودة الى فرض عقوبات على شخصيات لبنانية قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة وبعدها، وأن المستهدفين بالعقوبات «ليسوا بعيدين عن الرئيس عون وباسيل»، وأن هناك جهات في لبنان تسعى لمنع شمولها بالعقوبات، لكن «لا يوجد في الإدارة الأميركية من هو مستعد للحديث مع أركان التيار الوطني الحر الآن».

(الأخبار)

بيان صادر عن شركة OMT

تُفيد شركة أون لاين لتحويل الأموال ش.م.ل. (أو أم تي) أنّ السيد مارك مورّق لم يعد موظّفاً لديها ابتداءً من تاريخ ٢٠٢٢/٠٦/٢٤، وبالتالي لم يعد يُمثّل الشركة أو يُلزمها و/أو الشركات التابعة و/أو الشقيقة بأيّ التزام.

وتحذّر الشركة أنّ كل من يتعامل معه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية.

الإدارة

شركة أون لاين لتحويل الأموال ش.م.ل. (أو أم تي)

تقرير

هنيّة في صيدا: نتجهّز لمعركة استراتيجية مع العدو

(الأخبار)

علي حشيشو

ليست المرة الأولى التي يخصص فيها إسماعيل هنية حصة لصيدا في برنامج زيارته للبنان. أمس، وتحت شعار «وراء قريباً»، وقف رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أمام آلاف المؤيدين من عين الحلوة ومخيمات الشتات ومن صيدا في مهرجان نظمته الحركة في المدينة. ردد خلف الحشود وعريف الحفل قسم المقاومة الإسلامية: «هل تعترفون بإسرائيل؟ لا».

دخل هنية الى موقع إطلاق المهرجان من ناحية الشمال، بينما كانت العيون تترقبه من ناحية اليمين. اشتعل الملعب بهتافات كان لقائد كتائب الأقصى حصة الأسد منها: «حطّ السيف قبال السيف، إحنا نعيش زمن الانتصارات والبشارات التي يصنعها الشعب الفلسطيني ومقاومته والمقاومة الإسلامية في لبنان».

تحدث هنية عن جبهة مقاومة، ومع أنه لم يسمّ إيران بالاسم، إلا أنه شملها بمصطلح «محور المقاومة»، عندما تحدث عن «جبهة مقاومة في المنطقة تعمل على تحرير فلسطين». ساخطاً كان هنية على التطبيع، ولكنّ ناعماً في انتقاد المطبّعين. السلطة الفلسطينية وفتح.

«ونراه قريباً» عنوان المهرجان، الذي حمل رسائل في كل الاتجاهات، أولاها بوجه العدو الإسرائيلي، فتوعّد قائلاً: «يا شعبي الأبيّ ويا أهل المخيمات استعدوا، فلقد باتت عودتكم الى فلسطين قريبة. إننا نعيش زمن الانتصارات والبشارات التي يصنعها الشعب الفلسطيني ومقاومته والمقاومة الإسلامية في لبنان».

وتحدث هنية عن «تجهيز اليوم لتخوض معركة استراتيجية ضد الكيان الصهيوني. في المعركة القادمة، ستدك المقاومة العمق الصهيوني بـ 150 صاروخاً في أقل من 5 دقائق، رغم القبة الحديدية وكل التفوق التكنولوجي».

تقصّد هنية هزّ الوجدان، اعتمر الكوفية ورفع علم فلسطين وحمل مفتاح أحد بيوت أراضي الـ 48 اهداه إياه عجوز، أبى هنية إلا أن يقبل يده، غازل «عين الحلوين» بأن قلبه ينشرح عندما يزور مخيمهم. نتخلى ولن نفرّط بحبة تراب من فلسطين».

ذروة العنفوان بلغت مع حديثه عن معركة «سيف القدس». تحدث عن التحولات الكبرى وعن غزة المحاصرة التي «تتجهز اليوم لتخوض معركة استراتيجية ضد الكيان الصهيوني. في المعركة القادمة، ستدك المقاومة العمق الصهيوني بـ 150 صاروخاً في أقل من 5 دقائق، رغم القبة الحديدية وكل التفوق التكنولوجي».

تقصّد هنية هزّ الوجدان، اعتمر الكوفية ورفع علم فلسطين وحمل مفتاح أحد بيوت أراضي الـ 48 اهداه إياه عجوز، أبى هنية إلا أن يقبل يده، غازل «عين الحلوين» بأن قلبه ينشرح عندما يزور مخيمهم.

استخدم هنية لغة مشتركة مع حزب الله. فحضرت على لسان قائد حماس مفردات «زمن الانتصارات» و«محور المقاومة» والاستهزاء بقدرات العدو وفضح عجزه الداخلي، حتى لهجة القناعة الراسخة بالنصر تشاركها هنية مع السيد حسن نصر الله.

«ما لنا من نفط وغاز لنا وللبنان. مش قاسمين إحنا وإخواننا اللبنانيين». هكذا قارب هنية اعتداء إسرائيل على الثروة النفطية اللبنانية والفلسطينية، معلناً تضامنه الكامل مع لبنان إزاء الاعتداءات الإسرائيلية على ثرواته. التناغم مع لبنان قابله حذر تجاه سوريا. فاكتفى هنية بشكر الأشقاء العرب الذين وقفوا مع المقاومة من دون أن يسمّيهم.

قضية

عملية كبيرة تشمل مئات ممن وضعوا تحت المراقبة

توقيفات في العرقوب وبيروت بشبهة التعامل مع العدو

لا يزال فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي يتقدم على بقية الأجهزة الأمنية في ملاحقة شبكات يشتبه في أنها تعمل لمصلحة العدو الإسرائيلي. ويتحفظ ضباط الفرع عن الحديث عن آخر تطورات هذا الملف لعدم التأثير في التحقيقات وعلى كشف مزيد من الشبكات. وعلى خط موازٍ، فعّلت مديرية الاستخبارات في الجيش عملها التقني في هذا المجال، وأجرت تحقيقات مع مشتبه فيهم ومع عدد من الأشخاص ممن يتواصلون مع جهات وشركات أجنبية طلباً للعمل لتنبيههم إلى أن بعض الاتصالات تؤدي للعمل مع العدو. فيما تتولّى المديرية العامة للأمن العام، من

> **تبيّن أن عشرات من الموقوفين لم يكونوا يعرفون مع من يتعاملون**

جهتها، متابعة ملفات لعدد من المشتبه في تواصلهم مع العدو.

ومن جانب المقاومة، فإن نشاط مكافحة التجسس الإسرائيلي متواصل على مدار الساعة وعلى أكثر من صعيد، وقد أدّى ذلك إلى «نتائج كبيرة»، لكن القيّمين على الأمر يرفضون الكشف عن أي تفاصيل ويحيلون إلى الأجهزة الأمنية اللبنانية.

مرجع معني أكّد لـ«الأخبار» أن الوسيلة التي يعتمدها العدو في تجنيد لبنانيين أو مقيمين في لبنان، هي نفسها التي بدأها قبل فترة، وتقوم على بناء شبكات على مواقع التواصل مهمتها اصطياد هؤلاء بعد تقديم عروض لهم بالعمل لمصلحة جهات غير حكومية. ولفت إلى أن العدو لا يبدو قلقاً حيال كشف بعض هؤلاء، خصوصاً أنه يعمل على تجربة كل المتواصلين معه، ويطلب منهم أنشطة تبدو غير منطقية أو غير ذات أهمية، لكنها تكون أساسية بالنسبة للمشغّل الإسرائيلي، قبل أن ينتقل إلى مرحلة ثانية من إدارة التواصل مع العميل والطلب منه القيام بأعمال «خطيرة»، وعندها يتم تحديد ما إذا كان «المتعاون» قد قرّر الاستمرار في العمل أم لا. علماً أن بعض من أوقفوا أقروا بأنهم كانوا يعلمون بأنهم يتعاملون مع العدو، وبرّر بعضهم الأمر بموقف سياسي معاد لحزب الله، فيما تبيّن أن آخرين، وهم بالعشرات، لم يكونوا يعرفون مع من يتعاملون، لكنهم أقروا بأن العروض المالية والخدمات غير المتعبة هي التي شجعتهم على العمل.

وتحدث المرجع عن عملية كبيرة تشمل مئات ممن وضعوا تحت المراقبة، وهم لبنانيون ومن جنسيات أخرى، وبعضهم يعمل في مؤسسات ذات شأن. وأوضح أن العملية معقدة، لكنها تحتاج إلى وقت طويل للتثبت من الوقائع، لأن المشغّلين الإسرائيليين يعتمدون وسائل عشوائية ولا يربطون بين عميل وآخر إلا في حدود ضيقة.

وفي هذا السياق، كان لافتاً في الأسبوعين الماضيين توقيف فرع المعلومات مشتبه فيهم في بيروت والجنوب، تبين أن غالبيتهم من أبناء قرى العرقوب في قضاء حاصبيا. ومن بين هؤلاء امرأة ثلاثينية (ل. ر.) أوقفت في بيروت، وهي من قرية كفر حمام وتحترف التصوير الفوتوغرافي للمناسبات. واشتهرت خلال الحملة الانتخابية لانتخابات 2018، ونشرت صوراً لها أثناء رحلة إلى دبي. وبحسب المعلومات، فإن عائلة ل. ر تركت البلدة خلال الاحتلال الإسرائيلي وأقامت في منطقة عائشة بكار قبل أن تنتقل للسكن في شارع معوض في الضاحية الجنوبية. وبعد تحرير الجنوب، عاد والدها إلى مسقط رأسه حيث تفرغ للزراعة، فيما بقيت في بيروت لإكمال دراستها، وتزوجت من شاب سوري. وبحسب أهالي البلدة، لم يعرف عن العائلة أي انتماء سياسي أو حزبي لا قبل التحرير ولا بعده، وأن الموقوفة لم تتردد إليها إلا قليلاً. فيما يتناقل الأهالي بأن إحدى شقيقاتها متزوجة من العنصر في جيش لحد خلال الاحتلال علي خ. (ابن كفر حمام) الذي ترشح للانتخابات البلدية لدورتين آخرهما في 2016.

وفي السياق نفسه، أوقفت قوة من فرع المعلومات حضرت من بيروت ح. ش.، في مزرعة حلتا التابعة لبلدة كفرشوبا (قضاء حاصبيا). وبعدها بشهر واحد، أوقف الفرع ك. ع. ع. من حلتا أيضاً. علماً أن الأول أوقف سابقاً بتهمة السرقة، لكنه تقرب لاحقاً من سرايا المقاومة، فيما يعمل الثاني مغنياً وكانت أوضاعه المادية عادية، وفق عارفيه، قبل أن تتبدّل أحواله أخيراً بعد عمله في استيراد بضائع مختلفة وسفره المتكرر إلى الخارج.

من جهة أخرى، تحدثت مصادر عن تمكن ثلاثة من المشتبه في تعاونهم مع العدو من الفرار إلى خارج لبنان. ولم يعرف ما إذا كان هؤلاء قد تلقوا تحذيرات من العدو أم أنهم اكتشفوا أن الأجهزة الأمنية تمكنت من رصدهم.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

تقرير

مقاصد صيدا: الحريري تخسر آخر امتيازاتها؟

رئيس الجمعية الفائز فايز البزري (الأخبار)

أمال خليك

أسقط مقاصديو صيدا أمس لارا الجبيلي، المرشحة المدعومة من النائبة السابقة بهية الحريري لمنصب رئاسة جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية. وبعد حوالي شهر على وراثة عبد الرحمن البزري لمقعد «الست بهية» الذي احتفظت به لثلاثين عاماً، انتزع فايز البزري رئاسة الجمعية التي تحكمت بها المدينة منذ عام 1993.

في بداية النهار الانتخابي، أسرّت الحريري للمقربين منها بأنها «أصعب انتخابات تخوضها منذ 1992». جملة المؤشرات التي رافقت طبخ اللوائح، أظهرت باكراً بأنها لم تعد صاحبة السلطة المطلقة في المدينة. مع ذلك، «رفضت تشكيل لائحة توافقية تفوز بالتزكية وأصرت على الاستمرار بمعركة تظهر حجمها الحقيقي في أحلك ظروف آل الحريري وبالمرشحين الخطا»، وفق مصادر متابعة.

في إقبال غير مسبوق، اقترع 539 مقاصدياً من أصل 667 منتسباً سددوا اشتراكاتهم السنوية. وفي النتيجة، فاز رئيس لائحة «شعلة المقاصد» فايز البزري، أحد المرشحين الاثنين على منصب الرئاسة، على منافسته الجبيلي، رئيسة لائحة «لأجل المقاصد»، بفارق 13 صوتاً (273 في مقابل 260). فارق الأصوات الضئيل ظهر أيضاً بين أعضاء اللائحتين المرشحين لثمانية مقاعد في المجلس الإداري للجمعية. ما أدى إلى فوز أربعة من كل لائحة. الاستحقاق الدوري ينظم كل أربع سنوات، وأشرف عليه رئيس الجمعية للولايتين الأخيرتين يوسف النقيب وأعضاء المجلس الإداري المنتهية ولايته. وروج البعض بأن النقيب انتقم من آل الحريري بالعمل ضد اللائحة المدعومة من «الست»، رغم أنه أعلن جهراً دعمه للجبيلي ولائحتها، علماً أنه صديق شخصي لفايز البزري.

من جانبه التزم النائب أسامة سعد الحياد في المعركة وسحب المرشح المقرب منه عامر رمضان قبل أيام من موعد الانتخابات. وهو أمر عدّه البعض هروباً من المواجهة أو تخلياً عن المعركة بما يفيد النائبة الحريري من أجل رد الجميل لها بعدما تبين أنها وفرت له كمية لا بأس بها من الأصوات في الانتخابات النيابية. وحصدت الجماعة الإسلامية مقعداً في المجلس الإداري بفوز مرشحها محمود الصباغ، فيما خسر المرشح الثاني عبد الرحمن المجذوب. وسجلت مشاركة الرئيس فؤاد السنيورة وأحد أبنائه في الاقتراع لصالح الجبيلي. في المقابل، اقترع النائب البزري لصالح المرشح البزري. وكان قد أعلن دعمه للمرشحة في «شعلة المقاصد» الفائزة سندس زيدان التي حازت على (281 صوتاً) والخاسر عبد الرحمن الكسافي الذي حاز على (220 صوتاً). وتعليقاً على النتائج، قال النائب البزري إن «المنتصر الرئيسي في هذه الانتخابات هي جمعية المقاصد التي شهدت عودة الديناميكية والحيوية لها وهو دليل عافية المجتمع الصيداوي».

تشكيلة المقاصد الجديدة عكست للمرة الأولى تنوع المدينة. إذ جمعت بين المستقلين وممثلي الأحزاب والعائلات. تلك التشكيلة التي فرضت بالانتخاب، سعى لتزكيتها أبرز فاعليات المدينة من الجماعة إلى البزري وسعد الذين باركوا التوصل للائحة توافقية برئاسة البزري، تجنب المدينة معركة جديدة. لكن الحريري أصرت على المعركة، ظناً منها بأنها قادرة على «الكسح» كما اعتادت. فرفضت دعم البزري برغم أنه كان أحد رجالاتها البارزين، وشغل منذ عقود مناصب بارزة في مؤسسات آل الحريري في السعودية وبيروت، منها إدارة تلفزيون المستقبل. وتمسكت الحريري بالجبيلي. واستعانت بشخصيات بارزة للضغط على البزري من أجل الانسحاب. لكن الأخير رفض مستفيداً من الجو الناقم على أداء الحريري وتيار المستقبل في المدينة وفي الجمعية. وخاض البزري معركة من دون عسكر خاص به. إذ تحلق من حوله كل من عائلته وشخصيات محسوبة على الجو المحافظ والإسلامي الذي رفض ترشيح الجبيلي لترؤس الجمعية الإسلامية وهي تدور في فلك نواد مختلفة منها نادي الروتاري. واستعانت الجمعية القائمة على «التزود بالتعاليم الإسلامية والتحلي بأخلاق القرآن الكريم». ورفعت في برنامجها الانتخابي شعار «إحياء لرسالة المقاصد». وفي هذا السياق، استعيدت منشورات كتبها سابقاً أحد المرشحين على لائحة الجبيلي، إبراهيم الجوهري، يدعم فيها المثلية الجنسية ويثني على كتاب «نهاية محمد». وإزاء الحملة، هدّد بعض أعضاء «لأجل المقاصد» بالانسحاب منها في حال أبقي على الجوهري. ما دفع بالأخير إلى الإعلان السبت الماضي، انسحابه من «لأجل المقاصد» والاستمرار بالترشح منفرداً. وقد حاز على 142 صوتاً.

> **أصرت «الست بهية» على الاستمرار بمعركة في أحلك ظروف آل الحريري وبالمرشحين الخطا**

هكذا خسرت الحريري في أول اختبار لسلطتها الصيداوية بعد أن أصبحت نائبتها السابقة. لكن هل ستخسر امتيازاتها المطلقة داخل مؤسسات المقاصد وأوقافها؟ فالجمعية التي تأسست عام 1879، تملك أربع مدارس من أضخم مدارس صيدا وعشرات العقارات المسجلة كأوقاف، تقدر قيمتها بحوالي 160 مليون دولار.

تقرير

سكّان مشروع مزهر السكني أسرى شبح الانهيار

7 قرارات اتخذها مجلس الوزراء خلال 22 عاماً لم ينفّذ أي منها لمعالجة ملف «مشروع مزهر السكني» في منطقة الناعمة، الذي انهار فيه اثنان من مبانيه عام 2000. ورغم أن التقارير الهندسية أتت متضاربة بشأن تكلفة الهدم والترميم والتدعيم، إلا أنها أجمعت على أن معظم المباني الـ 25 فيه، والتي تضم أكثر من 500 شقة، غير صالحة للسكن

لينا فخر الدين

عام 2013، بعد 13 عاماً على انهيار مبنيين متلاصقين في «مشروع مزهر السكني» في بلدة الناعمة ما أوقع تسعة قتلى وعشرات الجرحى، ضربت الدولة على صدرها واعدة بإخلاء المشروع وهدم مبانيه أو ترميمها على نفقة صاحبه وفيق مزهر الذي تمت ملاحقته قضائياً وحُجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة تأميناً لحقوق مالكي الشقق، إلا أن ذلك لم يحصل. ويقطن اليوم في الشقق المهدّدة بالانهيار أكثر من 100 عائلة، معظمها من عشائر العرب ومن النازحين السوريين، تركوا لمصيرهم، رغم انهيار سقف إحدى الشقق العام الماضي، وانهيار سقف آخر قبل أيام ما أدى إلى وفاة رضيعة سورية في عامها الأول. في حين تعجز البلديّة عن إخلاء الشقق في العقار الذي تهاوى سقفه لعدم توافر بديل لقاطنيه، على ما يقول رئيس بلدية الناعمة - حارة الناعمة زاهر مزهر.

كان القرار الأول لمجلس الوزراء فور انهيار المبنيين عام 2000 هو إخلاء المباني حفاظاً على السلامة العامة، إلا أن أحداً من المعنيين لم يجرؤ على تنفيذه. فتمّ إخلاء بعض المباني قبل أن يعود إليها قاطنوها بعد أشهر. وزراء الداخلية المتعاقبون تصرفوا كما فعل الوزير محمد فهمي الذي أرسل إلى مجلس الوزراء كتاباً يشير فيه إلى أنه غير قادر على تقديم المؤازرة الأمنية لبلدية الناعمة - حارة الناعمة «نظراً للحساسيّة الأمنيّة»، بعدما تحوّلت المباني إلى بؤرة لمطلوبين وتجّار أسلحة وتجّار مخدرات ومتعاطيها، وفق ما يؤكد بعض أهالي المنطقة. في حين ينفي رئيس البلدية السابق وعضو المجلس البلدي الحالي شربل مطر ذلك، مؤكداً لـ «الأخبار» أنه «بسبب تكرار الحوادث الأمنية وعمليات إطلاق النار في المشروع صار البعض يقول إن هناك حساسيّة أمنية، لكن لا بؤرة أمنية إذا قامت الدولة بواجباتها»، مشيراً إلى أنّ البلدية «تابعت الموضوع على مدى سنوات وأرسلت كتباً إلى المعنيين بأنها غير قادرة مادياً ومعنوياً على معالجة هذا الملف، لكن أحداً لم يتحرّك».

وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي أكد لـ«الأخبار» أنه قادر على تأمين المؤازرة الأمنية للبلدية لإخلاء المباني فوراً، مشدداً على «أنني لن أتحمّل وزر أي ضحية قد تسقط جراء انهيار المباني». ولذلك، هو دعا إلى اجتماع اليوم مع محافظ جبل لبنان محمّد المكاوي ورئيس بلديّة الناعمة - حارة الناعمة وبعض المعنيين لبحث الملف.

سماسرة وتنفيعات

«حماسة» مولوي، لا تنطبق على مسؤولين آخرين تعاملوا دوماً مع هذه القضيّة باعتبارها «فرصة استثمارية»، مع تضارب تقارير قدّمتها شركات متخصّصة التي كلفها مجلس الوزراء درس الأمر منذ انهيار المبنيين. ففي نيسان 2001، رفعت شركة «لاسيكو» تقريراً إلى مجلس الإنماء والإعمار يفيد بأن كل مباني المشروع تحتاج إلى تدعيم بكلفة 1,8 مليون دولار من دون الإشارة إلى وجوب الهدم. في حين رفعت «شركة خطيب وعلمي» إلى مجلس الوزراء تقريراً مختلفاً أوصى بهدم كافة المباني باستثناء 4 منها يمكن تدعيمها من دون أن تحدّد القيمة الإجمالية للمشروع.

وبدل أن يكلّف مجلس الوزراء شركة ثالثة، طلبت الهيئة العليا للإغاثة من الاستشاريين (خطيب وعلمي ولاسيكو) دراسة حل موحّد أفضى إلى تصوّر تبلغ كلفته 4,325 مليون دولار لجعل المباني صالحة للسكن، والأنكى من ذلك أنها كلّفت «خطيب وعلمي» الإشراف على أعمال التدعيم قبل أن تتحوّل الشركة في قرارات المسؤولين المتلاحقة إلى مقاول تنفيذي للمشروع!

ولم يكن ينقص التقارير المتضاربة إلا دراسة قام بها مجلس الإنماء والإعمار في 2006، قضت باستملاك الدولة مشروع مزهر السكني مقابل 15,2 مليون دولار.

في 2001، أصدر مجلس الوزراء قراره بالحجز على أموال مزهر المنقولة وغير المنقولة وإلزامه توقيع سند دين لصالح الهيئة بقيمة 3,745 مليون دولار وتسليمه سندات الملكية لكامل العقارات المسجّلة باسمه والسندات المحرّرة من الشارين لصالحه، مقابل قيام الهيئة بأعمال الترميم والتدعيم المطلوبة للمشروع. في آب 2003، وافق مجلس الوزراء على اقتراح الهيئة العليا للإغاثة تأمين اعتماد بقيمة 3,5 مليون دولار لتدعيم المباني على أن ينقل الاعتماد من احتياطي الموازنة العامة لعام 2003 إلى موازنة رئاسة مجلس الوزراء - الهيئة العليا للإغاثة. لكن، لا أحد يعرف أين صُرفت هذه الأموال، على اعتبار أن ضربة واحدة لم تنفّذ في المشروع، تماماً كما رفضت الدولة عرض صاحب المشروع بأن يقوم بعمليات الترميم والتدعيم مقابل فك الحجز عن المباني مبنىً مبنى لهدمها وإعادة بنائها أو ترميمها وإعطاء الحقوق للمالكين، على ما يؤكد مزهر لـ«الأخبار».

الدولة تطوي الصفحة وتفتحها

هكذا طوت الدولة اللبنانية الصفحة عام 2003 ونامت القضيّة قبل أن تستفيق عام 2021 عندما انهار سقف أحد المباني. حينها، أخلت بلدية الناعمة - حارة الناعمة المبنى وسلّمت قاطنيه شيكات صادرة من الهيئة العليا للإغاثة كبدل إيواء لمدّة 6 أشهر، ووعدت الهيئة ببدء أعمال التدعيم فور الإخلاء، إلا أنها لم تنفّذ لعدم رصد الأموال اللازمة، فعاد الكثير من السكان إلى المباني أو قام المالكون بإعادة تأجيرها، وكان شيئاً لم يكن! كما أرسلت الهيئة كتاباً ثانياً إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء أفادت فيه بوجود مبنى مهدّد بالانهيار في المشروع مشيرة إلى رفض السكان الإخلاء. وضمّنت كتابها دراسة جديدة قامت بها شركة خطيب وعلمي مع شركة ثانية ليتبيّن أنه يمكن تدعيم وترميم المبنى مقابل 850 مليون ليرة لبنانية. رمت الشركة «رقمها» بطريقة ارتجالية ضاربة بعرض الحائط الدراسات السابقة التي قدّمت إلى مجلس الوزراء، لترتفع قيمة التدعيم من 5 ملايين دولار إلى 87 مليوناً! علماً أن الدراسة استندت إلى الكشف على المبنى المهدّد بالانهيار، وقدّرت المبلغ عبر إسقاط الكشف على المباني الأخرى. وأكدت الهيئة في كتابها أن المبلغ يفوق موازنتها، فقرّر مجلس الوزراء في 24 كانون الثاني الماضي، تكليف لجنة وزارية درس الأمر ورفع اقتراحاتها لمعالجة هذه القضيّة بالتنسيق مع مجلس الإنماء والإعمار.

صحيح أن مجلس الوزراء قد أرفق قراره حينها بأن تنعقد اللجنة بـ«السرعة القصوى حفاظاً على السلامة العامة»، إلا أن اللجنة حتى اليوم لم تنعقد، رغم موت طفلة، ورغم شبح الانهيار الذي يخيم على المشروع.

> **تضارب في تقدير الشركات المتخصصة لكلفة التدعيم من 5 ملايين دولار إلى 87 مليوناً**

(هيثم الموسوي)

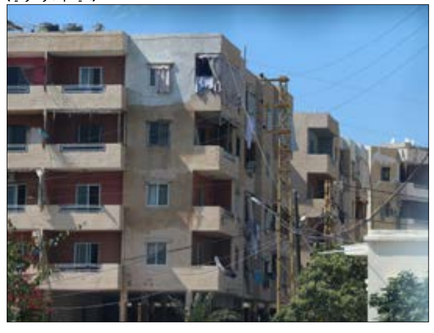

قضية «صيد ثمين» حقّقته استخبارات الجيش، ضمن الخطة الأمنية التي بدأتها مختلف الأجهزة الأمنية في الضاحية الجنوبية لبيروت مطلع شهر رمضان الفائت. فقد نجحت خلال الشهر الفائت في توقيف 70 مطلوباً من بينهم 13 يُعدّون من المطلوبين الخطرين، منهم من هو متورّط في ترويج المخدرات وفي سرقة الدراجات النارية، أما خطرهم فينشط في أعمال المراهنات. اعترافات غالبيتهم تكشف عن مباهاة في «الاحتراف»

سرقت 500 دراجة... نقلت عبر التوك توك
اعترافات أبرز موقوفي الخطة الأمنية

عبدالله قمح

للمرة الأولى منذ وقت طويل، تعيش عصابات الجريمة التي تستوطن الضاحية الجنوبية لبيروت، أسوأ أيامها. من المبكر الادّعاء أن المنطقة تتعافى أمنياً في ظلّ الخطة السارية المفعول، إنما يمكن القول إن نسبة الاعتداءات، وفقاً لما تظهره بيانات مختلف الأجهزة، في تراجع مستمرّ مقارنة بالأشهر التي سبقت انطلاق العملية.

«الخطة الأمنية» التي تحافظ على وتيرة تصاعدية، تقوم بحسب مصادر متابعة على عملية استنزاف مستمرّة وطويلة لتحقيق «الأمن الاجتماعي». وفي هذا الإطار تكشف مصادر مُنخرطة في العملية لـ«الأخبار»، أنه ومنذ منتصف أيار الماضي حتى أواخر حزيران الجاري، تمكّنت استخبارات الجيش من توقيف 70 مطلوباً، من خلال مداهمات أو عمليات دقيقة، من بينهم 13 صُنّفوا من ضمن المطلوبين الخطيرين، 3 منهم يُعدّون من بين «بارونات» سرقة الدراجات النارية في الضاحية، و3 آخرون من مروّجي المخدرات المختصين في استهداف طلاب المدارس والجامعات، وشخص آخر ينشط بأعمال المراهنات ويُعتبر من أهم المطلوبين وأخطرهم في هذا المجال.

اعترافات سارقي الدراجات

تُعدّ سرقة الدراجات النارية آفة في الضاحية الجنوبية. غالباً ما يكون السارقون منخرطين ضمن عصابات أكبر، بالتنسيق مع تجار آخرين يتحضّنون في داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ولا سيما في برج البراجنة وصبرا وشاتيلا. تباع الدراجة المسروقة غالباً إلى «التاجر» بمبلغ يُراوح بين مليونين وثلاثة ملايين ليرة لبنانية، بالنسبة إلى الدراجة الصغيرة الحجم 50cc (سعرها في السوق يُراوح بين 600 إلى 900 دولار أميركي) فيما يرتفع سعر الدراجات ذات القياس الأكبر.

في حوزة الأجهزة الأمنية جداول بأسماء «بارونات» سرقة الدراجات، الذين يتوزّعون مركزياً في مناطق برج البراجنة، الليلكي وحي السلم، صحراء الشويفات ومحيطها، وهذا لا يلغي وجود أفراد ينشطون في مناطق أخرى كحارة حريك والصفير وغيرهما. وقد تمكّنت استخبارات الجيش من توقيف 4 من أبرز سارقي الدراجات، قدّموا اعترافات خلال التحقيق معهم بإشراف القضاء المختص.

سرق 500 دراجة

يعدّ م.ص (مواليد عام 1991) من أبرز السارقين. أوقف منتصف الشهر الجاري، واعترف بأن عدد المسروقات لديه تخطّى 500 دراجة نارية، كان يبيعها إلى «تاجر» مقيم في مخيم برج البراجنة. كما اعترف بإقدامه على إنجاز العديد من السرقات باستخدام السلب والنشل على متن دراجات كان يقوم بتبديلها دورياً. اكتشف عناصر مديرية المخابرات بعد عمليات رصد وتدقيق، وجود «مسلك» جانبي يستخدمه في التنقل إلى المخيّم وإيصال مسروقاته، وظهر أنه يُستخدم في تأمين المسلك أفراداً مقيمين في المنطقة. وبعملية دقيقة، تمكّنت دورية من المخابرات من أن تكمن له عند المسلك، بعد إقفاله، لتلقي القبض عليه.

يُدعى ع.ق (مواليد عام 1986) وأوقف منتصف الشهر الجاري. ينشط في سرقة الدراجات النارية بشكل محترف وغير مألوف، حيث يظهر للمحيط أنه يقوم بنقل الدراجة لصيانتها، وفي حال سؤال صودف أن سُئل من قبل أحد

> **اعترف مروّجو مخدرات أنهم يستهدفون فئة طلاب المدارس والجامعات**

المتواجدين، يكون جوابه بأنه ينقل الدراجة بناءً على طلب صاحبها. وبحسب بيانات التحقيق، اعترف بأنه يستعين بشبكة تعمل لديه ومُهمتها اختيار الدراجة ومراقبتها ورصد صاحبها وتأمين ظروف سرقتها والتدخل في حال لزم الأمر. كما اعترف بأنه يضع الدراجة المسروقة في «التوك توك» العائد له ثم ينقلها إلى مكان آمن، حيث يلتقي بسيارة من نوع «فان» تتولى نقلها إلى منطقة البقاع لصالح المدعو ع.ا، ويقوم الأخير بإرسال المسروقات إلى الأراضي السورية.

التباهي بالاحتراف

مطلع الشهر الجاري، أوقفت دورية من المخابرات المدعو ن.ز (مواليد عام 1985). والأخير خصّص لنفسه منطقة نشاط لسرقة الدراجات النارية تتمركز في محلّتَي حي السلم والليلكي، ويُعدّ من أشهر سارقي الدراجات في هذه المنطقة تبعاً لأشرطة الفيديو العديدة المتوفّرة لعملياته، والتي تم تناقلها عبر مواقع التواصل الاجتماعي. اعترف بأنه «محترف سرقة دراجات». وبدا الموقوف أمام المحقّقين وهو يتباهى بقدرته على السرقة في الظروف الصعبة وخلال وقت قصير.

أما م.ي (مواليد عام 1985) فكان يتفق مع سارق يتولى المهمة، فيما يتحول هو إلى تاجر «يساعد الناس» من خلال بيعهم الدراجات (المسروقة) بأسعار أقلّ من السوق بعد أن يوهمهم بأنها قانونية. حيلة المطلوب الذي أوقف قبل أيام، تقوم على استخدام براعته في التزوير، على «أوراق الحجز»، فيقوم بختمها وتوقيعها بخط يده.

بيع الممنوعات

أسهم تسلسل الأحداث، خلال «عملية البقاع» التي استهدفت القبض على أحد أكبر تجار المخدرات «أبو سلة»، في تسريع ملاحقة المتورطين ضمن الضاحية. من بين المستهدفين كان شبكة تتألف من ن.ق (مواليد عام 1991) و.ف (مواليد عام 2004) يعاونهما سوري يدعى أ.ش (مواليد عام 2003). اعترف هؤلاء بأنهم يستهدفون في عمليات الترويج والإتجار، فئة طلاب المدارس والجامعات. كانوا ينتشرون على مسالك يستخدمها الطلاب، عبر الإيحاء بأنهم يبيعون الخُضَر عبر «عربة» ثم يقومون ببيعهم الممنوعات، في حين تتولى مجموعة أخرى عمليات الإيقاع بطلاب ليتحولوا لاحقاً إلى «زبائن». بحسب اعترافات الموقوفين الثلاثة، قالوا إنهم يمتلكون سجلّات بأسماء الطلاب المدمنين المتواجدين ضمن نطاق عملهم، فيقومون بالاتصال بهم من خلال هاتف خلوي قديم (غير ذكي) والاتفاق معهم على الالتقاء عند المسلك. كذلك اعترفوا بأنهم يديرون مجموعة من الشبان مهمتها تأمين الحماية لقاء بدل مادي. ومن بين المهام رصد أي حركة مريبة بجوار المنطقة والإبلاغ عن أي عنصر أمني يتواجد فيها. اعترف الموقوفون أيضاً بأنهم يعملون لصالح كلّ من المطلوب ع.ز الملقب بـ«جبران»، و ع.ز أيضاً، الملقب بـ«الحاج».

ضحايا المراهنات بالمئات

تُعدّ المراهنات واحداً من الأساليب المبتكرة التي تحوّل الكثير من الشبّان إلى ضحايا. ومنذ دخول البلاد في أزمة تحوّلت هذه المهنة إلى وجهة لكسب المال بأسهل الطرق. صنّفت الأجهزة الأمنية المدعوَّ م.م (مواليد عام 1975) من أبرز الأشخاص الذين ينشطون في هذا المجال رغم امتلاكه لشبكة توزيع إنترنت غير شرعي ومولّدات كهربائية في منطقة الصفير. وقد تجاوز عدد ضحاياه المئات، بعدما ألّف عصابة لتحصيل الأموال منهم من خلال اللجوء إلى الاعتداء وإطلاق النار، ما حمل كثيرين من ذوي الضحايا على بيع ممتلكاتهم بهدف إنقاذ أرواح أبنائهم. بحق الموقوف مذكّرات توقيف، ونُشرت قضائية. وقد اعترف بما نُسب إليه أمام المحقّقين.

فرض خوّات

وكان لظاهرة حصتها من التوقيفات، وطاولت ع.ض (مواليد عام 2002) الذي حوّل محيط الرحاب/ صبرا/ شاتيلا إلى مركز لنشاطه إلى جانب أنشطة أخرى تولّاها كإدارة عصابة مسلّحة مختصّة في عمليات تشليح وسلب، بالإضافة إلى فرض خوّات من مروّجي مخدرات ينشطون ضمن «منطقته». أوقف من قبل دورية «متخفّية» من مديرية المخابرات بعد الإطباق عليه. اعترف بأنه كان يتخذ مخيم شاتيلا وجهة إقامة احتياطية عند شعوره بالخطر الأمني، وبأنه كان يستهدف عمالاً سوريين غالباً بعمليات النشل من خلال ضربهم باستخدام «عصا».

في منطقة الليلكي حيث تنتشر المظاهر المسلّحة عبر الاستقواء أيضاً بحالات اجتماعية مماثلة، قامت مجموعة مسلّحة أفرادها من المقنّعين باستعراض عسكري تخلّله إطلاق نار. وبحكم عمليات الرصد، بات في حوزة الأجهزة الأمنية والعسكرية هُويات الأشخاص المشاركين في الاستعراض، عُرف منهم ع.س (مواليد عام 1993) و ح.ز (مواليد عام 1987)، وقد تم توقيفهما، ليعترفا أمام المحقّقين بضلوعهما في عملية الانتشار المسلّحة التي نُفّذت.

نشطت الأجهزة «جهاز الإنذار المبكر» (هيثم الموسوي)

تقرير

إضراب القطاع العامّ يدخل أسبوعه الثالث
الشلل يتمدّد... ولا مبادرات للحلّ

يدخل إضراب موظفي الإدارة العامة المفتوح أسبوعه الثالث اليوم، مع تأكيد الهيئة الإدارية لرابطة الموظفين على الاستمرار فيه، داعيةً إلى اعتصام يُنفّذ عند الساعة 11 قبل ظهر اليوم أمام مرفأ بيروت. الإضراب الذي شلّ معظم إدارات الدولة يهدّد بحجب الرواتب عن كامل موظفي القطاع العام

(هيثم الموسوي)

الغضب والتحدّي. كلمتان تصفان حال موظفي القطاع العام مع مطلع الأسبوع الثالث من الإضراب الذي أطلقته رابطة موظفي الإدارة العامة. وعند سؤالهم عن رواتبهم لهذا الشهر، الجواب واحد: التحية والتقدير لموظفي مديرية الصرفيات في وزارة المالية على إضرابهم وانقطاعهم الكامل عن الدوام. برأيهم، اللوم لا يقع على هؤلاء، بل على الدولة التي تطلب التضحيات من الجميع من دون اعتراف بأصل الأزمة. موظفو القطاع العام يعتبرون أنفسهم خارج كلّ تهديد، «ليس لدينا شيء لنخسره» يقولون. ومن لا يملك شيئاً بماذا تهدّده؟

الدولة، «أمّ الصبي»، تتعامل مع التحرّك حتى الآن بنكد، ومحاولات مفضوحة لتشتيت الموظفين و«فرط الإضراب» من الداخل، إن عبر الترغيب والقول إنّ الأمور تسير نحو الحلحلة وبالتالي لا داعيَ للاستمرار في التعطيل، أو عبر الترهيب وتحميل المسؤوليات ولصق كلّ المشكلات وتراكم الملفات، الحسّاسة والعادية، بالموظف المتوقف عن العمل. ولكن لا أحد يسأل عن كيفية وصول هذا الموظف إلى مركز عمله، أيّ قانون في الكون كلّه يطلب من موظف أن ينفق على وظيفته. الرئيس ميقاتي طلب في إحدى المناسبات أن «يتحمّل بعضُنا بعضاً»، يردّ عليه موظف في المالية: «تحمّلنا قلّة مسؤوليتكم سنتين، دعونا نصرخ من وجعنا فقط».

الإضراب يتوسّع

«هذه المرّة الأولى التي تُقفل فيها أقسام بكاملها في وزارة الداخلية»، يقول موظف هناك، الإضراب عطّل إمكانية استصدار إخراجات القيد من دوائر النفوس. يضيف: «حتى الدائرة اللصيقة بالوزير من بريد ومديرية مشتركة، الدوام فيها ليوم واحد فقط وبعدد غير مكتمل». والأمر ذاته يتكرّر في مديرية الشؤون السياسية ومديرية الأحوال الشخصية.

عضو الهيئة الإدارية في رابطة موظفي القطاع العام إبراهيم نحّال يصف حال الإضراب بـ«التضامن العام بين الموظفين». ويضيف نحال: «الرابطة ثابتة على موقفها حتى تحقيق كلّ المطالب، ولا يمكن التراجع أبداً».

لا رواتب

هذا الالتزام يهدّد رواتب الموظفين، في سابقة لم تحصل حتى خلال الحرب الأهلية. كان معتمد القبض يعبر السواتر وخطوط التماس ويوصل الحقوق إلى أصحابها. أما اليوم وبحسب سير الأمور فلا يمكن الركون إلى بيانات التهدئة والتطمين، ذلك أن رحلة رواتب موظفي القطاع العام من مدنيين وعسكريين تمرّ بعدة مراحل، من الإدارة التي يتبع لها الموظف وصولاً إلى دوائر وزارة المالية. هناك تصل أولاً إلى مديرية الصرفيات ومن ثمّ إلى الخزينة. ويستغرق إنجازها في المديرية الأولى الوقت الأطول، من 13 إلى 15 يوماً. وبسبب التزام موظفي وزارة المالية بشكل عام ومديرية الصرفيات بشكل خاص بالإضراب الشامل لم يتم العمل حتى اليوم على إنجاز الرواتب.

> **مديرية الصرفيات ملتزمة بصرف رواتب الموظفين في حال الاستجابة للمطالب**

مصادر في مديرية الصرفيات أفادت «الأخبار» بأنها «ملتزمة أخلاقياً مع الموظفين بالعمل على صرف رواتبهم في أسرع وقت في حال الاستجابة للمطالب». وتوضح هذه المصادر أنّ الموظفين «لا يفاوضون على مستحقّات خاصة بهم وحدهم، فالكلّ يجب تأمين وقود كي يصلوا إلى أعمالهم، راتبنا لنا ولعوائلنا لا لصرفه والاستدانة فوقه كي نتمكّن من خدمة الوظيفة».

إعلان حالة طوارئ

وبحسب كلام النقابي محمد قاسم المتابع لدقائق الإضراب ف.«مبدئياً، لا رواتب آخر هذا الشهر. وكلّما تأخر حلّ مشكلة الإضراب ستتأخر الرواتب». ويرى المشكلة في «عدم تنفيذ التعهدات من قبل الحكومة». ويستشهد بمشكلة موظفي مديريات وزارة المالية المطلوب منهم الحضور طوال أيام الدوام الرسمي لتنفيذ الأعمال المطلوبة، إذ طلبوا «تأمين ليترات بنزين كي يتمكنوا من الوصول إلى أعمالهم قبل انطلاق الإضراب، ولكن لم يجدوا أذاناً صاغية». ويضيف قاسم: «المطلوب اليوم إعلان حالة الطوارئ على مستوى القطاع العام لإنقاذه» منتقداً بشدة مبدأ «التسويات الإعلامية». وتساءل عن «الصفقات التي تعقدها الدولة مع أرباب العمل في القطاع الخاص بمباركة من يدّعي تمثيل الناس مثل الاتحاد العمالي العام». هذا الاتحاد رفع سقف المطالبة ببدل النقل اليومي إلى 150 ألف ليرة، ثمّ قبل بـ 95 ألف ليرة في المجلس الاقتصادي الاجتماعي من دون رأي للجنة المؤشر وهي المؤسسة المتخصّصة في حال القدرة الشرائية للأجور.

إذاً يمكن الاستنتاج أن لا رواتب آخر هذا الشهر إلّا في حال حدوث معجزة. وما يجب أن نقلق منه أكثر هو تعطّل الموارد أيضاً. لا شيء يدخل خزينة الدولة هذه الأيام مع الشلل العام الذي أوصلت الدولة القطاع العام إليه.

روابط متنازعة

سوداوية المشهد لم تدفع حتى اللحظة روابط القطاع العام كافة إلى الالتفاف، بعضها حول البعض الآخر. الامتحانات الرسمية مرّت أول من أمس بسلاسة، وستمرّ اليوم أيضاً وفي القادم من الأيام مع امتحانات الشهادة الثانوية، مرفقة بالوعود كما فعلت وزارة التربية أخيراً، حين وعدت بدفع 18 دولاراً عن كلّ يوم مراقبة، بالإضافة إلى البدل الرسمي، من دون أي تأكيد. الروابط اليوم لا تتحرك ولا تساند التحرّك بالتحرّك، أو حتى ببيان. مصادر داخل الهيئة الإدارية لرابطة أساتذة التعليم الثانوي أفادت «الأخبار» بأن لا اجتماعات تمّت خلال الأسبوعين الماضيين، وفي هذا الأمر تضييع للفرص وعدم استشراف للمستقبل»، متسائلة: «ماذا سيقولون للأساتذة في نهاية هذا الأسبوع، عندما يكتشفون أن لا رواتب صُرفت وأوراق الضغط تتساقط تباعاً مع انتهاء الامتحانات الرسمية؟».

تقرير

لبنان لا يحقّق كوتا الحج المخصّصة له

تنطلق الأسبوع المقبل رحلات الحج من لبنان إلى السعودية. في ظلّ متغيّرين لافتَين: انخفاض لافت في عدد الحجاج ليصل العدد النهائي إلى ما يقارب الألفي حاج، وارتفاع كبير في الأسعار بحيث تبدأ الرحلة بأربعة آلاف دولار وتتجاوز السبعة آلاف في ظلّ تبريرات غير مقنعة

رحيل دندش

«عملية نصب» كبيرة تعرّض لها الحجاج اللبنانيون هذا العام. هكذا يصف عدد من المطّلعين على ملف الحج السياسة التي اتبعتها حملات الحج والشركات المسيّرة للرحلات مع الراغبين في أداء فريضة الحج. فقد سجّلت كلفة أداء الحج لهذا العام ارتفاعاً لافتاً، والحجّة من وجهة نظر الحملات أن هيئة شؤون الحج في بيروت أنذرت شركات الحج والحملات بالتحسّب لغلاء الخدمات، وارتفاع الأسعار في مكة، بزيادة مبلغ 800 دولار على كلّ حاج. لكن ما حصل أن مبلغ الـ 800 دولار قفز إلى الـ 4000 دولار. والأسباب التي تقدّم للحجاج مختلفة، فتارة يقال إنها لحماية المعرّفين من ارتفاع الأسعار في السعودية، وتارة ثانية إنها لتسديد بدل الخدمات الصحية أو بسبب غلاء السكن! علماً بأن هيئة إدارة الحج والعمرة هي المكلّفة نقل أموال خدمات الطوافة، وعرفة ومنى والنقل والسكن في مكة والمدينة.

في السابق، وقبل أزمة كورونا، كانت الحملات تدفع ما كلفته نحو 1400 دولار لهيئة شؤون الحج، أما الأكلاف الأخرى فتحدّد حسب كلّ حملة والخدمات التي تقدّمها، من عادي إلى خمس نجوم. فتصل كلفة أفخم حملة إلى 4000 دولار أو خمسة آلاف على أبعد تقدير. أما هذه السنة فتراوحت كلفة الحج بين أربعة آلاف وسبعة آلاف دولار حسب كلّ شركة.

هذا ما لا يفهمه بعض أصحاب الحملات، إذ تبيّن أن الأسعار في السعودية تدنّت كثيراً عما قبلها من سنوات، والسبب تراجع أعداد الحجاج الذين تستقبلهم السعودية هذا العام من نحو 3 ملايين إلى مليون حاج بسبب الظروف الصحية.

«المبنى الذي كنا نحصل عليه مقابل 300 ألف ريال صارت كلفته 100 ألف، لأنه عندما لا يأتي حجاج تنخفض الأسعار». وتشير المصادر إلى أن الخدمات التي يجري الحديث عن رفع كلفتها في السعودية لا تتعدى قيمتها الـ 500 دولار «بالنظر إلى ما وجدناه في السعودية من خدمات حج هذا العام يجب أن لا تتعدى تكلفة أفخم حملة لـ 14 ليلة أكثر من 4000 دولار». في المقابل، يتحدّث آخرون عن ارتفاع في كلفة رحلات الطيران، ورفع قيمة الرسوم في السعودية.

حجج غير مقنعة

لهذه الأسباب، ألغت بعض الحملات رحلاتها لأن حجج ارتفاع الأسعار لم تكن مبرّرة. يقول أحد المعرّفين لـ«الأخبار» إن هذا المال فيه بالحد الأدنى شبهة، وعليه «تواصلت حملتنا مع الحجاج وأخبرناهم عن حلقة مبهمة ومفقودة بسبب الأسعار، وأننا أخذنا قراراً بعدم الذهاب إلى الحج وخيّرناهم بأن بإمكان من يريد أن يذهب مع حملة أخرى أو يشطب اسمه ويؤجل للسنة القادمة».

من جهتها، أصدرت هيئة رعاية شؤون الحج والعمرة بياناً، نهاية الشهر الفائت، أكدت فيه أن لا علاقة لها بهذه الزيادات. وأشارت إلى أن «الزيادة التي حصلت في أسعار برنامج الحج لهذا العام هي من قبل شركات الحج اللبنانية، وذلك شأن خاص بها». وأوضحت «أن لا علاقة لهيئة رعاية شؤون الحج والعمرة أو سفارة المملكة العربية السعودية في بيروت بالمتطلبات المالية أو تكاليف برنامج الحج، وأن اختصاص الهيئة تنظيمي فقط».

> **الزيادة التي حصلت في الأسعار هي من قبل شركات الحج والمملكة**

لكن ذلك لم يردع الشركات ولا الحملات عن المضيّ في طلب هذه المبالغ. أما الحملات التي اعتذت عن الذهاب فأكدت أن لا منطق من ربح 1500 إلى 2000 دولار عن كل حاج، رافضة استمرار تسريب أن هيئة شؤون الحج أكدت على زودة مالية قدرها 4000 دولار عن كل شخص، لتتعدّى كلفة الحج النهائية الـ 7000 دولار، رغم إنكار الهيئة هذه الزودة.

قطاع طرق الحج!

وبدأ تداول بيان تحت عنوان قطّاع طرق الحج. وصف ما يجري بـ«عملية نصب موصوفة أبطالها قطّاع طرق»، لافتاً إلى أن عدداً من الراغبين في الحج «اضطروا إلى الاستدانة وبذل ماء الوجه، وآخرين لبيع حليّهم الذهبية ومدّخراتهم البسيطة، لإكمال ما نقصهم لما طلبته تلك الشركات والحملات من مبالغ غير مفهومة أو مبررة». وطالب البيان بتحرّك المعنيين بهذا الملف رسمياً «استدراكاً لهذا الخلل الفادح، لعل عدداً من العاجزين عن السفر بسبب الكلفة، مع كونهم موافقاً عليهم، يمكن إلحاقهم بوفد الحجيج لهذا العام، وإرجاع الأموال لأصحابها والتراجع عن هذه الجريمة؟».

يذكر أن لبنان لم يحقق الكوتا المخصصة له من قبل السعودية وهي تقارب الـ 3500 لهذا العام، أولاً بسبب الوضع الاقتصادي وثانياً بسبب تراجع بعض الحجاج عن الذهاب نتيجة الارتفاع الكبير في التكاليف، ويجري الحديث عن 2000 حاج فقط سيؤدون الفريضة هذا العام من لبنان، من بينهم 695 فلسطينياً.

بدلات الانتخابات توفّرت... فكيف تُسدّد؟

بعد مرور أكثر من شهر ونصف شهر على إنجاز الاستحقاق الانتخابي، لم تُصرف ليرة واحدة لرؤساء الأقلام والكتبة من الموظفين حتى الساعة. كما لم يتلقَّ الموظفون أيّ تبرير من وزارتي المالية أو الداخلية، يوضح الأسباب الكامنة خلف كلّ هذا التأخير. لا شيء، باستثناء الوعود والرسائل الصوتية عبر «الواتسآب» التي تعد بالدفع «إذا مش الإثنين الخميس ومع تردّد معلومات عن توفّر الأموال المرصودة للموظفين، لكن في غياب آلية الدفع، بدأت المبادرات تنطلق من المناطق لتأمين وصولها إلى مستحقّيها. وفي هذا الإطار، برزت مبادرة مدير ثانوية كفرا الأستاذ فؤاد إبراهيم، الذي نسّق بين محتسبية قضاء بنت جبيل وبين مديرية الخزينة في بيروت، كي يحضر عدد من الموظفين المتطوّعين (من مالية القضاء في بنت جبيل)، اليوم الإثنين، الأموال المخصّصة للموظفين في قضاء بنت جبيل، على أن يتم تسليمها في سراي القضاء، عبر رئيس المؤسسة (لتخفيف الزحمة) ليقوم بتسليمها لاحقاً المستحقّين في دائرته. حتى الإيصالات الموجودة في سراي صور ستحضرها المحتسبية لتخفيف عناء النقل عن كاهل الموظفين. وهناك كلام عن إمكانية تعميم هذه التجربة على بقية الأقضية لإتمام هذا الملف بعد عجز وزارتي الداخلية والمالية عن وضع آلية لتأمين دفع المستحقّات لأصحابها في الوقت المناسب. ويُذكر أنّ الدفع في قضاء بنت جبيل سيبدأ يوم غدٍ الثلاثاء.

سوريا

تجري تركيا مجموعة من التغييرات تشمل الهيكلية السياسية للمعارضة السورية والقوى الفاعلة على الأرض ضمن مناطق سيطرتها، مستفيدةً من تجارب السنوات العشر الماضية للحرب السورية من جهة، ومن المتغيّرات الدولية من جهة أخرى. إزاء ما تقدّم، تتشكّل مقاربة واضحة المعالم حول الهدف النهائي لهذه التحوّلات، والتي تقترب بشكل كبير من نموذج «طالبان»، وتبتعد عن أهداف تركيّة في مقدّمها دعم جماعة «الإخوان المسلمين»

تركيا تغيّر جلدتها نموذج «طالبان» خيرٌ من «الإخوان»

بدا واضحاً ميْل أنقرة لـ«قصقصة» تعليب «الإخوان» من التشكيلات السياسية المعارضة (أ ف ب)

علاء حلبي

منذ إعلان حركة «طالبان» سيطرتها على أفغانستان، في آب 2021، إثر انسحاب القوات الأميركية من هذا البلد، أثار النموذج الذي بنته الحركة حماسةَ تيّارات إسلامية في الساحة السورية، على رأسها «هيئة تحرير الشام» وغيرها من الفصائل المرتبطة بجماعة «الإخوان المسلمين» في الشمال السوري. وقد تبلورت رؤية تركية لكيفية استنساخ هذه التجربة، وتعديلها بما يتوافق مع الخصوصية السورية، وشبكة العلاقات المعقّدة المرتبطة بها. وصار واضحاً، مع مضيّ الوقت وتغيّر شبكة المصالح، مَيْل أنقرة لـ«قصقصة» تمثيل «الإخوان» من التشكيلات السياسية المعارضة، والتي يُعتبر «الائتلاف» أبرزها، وهو ما نتج منه، بعد سلسلة مداولات، الإعلان عن «برنامج إصلاحي جديد» يُعيد هيكلة «الائتلاف» من خلال استبعاد شخصيات «إخوانية» منه، وضمّ أخرى محسوبة على التيّار العلماني، وأخرى مرتبطة بمجموعات مسلّحة على الأرض، بحثاً عن تمثيل متوازن لهذا المكوّن. ويرتبط الميل التركي لتقليص الدور «الإخواني» في الساحة السورية بمجموعة عوامل، يتّصل بعضها بالوضع القائم في مناطق سيطرة الفصائل، وبعضها الآخر سياسي يتعلّق بالعلاقات التركية مع دول عدّة تنظر إلى «الإخوان» بوصفهم

> **ظهرت «هيئة تحرير الشام» كقوّة مناسبة يمكن استثمارها في خلف حالة معائلة لـ«طالبان» في سوريا**

«أعداء»، من بينها الإمارات والسعودية التي زار ولي عهدها، محمد بن سلمان، أخيراً، أنقرة، حيث أعلن فتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين بعد توتّر استمر نحو أربع سنوات على خلفية اغتيال جمال خاشقجي في السفارة السعودية في إسطنبول. كذلك، بدا واضحاً التضييق التركي المتزايد على «إخوان مصر» بالتوازي مع بدء عودة العلاقات التركية - المصرية.

على الصعيد الميداني في سوريا، وبعد فشل التجارب التركية في توحيد الفصائل المعارضة التي يقود «الإخوان» بعضها، ظهرت «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة)، كقوّة مناسبة يمكن استثمارها في خَلْق حالة مماثلة لـ«طالبان»، خصوصاً بعد انفكاكها عن تنظيم «القاعدة»، وخوضها جولات متتالية من عمليات «التبييض» وتنظيف الصورة، والتي لعبت فيها أنقرة دوراً كبيراً، بعد انصياع «الهيئة» إليها بالكامل، وتحوّلها إلى سلاح ضارب بيدها، فضلاً عن انفتاح الولايات المتحدة على هذا الفصيل، وإنشاء علاقات استخباراتية تزداد قوّة مع مرور الوقت. ضمن هذا السياق، جاء التمدّد الأخير لزعيم الهيئة، أبو محمد الجولاني، إلى مناطق سيطرة الفصائل، ليلعب دور ضابط أمن أنهى المواجهات المسلّحة بين الفصائل من دون أيّ تدخل تركي مباشر، وأبقى على وجوده في بعض المناطق التي دخلها في محيط عفرين، بمباركة تركية واضحة. ويمثّل ما سبق ذكره، خطوة متقدّمة في مشوار توحيد مناطق النفوذ التركي، والتخلّص من عبء الفصائل المتحاربة، كما يمهّد الأرضية لاستكمال عمليات بناء وحدات سكنية لتوطين لاجئين سوريين، عبر إنشاء حزام سكني على الشريط الحدودي السوري مع تركيا، يضمن للأخيرة إبعاد الأكراد من جهة، وإنشاء موطئ قدم دائم لها في المنطقة.

وعلى الرغم من الشكل الظاهري للمقاربة التركية التي تتضمّن إبعاد «الإخوان» بشكل جزئي من المشهد السياسي والميداني السوري، تظهر قراءة سريعة للدور «الإخواني» منذ ظهور الجماعة على الساحة السورية في ثلاثينيات القرن الماضي، وما مرّت به من تجارب وتشعّب في علاقاتها، والدور الذي لعبته في «الحركات الجهادية» العالمية، والتي تبلورت في أفغانستان، وامتدّت إلى مناطق أخرى وصولاً إلى العراق ولاحقاً سوريا، عمق الحضور «الإخواني». وبهذا، تتحوّل المعادلة التركية، بعد أكثر من 10 سنوات من الحرب في سوريا، من محاولة توسيع دور «الإخوان» في هذا البلد، إلى تشكيل حزام راديكالي مقارب لـ«طالبان» يرتبط بغطاء سياسي ذو صبغة متنوعة («الائتلاف»)، يضمن لها تبرئة نفسها من دعم «الإخوان» في الساحة السياسية واستثمار الصورة المطوّرة لفكر الجماعة في الميدان السوري. وأمام هذه المقاربة، تدرك تركيا أن المشوار لا يزال طويلاً لفرضها وتحويلها إلى «أمر واقع» نتيجة عقبات ميدانية وأخرى سياسية، من بينها محاولات الفصائل منع تمدّد الجولاني وتالياً القضاء على مصالحها، فيما لا تزال حالة الشكّ من «تحرير الشام» التي لم تتمكّن حتى الآن من تغيير صورتها، قائمة، ما يفتح الباب بدوره أمام معارك مستقبلية عديدة بين الهيئة وأذرعها من جهة، والفصائل الأخرى من جهة ثانية، قبل الوصول إلى الشكل النهائي الذي تأمله أنقرة لواقع الشمال السوري.

«المناطق الآمنة»... عفرين نموذجاً

بلال سليطين

الاشتباكات الدموية التي تتكرّر بشكل دائم في مناطق سيطرة الفصائل المدعومة تركياً، جاءت هذه المرّة بعد أسابيع قليلة من إعلان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، نيّة بلاده إنشاء «منطقة آمنة» جديدة في الشمال السوري بعمق 30 كيلومتراً، وضمّها إلى سلسلة المناطق التي سبق للجيش التركي تنفيذ عمليات عسكرية فيها، ومن بينها عفرين، نموذج «المناطق الآمنة». وتقول تركيا، في خطابها الرسمي، إن الغاية من «المنطقة الآمنة» تحقيق الاستقرار الأمني، والحفاظ على وحدة الأراضي، وتشجيع عودة اللاجئين السوريين بشكل طوعي، والبدء بإعادة الإعمار.

الاستقرار الأمني في «غصن الزيتون»

أطلقت تركيا اسم «غصن الزيتون» على عمليتها العسكرية في عفرين، والتي تسبّبت في تهجير قرابة 200 ألف شخص، بحسب تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية، قبل أن تُحكِم القوات التركية، مدعومة بمليشيات سوريّة، سيطرتها على المدينة الواقعة شمال حلب، في 24 آذار 2018، بعد شهرين من المواجهات العسكرية مع «قوات سوريا الديموقراطية». ووفق التقارير الحقوقية، ومن بينها تلك الصادرة عن منظّمات الأمم المتحدة بين عامَي 2018 و2022، فإنّ «عفرين تشهد حالة من عدم اليقين، ومَن يخرج من منزله لا يعرف ما إذا كان سيعود إليه أم لا»، فيما يذكر تقرير لـ«شبكة نشطاء عفرين» أن 41 مواطناً ومواطنة واجهوا مصير الموت («قتلاً») بطرق مختلفة خلال عام 2021، بينهم 7 نساء و4 أطفال، بينما اختُطف واعتُقل 648 شخصاً، من بينهم 100 امرأة مسنّة. وجاء في تقرير لـ«منظّمة النساء المختطفات في عفرين»، أن 88 امرأة وفتاة اختطفنَ عام 2020، 51 منهنّ تم تسجيلهنّ في عداد المفقودات منتصف عام 2021، فيما أُفرج عن 17 بعد دفع فدية مالية ضخمة، إضافة إلى خسارة 7 نساء حياتهن قتلاً تحت عناوين «جرائم الشرف».

الهندسة الديموغرافية

في بيان صادر عن منظمات المجتمع المدني السوري، منتصف عام 2018، وموجّه إلى الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وقّعت عليه قرابة 35 منظّمة، من بينها منظّمات عاملة في تركيا، دعا الموقّعون إلى وقْف ما سمّوه اصطلاحاً «الهندسة الديموغرافية» في مختلف مناطق سوريا، ومنها عفرين التي كانت حديث الساعة آنذاك، نظراً إلى ما فعلته تركيا في حينه، من تسليم منازل الأهالي إلى عناصر «جيش الإسلام» وعائلاتهم. وفيما تتعدّد الفصائل المشاركة في عمليات «الهندسة الديموغرافية» («العمشات»، «الحمزات»، «جيش الإسلام»، وغيرها)، إلّا أن أبرز الانتهاكات ارتُكبت على أيدي

> **تسببت عملية «غصن الزيتون» في تهجير قرابة 200 ألف شخص**

فصيل «أحرار الشرقية» الذي طُرد بالقوّة - مع شركائه المدعومين تركياً - عشرات الأهالي من منازلهم التي منحها إلى أهالي العناصر الذين يقاتلون إلى جانبه، على اعتبار أن غالبيتهم قادمة من مناطق أخرى. وهو ما تؤكده تقارير «هيومن رايتس ووتش» بين حزيران 2018 و2022، إضافة إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلّة الصادر عقب اجتياح عفرين، والذي لفت إلى أن المسلّحين المدعومين من تركيا قاموا - بصورة منهجية - بوضع نقوش على المنازل المصادَرة من أصحابها السوريين الأكراد. وبحسب منظّمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» التي تتابع ملفّ عفرين، فإن ناحية شيخ الحديد، على سبيل المثال، لم يبقَ فيها سوى 20 في المئة من سكّانها الأصليين، الذين حلّت محلّهم عائلات نازحة من حلب وإدلب وريف دمشق.

ويقول الناشط الحقوقي السوري، فاروق حاج مصطفى، في حديث إلى «الأخبار»، إن الفصائل المدعومة تركيّاً قامت بمصادرة الأملاك المنقولة وغير المنقولة لمئات العائلات، وعملت على تخويف وإرهاب الناس لترك منازلهم، كما أجبرت آخرين بقوّة السلاح على مغادرة عفرين.

سياسة التنزيح

في عام 2020، نشر فهيم عيسى، وهو قائد «فرقة السلطان مراد» المدعومة تركياً، تغريدة عبر حسابه في «تويتر»، أعرب فيها عن أمله في أن تصبح سوريا كلّها دولة تتحدّث التركية، وتنضمّ إلى ما سمّاه «المجلس التركي». تنسجم رغبة عيسى مع سلوكيات واضحة تمارَس على الأرض في مختلف مناطق الشمال السوري التي خضعت لعمليات عسكرية تركية، من الباب إلى جرابلس وعفرين وغيرها، من خلال وضع سياسة تتريك واضحة المعالم، اختيرت لتنفيذها مجموعة من الشخصيات الذين يتولّون قيادة الفصائل، أمثال عيسى وأبو عمشة، إضافة إلى أعضاء المجالس المحلية الذين يُشكَّلون في تركيا، ويأتمرون لأوامر والي هاطاي، رحمي دوغان.

ويتمظهر التتريك من خلال السيطرة على المدارس وفرْض تعليم اللغة التركية، وتوزيع بطاقات شخصية للسكان تحمل العلم التركي، إضافة إلى سيطرة شبكات الكهرباء والبريد والاتصالات التركية على قطاع الطاقة والاتصالات في المنطقة، وصولاً إلى فرْض التعامل بالليرة التركية. كما تتحكّم الفصائل العسكرية المنفّذة للسياسة التركية، بالاقتصاد في مناطق «غصن الزيتون» و«درع الفرات». وبحسب «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة»، فإن الفصائل قسمت المنطقة إلى قطاعات نفوذ اقتصادي وسيطرت على التجارة والسوق، إضافة إلى المعابر الداخلية والحدودية.

تختلف المعطيات على الأرض تماماً عن السردية التركية؛ فالسوريون لا يعودون إلى الشمال السوري من تركيا طوعاً، وإنما يتمّ ترحيلهم قسراً في معظم الأحيان، و«المنطقة الآمنة» التي تتحدّث عنها تركيا لا تبدو آمنة إلّا لقادة الفصائل المدعومين من قِبَلها، والذين يرتكبون أفظع الجرائم من دون حساب، وكذلك للمسؤولين الأتراك الذين يزورونها بين الحين والآخر لتفقّد سياسة التتريك عن كثب.

سلمت تركيا منازل أهالي عفرين إلى عناصر «جيش الإسلام» وعائلاتهم (أ ف ب)

قضية

«القرن الأفريقيّ الكبير»: معمل «الدبلوماسيّة» الصينيّة

توّجت الصين جهودها الهادفة إلى تعزيز حضورها في القرن الافريقي، بعقْد موتمرها الأوّل للسلام الإقليمي في العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا، بداية الأسبوع الحالي. ولكن يبدو أنّ السلام الصيني الذي تتوخّى بكين نقله إلى هذه المنطقة الاستراتيجية حيث التنافس الدولي على أشدّه، ما زال بعيد المنال

محمد عبد الكريم أحمد

تبدّت الملامح الأولى لمؤتمر السلام في جولة إقليمية لمبعوث الصين إلى القرن الأفريقي، شيويه بينغ، في نهاية آذار الماضي، شملت كينيا وإريتريا وإثيوبيا وجنوب السودان وأوغندا والصومال، ثم وسّعت بكين دعواتها إلى المؤتمر، في مطلع حزيران، لتشمل السودان، في تطوّر لافت عزّز فكرة «القرن الأفريقي الكبير» في الدبلوماسية الصينية. وكشفت جولة بينغ عن رأي غالب لدى قادة هذه الدول لناحية السعي إلى توفير دور خارجي أكبر للتنمية في بلادهم، مع عدم ارتباط علاقات الشراكة بالشروط أو الإنذارات النهائية أو القسر، إلى جانب الرغبة المشتركة في جعل الإقليم مستقرّاً ومستداماً اقتصادياً. وعرضت أديس أبابا ونيروبي استضافة المؤتمر قبل الاستقرار على خيار الأولى، فيما أعلن المبعوث الصيني، في حينه، تقديم بلاده مساعدات غذائية طارئة إلى إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والصومال بقيمة 6,3 ملايين دولار.

وعلى رغم حرْص وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، على القيام، في كانون الثاني، بجولة «تنشيطية» للمؤتمر، فإنّ مستوى التمثيل الإقليمي فيه لم يرقَ إلى الطموحات، ولم يلبّ فكرة «المظلّة الصينية» للسلام والتنمية في دول الإقليم. كما أنّه كشف حقيقة لافتة حول تعزيز الصلات الثنائية بين بكين وأديس أبابا، وتعويل الأولى على إثيوبيا التي تواجه أخطر الأزمات الأمنية والسياسية وأعقدها في الإقليم منذ نهاية الحرب الباردة، باعتبارها «دولة محورية».

أفاق «السلام الصيني»

يبدو جليّاً أنّ بكين تعيد إنتاج مفهومها التاريخي «السلام الصيني – Pax Sinica» بنقله على نحو كامل من أقاليم نفوذها التقليدية على غرار شرق آسيا وجنوبها ووسطها، إلى القرن الأفريقي المطلّ على أهم ممرّات التجارة العالمية، وحيث يتقاطع استراتيجياً نفوذ قوى دولية وإقليمية. وفيما يُتوقّع لها البعض أن تنجح في تكرار نموذجها في القرن الأفريقي، فإنّ مراقبين يلفتون إلى أنّ رعاية الصين للمؤتمر تكشف عن استعمالها للإقليم كـ«معمل لدبلوماسيّتها»، أو ما يوصَف بالتدخل الناعم في الشؤون الداخلية للدول، وسط التطلّع إلى نقل المقاربة إلى أجزاء أخرى من أفريقيا. ويجسّد عقد المؤتمر، ظاهرياً على الأقلّ، تغيّراً لجهة موقفها القاضي بـ«عدم التدخّل» في صراعات خطيرة.

ويتمدّد «السلام الصيني» بقوّة في الإقليم الذي يُعدّ وجهة رئيسة للقروض الصينية ضمن مبادرة «الحزام والطريق» التي تبلغ كلفتها المتوقّعة تريليون دولار، فيما تساهم الشركات الصينية في تشييد جزء من «سدّ النهضة»، وهي تقوم حالياً بمدّ جسور اقتصادية مع إريتريا التي انضمّت بالفعل إلى المبادرة، ويُتوقّع أن تتلقّى قروضاً صينية مهمّة في الأشهر المقبلة لتطوير موانئها وشبكاتها للسكك الحديد. كما موّلت الصين مشروع السكك الحديد بين إثيوبيا وجيبوتي التي تستضيف أوّل قاعدة عسكرية صينية خارج الحدود، بقيمة 4,5 مليارات دولار (يتجاوز الرقم إجمالي الناتج المحلي لجيبوتي الذي بلغ 3,4 مليارات دولار في عام 2020)، إلى جانب مشروعات في البنى التحتية في كينيا والسودان. إلّا أنّ هذا التمدّد يتهدّده قصور خطاب بكين الدبلوماسي عن تلبية مخاوف دول عدّة في الإقليم، أبرزها الصومال والسودان، وبدرجة أقلّ كينيا التي شهدت علاقاتها التجارية مع بكين تراجعاً حادّاً في عامَي 2020 و2021 لمصلحة فاعلين آخرين، من مثل اليابان والولايات المتحدة. وتدور المخاوف حول سياسات التدخل الصينية المرتقبة للملفات الأمنية والعسكرية والسياسية في الإقليم، وهو الأمر الذي يُتوقّع حدوثه أيضاً في ظلّ التغيير الصيني الأخير لأجندة «جيش التحرير الشعبي» خارج الحدود، وفتح نافذة لتدخّله عسكرياً في دول الإقليم، على خلفية مبرّرات متعدّدة.

انحسار في إثيوبيا... وجيبوتي

استجدّ تطوّر إيجابي في الملفّ الإثيوبي منتصف الشهر الحالي، في ظلّ التحضير للمؤتمر، وذلك بفضْل تكوين الحكومة لجنة للتفاوض مع قوات إقليم تيغراي «وِدراسة الشروط المسبقة وكيفية سَيْر المفاوضات» المتوقّع عقْدها في العاصمة الكينية نيروبي، وأن تكون برئاسة نائب رئيس الوزراء ديميكي مكونن، وتسلّم تقريرها إلى أبي أحمد في غضون 15 يوماً على حد أقصى، فيما أكد رئيس جبهة تحرير تيغراي، دبريصيون جبرميكائيل، بعد ساعات فقط، استعداد حكومته للتفاوض «على سلام دائم».

ولكن في ظلّ نجاعة ما للضغوط الدولية على نظام أبي أحمد منذ نهاية العام الماضي، فقد أصدرت الحكومة الصينية، منتصف الشهر الجاري، ما سمّته «إطاراً قانونياً جديداً للحماية العسكرية لمصالحها الخارجية»، يمنحها أساساً قانونياً داخلياً لنشْر قوات «جيش التحرير الشعبي» خارج الصين لحماية مصالحها وأصولها في حالتَي العنف أو الحرب في دولة ما، أو المساعدة في حال وقوع كارثة طبيعية. وربّما يتقاطع هذا الإطار، مع تصوّر بكين لصيانة الأمن في القرن الأفريقي، ولا سيما في إثيوبيا وجيبوتي حيث تتركّز مصالح الصين الاقتصادية والعسكرية في الإقليم.

وحدّدت الصين بالفعل كلاً من إثيوبيا وجيبوتي وكينيا كفرص أولى للاستثمار، ولا سيما في سياق مبادرة «الحزام والطريق»، كما تنظر بكين إلى القرن الأفريقي اقتصادياً وتنموياً على أنه جزء من سلسلة استثمارات تمتدّ من البحر الأحمر وخليج عدن إلى أرجاء القارة الأفريقية. وحافظت الصين على مكانتها شريكاً تجارياً أوّل لإثيوبيا، على رغم التراجع على هذا الصعيد، فيما تظلّ أديس أبابا رأس جسر في برنامج توسّع الصين في العالم النامي، إذ تستضيف وحدها نحو 400 مشروع تشييد وتصنيع صيني بقيمة استثمارات تزيد على 4 مليارات دولار، وتحتلّ في المقابل المرتبة الثانية أفريقياً في قائمة الدول المدينة للصين (يستحقّ عليها ديون بقيمة 13,7 مليار دولار، وتسبقها أنغولا).

وتعمّق بكين باستمرار علاقات التعاون مع إثيوبيا، على غرار تعاونهما طبقاً لاتفاق الدفاع المشترك (2005). وبرز هذا التعاون في أزمة تيغراي الأخيرة وتعويل الجيش الإثيوبي، ذي التسليح الروسي والأوكراني في الأساس، على المعدّات العسكرية الصينية الصنع لتحقيق تفوق نوعي في الإقليم. وهذا ما حدا بأبي أحمد إلى وصْف الصين بأنها «الصديق الأكثر اعتمادية لإثيوبيا وشريكها الأكثر حميمية»، فيما برز موقف الصين الصلب إلى جانب حكومة أبي في مجلس الأمن، خاصة حين أعلن سفيرها لدى الأمم المتحدة، نهاية العام الماضي، أنّ الحل في تيغراي «لا يمكن أن يتحقّق إلّا من الداخل».

محجز استكشاف

وضعت بكين رؤية «تنموية» للقرن الأفريقي، تهدف إلى مساعدة دول الإقليم لتكون «بمنأى عن أيّ منافسة جيوسياسية بين الدول الكبرى، وأن تعالج على نحو مستقلّ مشكلات التنمية والأمن والحوكمة». وحظيت هذه الرؤية بتقدير الأطراف المعنيين، فاعلنوا الاستعداد للمساهمة فيها وتطبيقها عقب مناقشة خطط التنمية في المؤتمر. وفي حال تطبيق هذه الرؤية التنموية، ستعمل الصين، في الأشهر المقبلة، على ربْط محوزي السكك الحديد الرئيسيَّين في الإقليم أديس أبابا - جيبوتي وممباسا - نيروبي، بشبكة موسّعة من السكك الحديد الفرعية للإسراع في التنمية في الإقليم على امتداد سواحل البحر الأحمر خصوصاً، بما في ذلك إريتريا، مع ما يعنيه ذلك من تهديد للمشروعات الإماراتية المرتقبة هناك، في تكرار لأزمة ميناء جيبوتي.

ولكن ثمة مؤشّرات إلى كون «المؤتمر» مجرّد استكشاف لآفاق الدور الصيني في القرن الأفريقي، ومدى استجابة دول الإقليم، بارتباطاتها الخارجية، لهذا الدور المرتقب. وجدير بالإشارة أنّه بالتزامن مع ترتيبات بكين للمؤتمر، تسارعت التطوّرات في القرن الأفريقي، إذ شهدت الأسابيع الأخيرة ما وُصف بـ«العودة الأميركية إلى الصومال، وإعلان واشنطن إعادة نشْر قوات أميركية في هذه الدولة بعد أيام قليلة من إعلانٍ خسارة الرئيس السابق محمد عبدالله فرماجو في الانتخابات الرئاسية، لمصلحة الرئيس الأسبق محمود شيخ الذي زار أبو ظبي قبل أيام، في مشهد كشف بدوره عن صعوبات تواجهها الصين لتحقيق اختراق عاجل في النظام الإقليمي، ولفرض رؤيتها، على رغم الجهود الدعائية الكبيرة طوال الأشهر الماضية. ويُرجَّح أن تحاول مجدّداً عبر مؤتمر ثانٍ للسلام والتنمية.

(أ ف ب)

بريطانيا

فيما تغرق بريطانيا في بداية موجة غير مسبوقة من الإضرابات العمالية التي تسبّبت، الأسبوع الماضي، في فوضى نقل عارمة، ويتفاقم التضخّم لحظياً، يستمرّ رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، في التمسّك بمنصبه، واعداً بـ«الاستمرار والقتال»، على رغم استقالة رئيس «حزب المحافظين» الحاكم إثر خسارة مذلّة تعرّض لها مرشّحا الحزب في انتخابات تكميلية. ومن الجليّ أن الضغوط تتزايد على جونسون للرحيل، لكن أزمة بريطانيا تبدو أعمق بكثير من أن يعالجها تغيير شخص رئيس الوزراء، إذ تبيّن جميع المؤشرات أن سياسات النخبة الحاكمة، خلال العقود الأخيرة، أوصلت البلاد إلى استحقاق لقب «رجل أوروبا المريض» بامتياز

هزيمة مذلّة لـ«المحافظين»: الأزمات تلاحق «رجل أوروبا المريض»

تابعت النخبة الحاكمة بقلق الانتخابات الفرعية لقراءة توجهات البريطانيين (أ ف ب)

لندن - **سعيد محمد**

استقال رئيس «حزب المحافظين» الحاكم، أوليفر داودن، الجمعة، بعدما تكبّد حزبه خسارةً مدوية في انتخابات فرعيّة لملء مقعدَين شاغرين في مجلس العموم البريطاني. وكتب الرئيس المستقيل رسالة أعرب فيها عن خيبة أمله من الطريقة التي يقود فيها رئيس الوزراء الحالي، بوريس جونسون، شؤون المملكة المتحدة، محذّراً من أن الهزيمة الانتخابية ليست سوى «الأحدث في سلسلة من النتائج السيئة للغاية». وأضافت الاستقالة مزيداً من الضغوط على حكومة اليمين التي تناضل للبقاء، بعدما توالت عليها الفضائح والأزمات، فيما يخشى فريق جونسون من أنها قد تفتح الباب أمام مزيد من الاستقالات الحزبية والوزارية.

وقد استعاد «حزب العمل» (يسار الوسط)، مقعداً كان خسره في الانتخابات الأخيرة عن دائرة وكيفيلد في غرب يوركشاير شمال إنكلترا، بفارق 13 نقطة مئوية، عن مرشّح «المحافظين»، فيما حقّق «الديموقراطيون الليبراليون» (وسط) انتصاراً ساحقاً في المنافسة على مقعد هونيتون وتايفرتون بفارق تجاوز 30 نقطة مئوية عن مرشّح الحزب الحاكم، في منطقة طالما عُدّت تاريخيّاً معقلاً مغلقاً لـ«المحافظين». في ما اعتبره مراقبون الهزيمة الأقسى لهؤلاء في تاريخ بريطانيا الانتخابي، إذ إن آخر مرّة تولّى فيها هذا المقعد نائب غير محافظ، كانت قبل عامين من صعود الملكة فيكتوريا إلى العرش، كما أنها الهزيمة الثالثة في الانتخابات الفرعية للمحافظين على أيدي «الديموقراطيين الأحرار» خلال الأشهر الـ12 الماضية، وهو ما يشير بوضوح إلى تصويت عقابي، يؤكده اتجاه قاعدة «المحافظين» الغاضبة إلى الوسط، لا اليسار. ولا تعكس هذه النتيجة تأييداً متزايداً لأحزاب المعارضة الهزيلة، بقدر ما هي استقطاب في تصويت الناخبين مع «المحافظين» أو ضدّهم تكتيكياً: فقد اتجه مصوّتو «حزب العمل» إلى أقوى مرشّح ضدّ منتسبي الحزب الحاكم بغض النظر عن اللون الحزبي للمرشّح. وتذكّر هذه الأجواء عتاة «المحافظين» بانتخابات عام 1997 التي خسروها لصالح «حزب العمل» بقيادة توني بلير وقتها، بفضل التصويت التكتيكي، والتي أبقتهم خارج السلطة لعقد ونصف عقد تقريباً. وتشير أحدث استطلاعات للرأي، إلى أن الكتلة الوسطيّة واليسارية من الناخبين - «العمل» و«الديموقراطيون الليبراليون» و«الخضر» - تبلغ حوالى 60%. وإذا صوّت هؤلاء بطريقة تكتيكية في انتخابات تجرى غداً، فإن النتائج ستكون مدمّرة لـ«المحافظين».

وبالفعل، فقد تابعت النخبة الحاكمة بقلق هذه الانتخابات الفرعيّة لقراءة توجّهات البريطانيين، في ظلّ عاصفة من أزمات تضرب البلاد وتهدّد بصيف ساخن سياسياً، لا سيما بعدما فتح اتحاد العاملين في القطارات بإضرابه، الأسبوع الماضي، موجةً من الاضطرابات العمالية يبدو أنها ستتّسع خلال الفترة المقبلة. واعترف العديد من رموز الحزب الحاكم بأن الحكومة الحالية تفقد - وبسرعة - ثقة الناخبين، عبر الالتفاف حول أقوى مرشّح ضدّ منتسبي الحزب الحاكم بغض النظر عن اللون الحزبي للمرشّح. وتذكّر هذه الأجواء عتاة «المحافظين» بانتخابات عام 1997 التي خسروها لصالح «حزب العمل» بقيادة توني بلير وقتها، بفضل التصويت التكتيكي، والتي أبقتهم خارج السلطة لعقد ونصف عقد تقريباً. وتشير أحدث استطلاعات للرأي، إلى أن الكتلة الوسطيّة واليسارية من الناخبين - «العمل» و«الديموقراطيون الليبراليون» و«الخضر» - تبلغ حوالى 60%. وإذا صوّت هؤلاء بطريقة تكتيكية في انتخابات تجرى غداً، فإن النتائج ستكون مدمّرة لـ«المحافظين».

وبالفعل، فقد تابعت النخبة الحاكمة بقلق هذه الانتخابات الفرعيّة لقراءة توجّهات البريطانيين، في ظلّ عاصفة من أزمات تضرب البلاد وتهدّد بصيف ساخن سياسياً، لا سيما بعدما فتح اتحاد العاملين في القطارات بإضرابه، الأسبوع الماضي، موجةً من الاضطرابات العمالية يبدو أنها ستتّسع خلال الفترة المقبلة. واعترف العديد من رموز الحزب الحاكم بأن الحكومة الحالية تفقد - وبسرعة - ثقة الناخبين، عبر الالتفاف حول أقوى مرشّح ضدّ منتسبي الحزب الحاكم بغض النظر عن اللون الحزبي للمرشّح. وتذكّر هذه الأجواء عتاة «المحافظين» بانتخابات عام 1997 التي خسروها لصالح «حزب العمل» بقيادة توني بلير وقتها، بفضل التصويت التكتيكي، والتي أبقتهم

> تفتقر النخبة الحاكمة إلى الأفكار - كما الشخصيات - للتعامل مع الحالة المتردّية

أحد القائمين على إدارة حملة الحزب في الفرعيّات، عن تراجع شديد في معنويات فريقه من المتطوعين أثناء عمليّة التصويت، معتبراً أنّه «لا يمكن تجاهل الخسارة في تيفرتون وهونيتون»، ومشيراً إلى أن «من شأن ذلك التعجيل بكارثة انتخابية، لا يمكن تجنّبها إلّا من خلال استبدال بوريس جونسون بقيادة أفضل يحتاجها حزب المحافظين بشدّة». وتتمتع حكومة جونسون بغالبية مريحة في مجلس العموم البريطاني، تمنحها الصلاحية الدستورية للبقاء في السلطة حتى كانون الثاني 2025، - بينما هم يفرضون على البلاد عزلاً تامّاً. ورفض مكتب رئيس الوزراء في «10 داونينغ ستريت» التكهنات بقطع جونسون رحلته الخارجية التي تستمر أسبوعاً. ونُقل عن مصدر مقرب منه قوله إن «الرئيس ليس في عجلة من أمره ليتعامل مع استقالة رئيس حزبه، ولا في عجلة من أمره للعودة إلى المملكة المتحدة، حيث لديه مهمّات كبيرة يتصدّى لها، وهو يفعل ذلك». لكن المصدر لم يشر إلى طبيعة تلك المهمّات، إذ كان جونسون، في هذه الأثناء، يستيقظ في ضيافة أصدقائه في رواندا الذين وافقوا على استضافة اللاجئين المبعدين من المملكة المتحدة، وكان من المقرّر أن يسجّل بعد تناول الإفطار معهم، مقطع فيديو للبثّ في الصباح الباكر، ومن ثَمّ يتناول الشاي مع الأمير تشارلز في منتصف الصباح، قبل أن يعقد مؤتمراً صحافياً بعد وقت الغداء.

حالة الإنكار التي يعيشها الرئيس ونائبه وحزبه بالمجمل، لا تعكس، بأيّ شكل، الأمور على الأرض حيث تتّسع موجة التململ الشعبي نتيجة للأوضاع المعيشية التي تتّجه وبشكل لحظيّ من السيء إلى الأسوأ. ولوحظ، خلال الأسبوع الماضي، أن عمّال القطارات الذين نفّذوا إضراباً جزئياً - لكن واسعاً -، تسبّب بفوضى نقل عارمة في العاصمة لندن ومنها وإليها، كانوا مع ذلك يحظون بتأييد الجمهور. ومن شبه المؤكد أن عمّال شركات البلاد الكبرى التي كانت تديرها الدولة سابقاً يتّجهون إلى تنفيذ إضرابات مماثلة، ومنها «بريتش إيرويز» (الخطوط البريطانية)، وخدمة البريد الملكي، و«بريتيش تيليكوم» (الاتصالات البريطانية)، وهناك تحضيرات لإضرابات مماثلة قد ينفّذها موظّفو الخدمة المدنية الحكومية واتحاد المعلمين كما نقابة الممرضين، وربّما عمّال هيئة الخدمات الصحية الوطنية، ممّا قد يصيب البلاد بشلل تام خلال هذا الصيف. وعلى رغم غياب قوّة يسارية قادرة على تحويل هذه الاحتجاجات النقابية إلى إضراب وطني عام، فإن استمرار غطرسة حكومة النخبة مع تفاقم تآكل الدخول قد تخلق ظروفاً لانفجار كبير.

وينكمش الاقتصاد البريطاني بنسب مقلقة؛ ففي نيسان الماضي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,3%، بعد انكماش بنسبة 0,1% في آذار. وللمرّة الأولى منذ فترة الإغلاق الكلي في كانون الثاني 2021، سجّلت جميع القطاعات الرئيسة الثلاثة في المملكة المتحدة - الخدمات والإنتاج الصناعي والبناء - انخفاضاً في أحدث البيانات. كما جاءت ثقة المستهلكين في أدنى مستوياتها التاريخيّة على الإطلاق، منذ بدء قياسها في منتصف السبعينيات. وتتوقّع «منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية» أن يكون أداء الاقتصاد البريطاني، العام المقبل، أسوأ من أيّ دولة متقدّمة أخرى (نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة صفر في المئة)، وأن يكون التضخّم فيها أعلى من بقيّة جيرانها، لتتأهّل للحصول على مكانة «رجل أوروبا المريض»، للمرّة الثانية في تاريخها المعاصر، بعد فترة السبعينيات السوداء عندما وصفها هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي، قائلاً: «بريطانيا هذه مأساة. لقد غرقت في التسوّل والاقتراض والسرقة، ولم ينقذها سوى النفط المكتشف في بحر الشمال». وبحسب المنظمة نفسها، سيستمرّ التضخّم المرتفع في الضغط على دخول العائلات البريطانية، فيما ترفع الحكومة الضرائب وبرفع بنك إنكلترا أسعار الفائدة. والنتيجة هي مناخ اقتصادي كئيب، وتراجع ملموس في الإنفاق المحلّي نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي، مع بيئة تصدير صعبة، وحذر من الشركات في شأن خطط التوسّع والتوظيف.

وتحاول الحكومة تبرير التضخّم بتأثيرات الحرب في أوكرانيا، لكن تلك ليست سوى جزء صغير من مترتبات أزمة بنيوية بدأت منذ انتقال بريطانيا إلى نظام اقتصاد نيوليبرالي اعتمد الخصخصة والتحوّل ضمن تقسيم العمل العالمي إلى مركز دولي للخدمات المالية والسياحية والعقارية - وبشكل أو باخر تبييض أموال أثرياء العالم. وتجاهلت الحكومات المتعاقبة أساسيات الاقتصاد، من خلال المراهنة على استقرار النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، ولم تتعلّم من تجربة الأزمة المالية العالمية في 2008، وتراجعت الإنتاجية وفرص النموّ مع الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي، واكتفت للتعامل مع الأزمة المالية بطبع أكوام من الجنيهات الاسترلينيّة، وأنفقت مئات الملايين في دعم نظام كيف، ممّا ألحق أضراراً جسيمة بالمالية العامّة، في الوقت الذي استمرّت فيه بفرض سياسات تقشّف قاسية، ورفع العبء الضريبي على المواطنين إلى أعلى مستوياته التاريخية.

تفاؤل مشوب بالحذر

يرى المختصّ في الشأن النووي الإيراني، رحمان قهرمانبور، أن زيارة بوريل لطهران لا تعني بالضرورة رفع العقبات التي تعترض طريق التوصّل إلى اتفاق، لذا «يجب التحدّث بحيطة وحذر حول نتائج هذه الزيارة». ويضيف، في حديث إلى «الأخبار»، إن «مكاسب زيارة بوريل تواجه شروطاً واحتمالات كثيرة»، موضحاً أن «ما تمّ الاتفاق عليه، خلال الزيارة، هو جذرية قريبة، فإن بريطانيا - المأساة التي تحدّث عنها كيسنجر ستتكرّر، ولا بحرّ شمال لينقذها هذه المرّة.

إيران

إحياء محادثات «النووي»: العقبات على حالها

طهران - **محمد خواجوئي**

بعد تناوله عشاء عمل مع المبعوث الأميركي الخاص إلى إيران، كبير المفاوضين الأميركيين روبرت مالي، والمنسّق الأوروبي لمحادثات إحياء الاتفاق النووي، إنريكي مورا، توجّه وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، مساء الجمعة، إلى طهران، حيث التقى كبار المسؤولين الإيرانيين، بمن فيهم وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي، علي شمخاني. وأفادت مصادر دبلوماسية بأن بوريل حمل رسالة من واشنطن إلى المسؤولين الإيرانيين حول شروط استئناف المحادثات المتوقّفة منذ ما يزيد على ثلاثة أشهر، والرامية إلى إحياء الاتفاق النووي. وقال المسؤول الأوروبي، بعد لقائه وزير الخارجية الإيراني، إن اتفاقاً قد حصل لـ«استئناف المحادثات بين إيران وأميركا خلال الأيام المقبلة»، على أن يعمل أعضاء فريقه بوصفهم مفاوضي الاتحاد الأوروبي «كعامل مساعد ومحفّز لتسوية ما تبقّى من خلافات عالقة». وأضاف إن «فيينا لن تكون مكاناً للمحادثات المقبلة بين إيران والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ومن المرجّح أن تجرى المحادثات في مكان ما في الخليج، وبصورة أكثر تحديداً في بلد من بلدان الخليج». من جهته، أكد أمير عبد اللهيان الموافقة على استئناف المحادثات، آملاً أن «يتصرّف الجانب الأميركي هذه المرّة بواقعية وإنصاف في المحادثات، وأن يتّخذ إجراءات مسؤولة للوصول إلى النقطة النهائية، وأن يفي بالتزاماته».

> قال بوريل إن المحادثات ستُستأنف في دولة خليجية

إلى اتفاق، قبل أن تهدف إلى تذليل العقبات التي تعترض طريق الاتفاق أصلاً.

وفي تحليله للرؤى التي تسود السلطة في إيران والولايات المتحدة تجاه إحياء الاتفاق النووي، يقول قهرمانبور إن «ثمّة تيارين: أحدهما موافق والآخر معارض، موجودان داخل كلتا الإدارتين الإيرانية والأميركية. وفي أميركا، فإن التيّار الذي يمسك بدفّة مجلس الأمن القومي بزعامة جايك سوليفان يعارض الاتفاق وبات صوته الآن أعلى من السابق. وفي الإدارة الإيرانية، ينظر وزير الخارجية بإيجابية إلى إحياء الاتفاق النووي، بينما ينحو التيّار القريب من علي باقري، كبير المفاوضين، نحو التشدّد».

عقبات الاتفاق

ومع مرور أكثر من عام على بدء المحادثات الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي، يُطرح سؤال عن ماهية العقبات والعراقيل التي تحول دون توصل المحادثات إلى النتيجة المرجوّة؟ وفي هذا الإطار، يقول واشنطن، خلال الأشهر الأخيرة، مطلب طهران القاضي بسحب الحرس الثوري من القائمة الأميركية للإرهاب، أو على الأقلّ سحب «مقرّ خاتم الأنبياء للبناء والإنماء» (الذراع الاقتصادية للحرس) من قائمة العقوبات. وعليه، فإنّ بوريل كان يهدف إلى إقناع إيران بألّا تتصرّف بتطرّف مقابل التعنّت الأميركي، وأن تبقى ملتزمة بإحياء المحادثات. ويؤكد الخبير أن القضيّة الرئيسيّة تتمثّل، راهناً، في «الاتفاق من عدمه»، بعدما كانت، قبل ثلاثة أشهر، هل سيكون «الاتفاق جيّداً أم ضعيفاً؟». لذا، جاءت الزيارة في إطار السعي إلى حفظ الآمال لجهة التوصّل

الباحث في وضع السياسات العامة – الحكومية في جامعة فرجينيا للتكنولوجيا في الولايات المتحدة، يوسف عزيزي، «لو كانت إدارة جو بايدن جادّة منذ البداية في العودة إلى الاتفاق النووي، وكانت تمتنع عن إثارة المطالب التي لا تمتّ إلى الاتفاق بصلة، لجرى إحياء الاتفاق بسهولة أكبر. وكلما مرّ وقت وتغيّرت الظروف الداخلية في أميركا وإيران، وكذلك الظروف الإقليمية والدولية وتصاعدت حدّة الخلافات الصينية - الأميركية، بات إحياء الاتفاق يواجه مطبات أكبر»، ووفق عزيزي، فإن «واشنطن وبروكسل تخسران الفرصة الذهبية لإحياء الاتفاق، إذ استطاعت إيران حالياً، مقارنة بالجولات الستّ الأولى التي عُقدت تحت إدارة الرئيس حسن روحاني، الحصول على المزيد من التنازلات من الطرف الآخر. وما كان في مقدور الأميركيين الحصول عليه خلال الأشهر الستة الأولى، لم يعد ممكناً، وخصوصاً في ظلّ طرح إيران مطالب جديدة». ويرى هذا الباحث أن إحدى العقبات التي اعترضت التوصل إلى اتفاق، حتى الآن، هي إصرار الولايات المتحدة على إدراج موضوعات في الاتفاق النووي لا علاقة لها بالاتفاق، بما فيها القضايا الإقليمية. ويضيف إن «الإبقاء على الحرس الثوري في قائمة الإرهاب وإبقاء 400 إلى 500 شخصية عادية واعتبارية وكذلك شركات إيرانية مدرجة في قائمة العقوبات الأميركية منذ عهد ترامب، يشكّل عقبة أخرى على طريق إحياء الاتفاق». وبحسب عزيزي، فإن «أميركا هيّأت الظروف لاتفاق ضوري لا تنتفع منه إيران اقتصادياً»، فيما يجب الحصول على ضمانات قوية تمنع تكرار تجربة الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، ولكن ذلك يشكّل عقبة أخرى على طريق إحياء الاتفاق. ويقول: «إذا لم تقدّم ضمانات قوية ومتينة، فإن أيّ استثمار طويل الأمد لن يحصل في إيران، وهذا ما يدفعها إلى السير بحذر على طريق التوصّل إلى اتفاق». ويضيف عزيزي إن روسيا والصين تأخذان بالحسبان أن العقوبات الأميركية يجب ألّا تشكل عقبة أمام انتفاعهما من إحياء الاتفاق، لكي تبادرا إلى توسيع علاقاتهما الاقتصادية مع إيران، وهذه الملاحظة الروسية - الصينية لا تضرّ طهران بل تخدمها.

مصر

تميم في القاهرة: الأمن يسبق الاقتصاد

القاهرة - **الأخبار**

حظيت الزيارة الأولى لأمير قطر، تميم بن حمد، إلى القاهرة بحفاوة رسمية غير مسبوقة للضيف الذي كان يوصف، قبل وقت قريب، بـ«راعي الإرهاب والإرهابيين» في مصر، وهو ما جعل التغطية الإعلامية للزيارة أقلّ حفاوة من الاستقبال الرسمي الذي أقامه الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، لضيفه على مدى يومين. وعقد السيسي جلسات مباحثات ثنائية مغلقة مع تميم، استمرّت نحو ساعتين، ولم يشارك فيها أيّ مسؤول آخر، في ما قيل إنها محاولة لـ«تصفية الكثير من الأمور العالقة» بين القاهرة والدوحة.

وقدّم أمير قطر مساعدات مالية للنظام المصري كبادرة حسن نيّة، ولطيّ صفحة الخلافات، فيما كان لافتاً صدور برقيّة تهنئة مذيّلة باسمه لتهنئة السيسي بذكرى «ثورة 30 يونيو» التي أطاحت حكم الرئيس الراحل محمد مرسي.

على المستوى الإعلامي، صدرت تعليمات للتعامل بحرص شديد مع زيارة أمير قطر والوفد المرافق له، علماً أن وسائل الإعلام المصرية توقّعت، منذ توقيع «اتفاق العلا»، عن الهجوم على الدوحة. أمّا على مستوى الدعم الاقتصادي، فجرى الاتفاق على استثمارات قطرية بمليارات الدولارات سيتم الإعلان عنها تباعاً. وأبدى تميم بن حمد اهتماماً بالاستثمار في الفرص المتاحة في مصر خلال الفترة المقبلة، إلى جانب التأكيد على عودة التسهيلات لسفر المصريين للعمل في قطر بعد سنوات من التعقيدات. واتفق الطرفان على أن يعقد السفير القطري في القاهرة اجتماعات في الأيام المقبلة لإعادة تنشيط مجلس العلاقات المشتركة بين البلدين، على أن يتمّ الترتيب لزيارة الرئيس المصري إلى الدوحة قريباً، بناءً على دعوة تلقّاها من الأمير.

> ستتطرّق مناقشات السيسي في عُمان والإمارات إلى اتفاقية محتملة في شأن تعاون عربي عسكري مشترك

واللافت في زيارة أمير قطر ليس حفاوة الاستقبال والمناقشات بينه وبين مدير المخابرات العامة، اللواء عباس كامل، فحسب، ولكن أيضاً الاجتماعات المصاحبة للوفدين الأمنيين، وهو ما جاء بخلاف التوقعات التي أشارت إلى أن الهدف الاقتصادي هو الغالب على الزيارة. ويبقى أكيداً أن الدوحة ضخّت وستضخّ مزيداً من الأموال لدعم النظام المصري، كما لم يحدث منذ حكم «الإخوان المسلمين»، فيما لا تزال آلية ضخّ الأموال القطرية تشكّل محور المناقشات، بخاصّة وأن جزءاً من هذا الضخّ لن يكون عبر القنوات الرسمية المتعارف عليها، وبعيداً من الاستثمارات، إذ تهدف إلى دعم النظام المصري من الداخل، وهي خطوة قامت بها السعودية والإمارات، خلال الأسابيع الماضية.

تلقّي مزيد من الدعم الخليجي للقاهرة، سيشكّل محور محادثات السيسي مع سلطان عمان، هيثم بن طارق، في مسقط التي يزورها اليوم، وسط توقعات أن يستكمل جولته بزيارة قصيرة إلى الإمارات يلتقي خلالها الرئيس محمد بن زايد. وستتطرّق مناقشات السيسي في مسقط وأبو ظبي إلى اتفاقية محتملة في شأن تعاون عربي عسكري مشترك حظي بموافقة خليجية بالفعل، لكنّ بلورة إطاره وطرق عمله لا تزال قيد المناقشات الموسّعة بين الدول العربية، بخاصّة مع عرقلة ملفّ القوة العربية المشتركة لأسباب عدة، من بينها عدم التوافق العربي حول ضوابط عمل هذه القوات، حيث تجرى مناقشات حول آلية بديلة، هي سبب زيارات ولقاءات سرّية شارك فيها وزير الدفاع المصري، محمد زكي، في الأيام الماضية، من دون أن تعلن تفاصيل بعض الاجتماعات التي شاركت فيها أطراف عربية، وأخرى جرت بحضور أطراف غربية.

واشنطن بروكسل تخسران الفرصة الذهبية لإحياء الاتفاق (أ ف ب)

كأس العالم 2022

أساطير الكرة... نهاية الطريق المونديالي

كالعادة ستكون نهائيات كأس العالم لكرة القدم بداية طريق النجومية بالنسبة إلى مواهب عالمية كثيرة. لكنها أيضاً نهاية طريق بالنسبة إلى نجوم كبار سيخوضون المونديال الأخير على الأراضي القطرية بهدفٍ واحد ومشترك. الأوّل هو حمل الكأس الذهبية الغالية إلى بلادهم. فمن منهم سيكون البطل؟

سيكون عمر بعض اللاعبين عند الوصول إلى مونديال 2026 أكثر من 40 عاماً (أرشيف)

شربل كريم

نهاية درامية أم بطولية؟ هذا هو السؤال الذي يحوم حول عددٍ لا بأس به من نجوم الصف الأول عشية خوضهم المونديال الأخير في مسيرتهم، والذي يعني لهم بقدر ما شعروا من فخرٍ ونشوة عندما لعبوا للمرة الأولى في أكبر تظاهرة كروية تعيش المعمورة على غيمتها مرة كل 4 سنوات.

في قطر ستكون نهاية الطريق المونديالي بالنسبة إلى نجوم سحروا العالم بمهاراتهم وأهدافهم الرائعة، وما أفضل نهاية لمسيرتهم الدولية والمونديالية سوى الفوز بالكأس الغالية التي لطالما كانت هدفاً وحلماً مشتركاً لكلّ واحدٍ منهم.

ميسي ورونالدو تاريخ ناقص

النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي هو على رأس هؤلاء، فقائد الأرجنتين وملهمها الأول حقّق كل الألقاب التي يحلم بها أيّ لاعب، لكنه كان دائماً عرضة للانتقادات لعدم نسخه إنجاز «الأسطورة» الراحل دييغو أرمانـدو مارادونـا برفع الكأس الذهبية. هو كان قريباً من فعلها في مونديال 2014 عندما وصل إلى المباراة النهائية وخسرها أمام ألمانيا، ليكتفي بجائزة أفضل لاعب، لكنه سيحصل على فرصة أخيرة في مونديال قطر لإصابة المجد المطلق.

ميسي قام بمواساة نفسه نسبياً بسبب الفشل المتكرر على الساحة الدولية واسكت منتقديه الذين دفعوه إلى الاعتزال الدولي لفترة في عام 2016، وذلك عندما قاد «الألبيسيليستي» إلى لقب «كوبا أميركا» في الصيف الماضي، وهو من دون شك سيكون أمام أصعب مونديال له حيث سيبلغ الـ35 من العمر عند انطلاق الحدث، وياتي عقب موسم ظهر فيه متراجعاً إلى حدٍّ ما وبعيد كل البعد عن أفضل أيامه التي كانت في عام 2012 عندما سجّل 91 هدفاً في سنةٍ واحدة.

وكما ميسي حاول كريستيانو رونالدو كثيراً معانقة كأس العالم، فهو بالنسبة إلى الشعب البرتغالي الوحيد بعد «الفهد الأسود» أوزيبيو القادر على قيادة البلاد إلى أوّل لقب عالمي بعدما فعلها على الساحة القارية بإحرازه كأس أوروبا 2016. الأكيد أن المونديال القطري سيكون المحطة الأخيرة لـ«سي آر 7» الذي يبلغ من العمر 37 سنة، والذي توّج نفسه أفضل هدافٍ في تاريخ المنتخب البرتغالي بـ117 هدفاً، والوحيد من «برازيل أوروبا» الذي سجّل في 4 نسخات من كأس العالم، وأحد 4 لاعبين فقط في التاريخ تمكّن من فعلها. لكن التاريخ نفسه لن يحفظ

> في قطر ستكون نهاية الطريق المونديالي لنجوم سحروا العالم بمهاراتهم وأهدافهم

كل هذه الأرقام لوقتٍ طويل بل يحفظ اسم البطل فقط حتى الأزل.

التعويض ولا شيء سواه

أما ثالث الأسماء الكبيرة التي تحنّ إلى المجد التاريخي الذي عاشته كوكبة من نجوم بلادها عبر التاريخ، فخلّدوا أسماءهم من خلال فوزهم بالمونديال فهو نيمار، الذي اعترف بأن كأس العالم المقبلة ستكون الأخيرة في مسيرته بما أنه سيبلغ الـ36 من العمر في نسخة 2026.

ثاني أفضل هدّافي «السيليساو» بعد «الملك» بيليه سيفعل أي شيء لتعويض تلك الخيبة المريرة عندما بكى بين شعبه في مونديال 2014 إثر تسجيله 4 أهداف ومن ثم إصابته ورؤيته منتخب بلاده يسقط بطريقة مذلّة أمام ألمانيا (1-7). بعدها بأربعة أعوام خرجت البرازيل أمام بلجيكا في الدور ربع النهائي، ما شكّل خيبةً أخرى لنيمار الذي اكتفى حتى الآن مع البرازيل بلقب كأس القارات 2013 والميدالية الذهبية في دورة الألعاب الأولمبية 2016 في ريو دي جانيرو.

بالطبع هو يملك حظوظاً كبيرة لتحقيق حلمه وخصوصاً بعدما بدا منتخبه رائعاً في التصفيات، حيث لم يتذوّق طعم الخسارة في 17 مباراة، فائزاً في 14 ومتعادلاً في 3 مباريات.

اسمٌ كبيرٌ آخر طبع الموسم الحالي بطابعه الخاص. هو كريم بنزيما الذي سيخوض أيضاً موندياله الأخير بهدفٍ واحد ووحيد ألا وهو تعويض ما فاته قبل أربعة أعوام عندما أبعد عن تشكيلة فرنسا التي احتفلت باللقب الثاني في روسيا.

هناك في هذا المونديال كان لوكا مودريتش اللاعب الأفضل، لكنّ كرواتيا حلّت وصيفةً بعدما كانت قريبةً من تحقيق المعجزة، ليشكّل مونديال قطر آخر ظهور عالمي للمايسترو الذي سيبلغ العقد الرابع من العمر عند حلول مونديال 2026.

أما الوحيد بين هؤلاء الذي تذوّق طعم الكأس الأغلى ويبدو أنه سيخوض مونديالاً أخيراً فهو توماس مولر الذي كان أحد مهندسي وضع نجمة رابعة على قميص ألمانيا في مونديال 2014.

مولر يبدو حالياً لا غنى عنه في تشكيلة الألمان بعدما طاولته رياح التغيير الفاشلة مع المدرب السابق يواكيم لوف، لكن خلفه هانزي فليك يعرف أن نجمه المخضرم يستطيع أن يفيده في حالاتٍ وظروفٍ كثيرة، ويمكنه أن يرفع من الحالة المعنوية لزملائه قبل الفنية، وخصوصاً مع انفراط عقد أبطال مونديال 2014 بعد اعتزال عددٍ كبير منهم دولياً واستبعاد آخرين بسبب تقدّمهم في السن.

جميلٌ أن نرى كل هؤلاء النجوم في مونديال قطر، لكنّ المشهد الأخير سيكون مفرحاً لواحدٍ منهم فقط، بينما سيترك البقية الساحة المونديالية بخيبةٍ سيُسجّل تاريخياً في سيرتهم الذاتية التي بلا شك سيُغنيها اللقب العالمي أيّاً كانت الألقاب التي دُوّنت فيها.

تصفيات مونديال السلة

لبنان يكثّف تحضيراته لمواجهتَي الأردن والسعودية

يتقاسم لبنان والأردن صدارة المجموعة مع افضلية المواجهات للأخيرة (FIBA)

يواصل منتخب لبنان الأول لكرة السلة تحضيراته لخوض منافسات النافذة الثالثة من تصفيات كأس العالم لكرة السلة 2023، حين يلتقي نظيره الأردني يوم الجمعة المقبل الساعة 9:00 مساء، ثم يستقبل المنتخب السعودي يوم الإثنين في التوقيت ذاته. المنتخب تحت قيادة المدرب جاد الحاج يتدرّب على أرضية ملعب قاعة نهاد نوفل في ذوق مكايل . حيث سيُقام المباريات . بحضور معظم عناصر المنتخب على رأسهم علي حيدر وعلي منصور وأمير سعود وسيرجيو درويش وكريم زينون وإيلي شمعون وجيرارد حديديان، إضافةً إلى اللاعب المجنّس جوناثان أرلادج، فيما ليس واضحاً حتى الآن مشاركة وائل عرقجي الذي تعرض إلى إصابة خلال سلسلة نهائي بطولة لبنان لكرة السلة. هذا ويغيب عن النهائي اللاعب هايك غيوقشيان الذي تعرّض إلى كسر في كوع اليد خلال النهائي ذاته.

المنتخب اللبناني يبدو بحال جيدة قبل الدخول إلى النافذة الثالثة نتيجة جاهزية معظم اللاعبين الذين خاضوا السلسلة النهائية للبطولة المحلية والتي فاز خلالها بيروت على الرياضي بأربع مباريات لثلاث. ويعول المدرب الحاج على فعالية علي حيدر، إضافة إلى الحلول التي يمكن أن يصنعها كل من علي منصور وكريم زينون وسيرجيو الدرويش وإيلي شمعون، كما على حضور الشاب يوسف خياط الذي أثبت علوّ كعبه في كل مرة كان يشارك فيها مع المنتخب.

ومن النقاط الإيجابية التي يمكن أن يستفيد منها منتخب لبنان هي غياب مجنّس المنتخب الأردني دار داكر عن مباراة لبنان وهو ما من شأنه أن يخفّف الضغط عن دفاع المنتخب.

وفي تشرين الثاني الماضي فاز لبنان على اندونيسيا على أرضه وخارج الديار تواليا بنتيجة (96 . 38) و (110 . 64). وخسر المنتخب مباراته الثانية أمام الأردن على أرض الأخيرة بنتيجة (74 . 63) ثم عاد وفاز على السعودية خارج أرضه (81 . 68).

ويتصدر المنتخب الأردني جدول ترتيب المجموعة الثالثة برصيد 7 نقاط، متقدماً بأفضلية المواجهات المباشرة عن المنتخب اللبناني الذي يمتلك عدد النقاط ذاته، فيما يحتل المنتخب السعودي المركز الثالث برصيد 6 نقاط، وتتذيّل إندونيسيا ترتيب المجموعة برصيد 4 نقاط.

وتتأهل المنتخبات الثلاثة الأولى من المجموعة إلى الدور الثاني من التصفيات الآسيوية، وستنضم هذه المجموعة إلى ثلاث فرق أخرى من باقي المجموعات الأربع لتلعب ثلاث نوافذ إضافيّة في آب وتشرين الثاني من العام الجاري وشباط من العام المقبل.

وكانت الفلبين والیابان قد ضمنتا تأهلهما إلى نهائيات كأس العالم، وذلك بصفتهما إحدى الدول الثلاثة المستضيفة للحدث إلى جانب إندونيسيا، وستنضم إليهما سبعة منتخبات آسيوية من خلال التصفيات.

(الأخبار)

الكرة السعوديّة

الهلال والاتحاد في الأمتار الأخيرة للفوز باللقب

يُسدل الستار على الدوري السعودي لكرة القدم بإقامة مباريات المرحلة الثلاثين الأخيرة اليوم الإثنين، والتي ستحدد هوية البطل بعدما انحصر سباق الرمق الأخير بين الهلال المتصدّر ووصيفه الاتحاد، فيما تحتدم المعركة بين عدة أندية على تفادي الهبوط.

وكانت المنافسات توقّفت نحو 25 يوماً بسبب معسكر المنتخب الوطني في إسبانيا استعداداً لنهائيات كأس العالم نهاية العام الحالي في قطر ومشاركة المنتخب الأولمبي في كأس آسيا دون 23 عاماً التي أحرز لقبها، قبل أن تُستأنف الأسبوع الماضي.

ويتساوى الهلال والاتحاد نقاطاً (64) في أعلى الترتيب، إلا أن الهلال يتصدّر على حساب منافسه بفضل المواجهتين المباشرتين (فوزان)، لذا يدرك الفريقان أن أيّ تعثّر سيقضي على آمالهما بتحقيق اللقب.

يسعى الهلال للاحتفال مع جماهيره بلقب الدوري الثالث توالياً والثامن عشر في تاريخه، عندما يستقبل الفيصلي على ملعب الملك فهد الدولي في الرياض، في مباراة لن تخلو من الإثارة نظراً إلى أهميتها في ظل رغبة كل فريق في حصد النقاط الثلاث رغم تباين الأهداف والطموحات.

ويحتاج الهلال صاحب الرقم القياسي في عدد مرات الفوز بلقب الدوري، إلى الفوز بأيّ نتيجة لحسم اللقب، بينما يأمل الفيصلي في خطف النقاط وحسم البقاء من دون انتظار نتائج بقية منافسيه.

ويفتقد الأرجنتيني رامون دياس مدرب الهلال لقلبي الدفاع علي البليهي والكوري جانغ هيون سو وللوسط الكولومبي غوستافو كويار للإيقاف، ليلتحقوا بقائمة اللاعبين المصابين.

في المقلب الآخر، يتعيّن على الاتحاد الفوز على ضيفه «الباطن»، والانتظار في الوقت ذاته خسارة الهلال أو تعادله ليحقق اللقب للمرة الأولى منذ 12 عاماً والثامنة في تاريخه.

ويفتقد الاتحاد لخدمات لاعبه البرتغالي أندريه فيلیبي للإيقاف، لكنه يملك أسماء مميزة في جميع الخطوط أمثال المصري أحمد حجازي والرباعي البرازيلي مارسيلو غروهي وبرونو هنريكي وكورنادو وروماريونيو الذي ينافس على لقب الهدّاف.

يتصدّر الهلال على حساب منافسه الاتحاد بفضل المواجهتين المباشرتين (ويب)

الألعاب القتالية

برونزية آسيوية لسلمان في التايكواندو

أحرزت اللبنانية ورد سلمان (وزن تحت 73 كلغ) ميدالية برونزية في بطولة آسيا بالتايكواندو التي تستضيفها كوريا الجنوبية في إنجاز جديد لرياضة التايكواندو في لبنان.

ونجحت سلمان في الصعود إلى منصة التتويج في المركز الثالث بعد الإيرانية زهراء قارائي صاحبة الميدالية الذهبية وكانسيل دينيز (كازاخستان) التي أحرزت الميدالية الفضية. ففي الأدوار ما قبل النهائية، فازت سلمان على الفيتنامية نغان نوين بجولتين مقابل جولة واحدة (2-1) قبل أن تخسر في الدور نصف النهائي أمام دينيز من كازاخستان.

وبعد إحرازها الميدالية، اتصل رئيس الاتحاد اللبناني للتايكواندو الدكتور حبيب ظريفة برئيس البعثة مدير المنتخبات الوطنية الغراند ماستر رالف حرب وباللاعبة سلمان مهنئاً ومتمنياً التوفيق للاعبي ولاعبات وطن الأرز في اليوم الأخير من البطولة القارية التي تُختتم الإثنين وفي «دورة كوريا الجنوبية المفتوحة» التي ستُقام من 28 حتى 30 حزيران الجاري .

يُشار إلى أن اللاعبة سلمان مصنّفة 34 في العالم قبل خوض بطولة آسيا، وستحصد المزيد من النقاط على لائحة التصنيف الذي يصدره الاتحاد الدولي للتايكواندو بعد إحرازها البرونزية ما سيمنحها الفرصة في حصد المزيد من النقاط بهدف التأهّل إلى دورة الألعاب الأولمبية الصيفية التي ستُقام في باريس عام 2024.

إعلانات رسمية

إعلان تبليغ سند للمادة 15 أ.م.م.
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
غرفة الرئيس نصر
موجه للمنفذ ضده: نعمان الياس الخوري، من رحبة – مجهول الإقامة
بمقتضى المعاملة التنفيذية 2021/187
المنفذة بوجهك من حنان حنا الكوسا بوكالة المحامية تغريد شبل بموجب الحكم الصادر محكمة البداية بالشمال 2006/50 تاريخ 2006/11/9 المتضمن إزالة الشيوع بالعقار 3312 رحبة عن طريق بيعه بالمزاد العلني للعموم.
لذلك يقتضي حضورك بالذات او بالوساطة القانونية لقلم الدائرة لاستلام الإنذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب بمهلة 5 أيام من تاريخ التبليغ وشهرين من تاريخ النشر وعند انقضاء المهلتين ستعمد الدائرة لتعيين ممثل خاص لك لحين حضور ممثلك القانوني.
مأمور التنفيذ
عبد المنعم الرشيد

استراحة

كلمات متقاطعة 4061

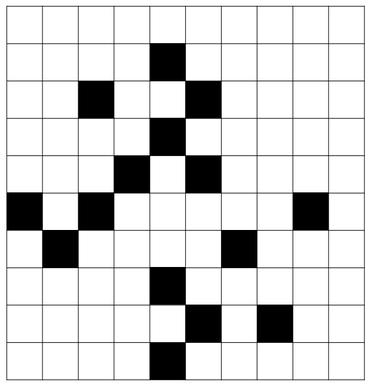

أفقيا

1- سياسي لبناني راحل – 2- مدينة مصرية – ثمر العنب قبل أن ينضج – 3- ممر – جنس حيّات – مقياس مساحة – 4- ماركة سيارات – دولة في أميركا الجنوبية – 5- أصرّح – حزين بالأجنبية – 6- قدح صغير – 7- واجب مدرسي – صوت المريض – 8- مدينة فرنسية – رقصة كوبية – 9- مرتفع من الأرض – عائلة عالم كيمياء وفيزياء فرنسي – 10- ملك صور القديم – مدينة عراقية

عمودياً

1- سلطان عثماني فتح القسطنطينية – 2- إسم قديم للبلاد الجبلية في فلسطين بين الأردن والبادية – حجر مكوّن من الرمل – 3- ذكرى مرور 25 سنة على حدث سعيد – 4- صاحب نظرية التطوّر في الأجناس الحيّة – مدينة نيجيرية – 5- حرف نصب – من ارتكب جرماً – 6- مدينة فرنسية – 7- من الحلويات – بدء فصل الربيع عند الفرس – 8- سارق – نعم بالأجنبية – دولة أوروبية – 9- موضع رسو سفينة نوح – موسيقي ألماني – 10- أول جبّار في الأرض – عاصمة أذربيجان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- شرم الشيخ – 2- يم – رومارينو – 3- فيينا – لين – 4- أمم – رق – سيّج – 5- بس – محا – 6- نلندا – جنين – 7- أب – آثار – نس – 8- دنانير – آه – 9- زاد – ثمر – دم – 10- هنري الثامن

عمودياً

1- شيڤارنادزه – 2- رميم – لبنان – 3- يمين – أدر – 4- أرن – سدّان – 5- لوار – أثينا – 6- شم – قم – أرمل – 7- يال – حجر – رث – 8- خراسان – 9- ي ي ي – ينهدم – 10- لونجينس – من

sudoku 4061

	4				6		3	
	9	5	3				1	6
	6			5		9		
		1		3			9	
	7		8	4		2	6	5
					9		8	
		7						
	5	6		9		3	2	
2	1			6			7	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4060

8	5	2	6	4	1	9	3	7
7	9	3	8	2	5	6	1	4
1	6	4	3	9	7	5	2	8
5	4	9	1	7	8	2	6	3
3	1	7	4	6	2	8	5	9
2	8	6	9	5	3	4	7	1
6	3	5	7	8	4	1	9	2
4	2	1	5	3	9	7	8	6
9	7	8	2	1	6	3	4	5

مشاهير 4061

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديبة سويسرية ألمانية (1827-1901) إشتهرت بكتابة قصص الأطفال في القرن التاسع عشر. إبتكرت شخصية «هايدي» الشهيرة
1+2+3+4+10 = حجارة ثمينة ■ 5+6+11 = الة موسيقية ■ 7+8+9 = أشر النساء في الحروب

حل الشبكة الماضية: شوقي ابي شقرا

إعداد
نعوم مسعود

سينما

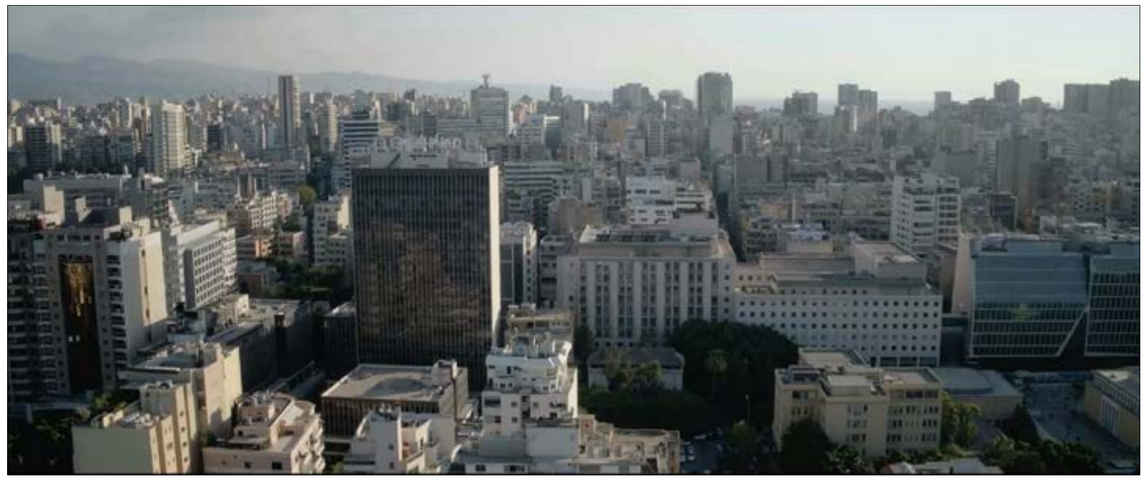

نديم مشلاوي فوق خرائط بيروت: مدينة على شفير التلاشي

لم تعد بيروت هي نفسها، تلك التي تركها المخرج والموسيقي نديم مشلاوي عام 1985. عاد إليها بعد الحرب، ومنذ ذلك الوقت وهو يبحث عنها. بيروت بالنسبة إلى نديم مدينة «عم تختفي». كان هناك شيئاً غامضاً يحصل لها، لا نعلمه، كأن بيروت تغيّر، كلّ يوم، حلّتها وأبنيتها ونحن لا نلاحظ أي شيء، أم أننا نلاحظ ونراها تختفي، ولكنّنا لا نعيرها الاهتمام لكثرة مشكلاتنا داخلها. قالها لنا بلسانه «نحنا عايشين بين الوجود والتلاشي».

«ما بعد النهاية» (2022) الفيلم الثاني لنديم بعد «القطاع صفر» (2011)، يمتلئ بالأسئلة ولا يقدم إجابات. عالمه هادئ، وبيروت هادئة فيه ولكنها مرعبة ومرعوبة، تبدو نقيّة، لكن كل ما يجري من حولها ولسكانها هو النقيض تماماً. سكانها معذبون وواقعهم مشوّه. نديم يفقدنا أنفسنا بشكل لا يمكن تفاديه. يدخلنا في متاهة سينمائية مع بيروت وخرائطها وأبنيتها. يرعبنا، يؤكد لنا، ويرينا بأعيننا أن عاصمتنا تختفي داخل شوارع وأبنية. المدينة علاقات مضطربة، خرائطها تختلف عن حقيقتها. يضعنا الفيلم وسط مدينة بيروت المتغيّرة باستمرار، ويسأل عن عماراتها وتاريخها ومساحاتها، يحاول فهمها، وبينما يعرّج على حياته الشخصية وطفولته في المدينة، يسأل ما سوف يحدث عندما يختفي كل شيء. «ما بعد النهاية» عبارة عن مذكرات، جمع فيها نديم ذاكرته عن بيروت وعن سكانها، وطفولته في فندق «الكومودور» مع والده توفيق مشلاوي، وعن هذا الفندق الذي كان ملاذاً آمناً لوسائل الإعلام والصحافيّين العالميين.

يحاول نديم فهم بيروت اليوم، من خلال علاقته بها وعلاقته باصدقائه وعائلته. بدأ فيلمه بطريقة شخصيّة، حدثنا عن شعوره اليوم الذي يشبه شعوره عندما توفي والده. بدأ برحلته عبر التاريخ الحديث والأرشيف لمدينة على شفا الاختفاء. نعتقد أنّنا نعرف بيروت، نأخذها كما هي لأننا نألفها، هذا الشعور الذي نبدأ به الفيلم يتغير مع كل دقيقة، وفي النهاية يقلب نديم بيروت رأساً على عقب، ونتأكد بأنّنا نعيش في مدينة لا نفقه عنها شيئاً. تحدث نديم في الفيلم عن نفسه، وتحدث مع المهندسين المعماريين برنار خوري وجورج عريّد، والمصور الفوتوغرافي زياد عنتر. لكل شخص منهم رؤيته عن المدينة وتاريخها وعمارتها وهندستها، والجميع يحاولون فهمها ولكنها عصية عليهم كلهم. «تصميم بيروت بفوق

> الشريط عبارة عن مذكرات عن المدينة وسكانها، وطفولته في فندق «الكومودور»

خيال أي مهندس معماري» يقول نديم، الذي استعمل السينما لمحاولة فهم مدينته وقدم فيلماً غير تقليدي، بمثابة إعادة بناء حياة، بمثابة عودة إلى المدينة من بوابة السينما.

قسّم مشلاوي فيلمه إلى أربعة أقسام وخاتمة. كل قسم يحمل روح الدقائق التالية: «هذيان»، «طمر»، «نبش»، «أشباح». في كل قسم، يرينا نديم ما يقصده من العنوان، وكل شيء متعلق ببيروت وعماراتها. لا يحمل المخرج اللبناني الأجوبة ولا يتباهى بأنه يعرف كل شيء، ولا يحاول أن يحدّثنا بطريقة فلسفية. هو يطرح الأسئلة، يحاول الحصول على الأجوبة من أصدقائه. يمشي نديم في بيروت ويقول «ما معروف ليش في فرق بين المدينة وخرايطها، أوقات بس امشي ببيروت بحس كأني عم امشي بالزمن، ما في ولا خريطة فيها توضّح جغرافيا هلقد غامضة». يفتح نديم وزياد عنتر خرائط بيروت ويتحدّثان كيف أن بيروت لا تشبه خرائطها، يكشفان لنا أبنية اختفت، ولا أحد يعرف لماذا ومتى ولكن زياد يوضح: «بتوقع البناية لترجع تصير عقار».

يقودنا نديم إلى أحلك زوايا التاريخ اللبناني ويدخلنا إلى اللاوعي الجماعي، يذكّرنا بأشياء، يمحو صور المدينة ببديه، يوقف الزمن لبرهة، ويحدّد ذكريات الأشياء القادمة. على الرغم من أنّ «ما بعد النهاية» يمكن أن يظهر على أنه فيلم صعب، إلا أن نديم والأصدقاء يحدثوننا بسلاسة، نشعر بحبهم لهذه المدينة الضائعة، يحاولون قدر الإمكان المحافظة عليها ولو من خلال خريطة أو صورة أو عمارة. يعود نديم إلى الماضي ليرسم معالم الآتي عبر مقاربة الحدث من خلال معاصريه. أسئلته وأجوبة الأصدقاء تعبير صادق عن بلاغة الارتباط في تفكيك ذاكرة وماضٍ وحاضر مدينة بهدف فهمها. لم يكن نديم أنانيّاً في فيلمه، على الرغم من أن الفيلم شخصي جداً ومليء بالذكريات والصور والمشاهد الشخصية له ولعائلته، إلا أنه ترك مساحة لأصدقائه كشواهد على المكان، ليتحدثوا عن مشاريعهم التي هي محاولة قراءة واقع مستند إلى ماضٍ لم يمضِ بعد.

«ما بعد النهاية» الذي يُعرض حالياً ضمن مهرجان Sheffield DocFest في مدينة شيفيلد في إنكلترا، ليس فيلماً توثيقياً، إنه سيكولوجيا المكان والمجتمع والتفاعل بين الصورة (مارك خليفة) والصوت (رنا عبد، روب ووكر). بدأ الفيلم بطريقة حميمية شخصية، انتهى بطوبة كبيرة غير مرئية من أبنية بيروت التي اختفت، راسية على أرجلنا، فمنعتنا من القيام بسبب وزنها وثقل الشعور الذي ينتابنا. خلق نديم تفاعلاً سينمائياً غير مألوف، طبع في أذهاننا مشاهد يصعب أن ننساها. مشى في شوارع بيروت وصنع «جي. بس. أس»، لشوارعها مبنية على مشاعرنا. دخل مع برنار إلى «مصنع لذيذة» المهجور، وذهب مع جورج إلى غابات الأرز، وعاد مع زياد إلى بيروت عبر بحرها، وتجادل الاثنان حول أبنية كانت موجودة ولا أحد يتذكرها. «ما بعد النهاية» استكشاف، بحث عن هويتنا الضائعة في مدينة مربكة. «كانو عالقين بحاضر ما بينتهي، ورانا في ماضي ما بموت، وقدامنا مستقبل التغي». هكذا أنهى نديم فيلمه، تركنا وسط رعب المكان والأبنية، أجبرنا على أن ننظر إلى بيروت بطريقة مختلفة، أن ترهبنا مبانيها وأن نلاحظ ما سوف يختفي منها في الأيام المقبلة.

مشهد من «ما بعد النهاية» (2022)

في الصالات

يكتبها **شفيف طبارة**

«ألفيس» غرقٌ في البذاخة ونسيٌ «ملك الروك»!

بعد ساعتين ونصف الساعة من فيلم «الفيس» (2022)، سؤال واحد يخطر في بالنا عند خروجنا من الصالة وهو «أين الفيس بريسلي؟». يحتوي الشريط الذي يُقال إنه يحكي قصة وحياة «ملك الروك» على مشاهد لا تُحصى من الموسيقى والغناء والرقص والتعرّق، ولكننا لم نرَ الفيس. تعامل المخرج باز لورمان («مولان روج»، «غاتسبي العظيم») مع الملك على أنه مجرد فكرة، مفهوم، استعارة. بدا كأن لورمان استخدم بريسلي (أوستن باتلر) كذريعة لعرض أسلوبه السينمائي المتكرّر وغير المتجدّد. صحيح أنّ أفلام المخرج الأسترالي السابقة كانت مليئة بالحيل البصرية، ولكن الشكل البصري ظلّ متواصلاً مع القصة ومكملاً لها يُعيد تشكيلها، ولكن في «الفيس»، يشبه الفيلم مقالة ويكيبيديا، مزخرفة بزهور وموسيقى ورقص. فيلم لا يتقدم، بل يقفز من مكان إلى آخر من دون أي تغيير في السرعة. وفوق كل هذا، اختار المخرج نهجاً غير تقليدي في سرد قصة الأسطورة. فعلى الرغم من أن الفيلم يحمل اسم الفيس، إلا أنّ البطل الحقيقي (الراوي) هو الكولونيل توم باركر (توم هانكس)، مدير أعمال الفيس الذي تلاعب بالفيس وسيرته المهنية، وغرس فيه الخوف والشك، الرجل الذي أخذ الفيس الصغير بيديه ولم يتركه حتى وفاته، وأدار حياته بطريقة قاسية ومنحرفة.

قبل عرض الفيلم، كان هناك شك في أن لورمان هو الشخص المناسب لنقل سيرة الملك على الشاشة الكبيرة، لأنه ليس المخرج التقليدي لهذا النوع من الأفلام، ولكن أسلوبه قد يكون له ميزة، فهو لديه الخيال والفيضان الحركي الذي لا ينضب، على الرغم من أن أفلامه ليست عظيمة. شكّنا كان في مكانه، أعطانا لورمان انفجاراً لا طائل له من البريق الشديد اللمعان، هو البريق نفسه الذي رشه على أفلامه السابقة. يغطي الفيلم الفيس طوال حياته، ويركز على مرحلتين أساسيتين: بدايته عام 1955 حتى رحيله إلى الخدمة العسكرية في ألمانيا عام 1960، وعودته المجيدة عام 1968 بفضل العروض التلفزيونية، وما تلاها، وعروضه الكثيفة في لاس فيغاس.

> أسلوب لورمان البراق، حوّل الفيلم إلى فيديو كليب طويل عن الفيس،

حوّل باز لورمان الفيلم إلى فيديو كليب طويل

شريط خال من الأفكار والأقوال. لا يقول لنا كيف أصبح الفيس ملك الروك أند رول. بينما يؤكد الفيلم على تأثير الفيس على الموسيقى والثقافة الشعبية الأميركية، لكنه لم يكلف نفسه عناء شرح ذلك. الفيلم متفجر بصرياً فقط، لكنه لا يمتلك الشجاعة للوصول إلى العمق، يُرينا الفيس كمنتج تسويقي ويذكر القليل من عبقريته الموسيقية. يقدم الفيلم نسخة خفيفة ومفرطة في الخير لشخصية من الواضح أنّ لها عمقاً أكبر بكثير مما نعرفه أو نتخيله. لم نفهم تماماً العلاقة المرضية بين الفيس ومدير أعماله ولا حتى شخصية الكولونيل. لا يوجد في الفيلم أي لحظة حميمية، كأننا أمام أسطورة روبوتية تُثير النساء فقط، لا أمام رجل من لحم ودم. الفيلم عبارة عن ريميكس لأغنيات الفيس وعرض سمعي بصري عظيم بميزانية كريمة، ولكن بمجرد إطفاء أنوار صالة السينما، تنتهي الضوضاء والفوضى ونشعر بفراغ عميق وإحباط. من الصعب حتى الحكم على أداء أوستن باتلر بشخصية الفيس، لأنّ معظم ما رأيناه خلال الفيلم هو خصره وحركة قدميه. حتى توم هانكس يظهر في أسوأ أعماله التمثيلية، ببطن وأنف وأداء مبالغ فيهما.

فيلم «ألفيس» أجوف، لا يهتم بأصول الملك الموسيقية والثقافية، يمر على حياته وتأثره بالموسيقى الافرو أميركية والأحداث السياسية والاغتيالات التي حصلت خلال حياته مرور الكرام، حتى صداقته مع بي. بي. كينغ مر عليها الفيلم كأنها شيء عادي. لم يكلف الفيلم نفسه عناء تضمين لحظة واحدة يظهر فيها الملك كأنه عظيم أم أنه خلق شيئاً جديداً، ولا كأنه أسطورة أحدثت ثورة في الثقافة الشعبية. بينما كان الفيلم يلمع من الخارج، كان الفيس فارغاً من الداخل. ركز لورمان على إغراقنا ببذخه البصري، ولم يكن مهتماً بالفيس هذا إن كان يعرف عنه أي شيء. أفاد من الملك وفرّغه من كل شيء. «الفيس» ليس فيلماً، إنّه قصة خرافية تستند إلى قصة حقيقية عن صبي فقير اشتهر في يوم من الأيام ثم أدمن العقاقير وزاد وزنه ومات.

Elvis في الصالات

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 27 حزيران 2022 العدد 4664

اشخاص

ألبير منصور... «معلّم» العود مكرّماً في بيروت

صناعة الأعواد يدوياً هي حِرفة قديمة تكاد تندثر في لبنان والعالم العربي لصالح المعامل. لكن يبقى هناك بضعة حرفيّين ما زالوا متمسّكين بهذه المهنة الإبداعية والصعبة في آنٍ معاً. ومن هؤلاء صانع العود اللبنانيّ المعروف ألبير منصور. قلّما تجد شخصاً يعشق مهنته ويمارسها بشغف وحبّ كبيرَيْن كهذا الرجل الذي انتقل من عالم ميكانيك السيارات إلى صناعة الأعواد مدفوعاً بعشقه للموسيقى والغناء وحبّه لهذه الآلة بالتحديد. لمنصور علاقة خاصة بالعود الذي «يخلقه». فهو يعامله بحنوّ وحب بالغَيْن ويمضي ساعات طويلة في مشغله في منطقة الباشورة البيروتية لصنع كل جزء منها على حدة، قبل جمعها بشكل نهائي. يقول إنّ قلبه يبدأ بالخفقان سريعاً في كلّ مرّة قبل تجربة العود، ولا يطمئن إلا عندما يحصل على النغمات المميزة التي يبتغيها.

يؤدّي منصور عمله بحرفية بالغة ويختار أفضل أنواع خشب الجوز الأفريقي والأميركي لصنع الطاسة وخشب الشّوح لصناعة الصدر بسبب انخفاض نسبة الرطوبة فيهما. يصرّ دائماً على منح صندوق العود شكلاً انسيابياً جميلاً ليحصل على صوت رومانسي عميق ومتوازن، كما يحرص على الاهتمام بأدقّ التفاصيل، بدءاً من صناعة الزند إلى البنجق والفرس، وصولاً إلى حف العود وتهذيبه وإكسابه الملمس واللون المطلوبَيْن ليتحوّل إلى «تحفة فنية ثمينة». ما هو سرّ نجاحه؟ ببساطة شديدة، غرامه العظيم بهذه المهنة! فهو يعتبر أنه إذا لم يُحبّ الصانع حرفته، فهو لن يبرع فيها إطلاقاً ولن يستطيع إيصال إحساسه إلى الناس عبرها. استفاد ألبير منصور من خبرته في عالم الميكانيك لتطوير العود العربي الذي يُعتبر آلة أساسية في التخت الشرقي، إذ استطاع صنع أعواد خفيفة الوزن ولكن متينة في الوقت عينه لتسهيل حملها من قبل العازفين. كذلك، طوّر في شكل الطاسة والريش (أي الأجزاء الخشبية التي تصنع طاسة العود)، مُدخلاً تحديثات على المفاتيح لتصبح سهلة الحلّ والشدّ. أصبح منصور مقصداً لكلّ راغب بتعلّم صنع العود في لبنان والبلاد العربية وحتى الأوروبية. كما أنّه صنع خلال مسيرته الطويلة آلاف الأعواد لكبار الفنانين اللبنانيين والعرب، منهم: شربل روحانا وسحر طه ومارسيل خليفة الذي شجعه على ترك مهنته الأصلية كميكانيكي ليصبح عوّاداً.

اليوم، وبعد كل سنوات العطاء في هذا المجال، من الطبيعي أن تفكر «مؤسسة التوثيق والبحث في الموسيقى العربية» (AMAR) بتوجيه تحية له، من خلال تنظيم سهرة عود، غداً الثلاثاء، في مقرّ «المعهد الألماني للأبحاث الشرقية» في منطقة زقاق البلاط (بيروت). خلالها، سيعزف أسامة عبد الفتاح على أعواد من صناعة ألبير منصور تكريماً له، ثم يستمع الحضور إلى مجموعة من الأسطوانات النادرة التي تضم مقطوعات عود من مجموعة المؤسسة التي تعود إلى النصف الأول من القرن العشرين. وتختتم السهرة بعرض فيلم بعنوان «ألبير منصور صانع العود» من إخراج فادي يني تورك. علماً بأنّ الشريط وثيقة بصرية يتم من خلالها مرافقة ألبير منصور خلال صناعته لآلة العود منذ البداية حتى دوزنة الأوتار في المرحلة الأخيرة.

تكريم ألبير منصور: غداً الثلاثاء ـ الساعة السابعة مساءً ـ «المعهد الألماني للأبحاث الشرقية» (زقاق البلاط ـ بيروت)

المفكرة

تعو نحكي سينما مع شفيق طبّارة

■ في ظل التحديات الاقتصادية والثقافية التي تواجهها السينما اللبنانية، تنظّم «دار النمر للفن والثقافة» في بيروت، الخميس المقبل، لقاءً مع الزميل النّاقد شفيق طبّارة (الصورة)، تحت عنوان «تعو نحكي سينما». يجري اللقاء بمبادرة من شركة +KN Film Creations للإنتاج الإعلامي، و«نادي لكل النّاس» الذي يُعنى بالحفاظ على الإنتاج اللبناني والترويج له. يتضمّن الموعد المرتقب حواراً معمّقاً عن وضع السينما في لبنان وكيفية صناعة سينما لبنانية تعكس الهُوية الوطنية.

لقاء «تعو نحكي سينما»: الخميس 30 حزيران (يونيو) الحالي ـ س: 14:00 ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ شارع أميركا/ بيروت). للاستعلام: 71/465691

لمّا حكيت رجاء بشارة

■ تحلُّ الحكواتية رجاء بشارة (الصورة) ضيفة على «مترو المدينة»، في الخامس من تموز (يوليو) المقبل، لتقديم «عرض حكواتي». ستروي بشارة للجمهور حكايات شعبية تراثية مبنية على تاريخ شفوي وقصصاً حدثت بالفعل أو حدث مثلها في القرى منذ زمن طويل، بالإضافة إلى حكايات الجدّات التي نعشقها جميعاً. في اتصال مع «الأخبار»، قالت بشارة إنّ الهدف الأوّل من «عرض حكواتي» هو التسلية: «قديماً، كانت لكل حكاية عبرة تسعى لإيصالها إلى الجمهور. وبما أنّ العرض

يتضمّن حكايات شعبية، فسأستخدم عبارات وكلمات لم نعد نستعملها اليوم.

«عرض حكواتي»: الثلاثاء 5 تموز ـ س: 21:00 ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

لنرقص التانغو معاً

■ عشاق التانغو سيكونون في 5 تموز (يوليو) المقبل على موعد مع المتعة الموسيقية في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي». ستعزف فرقة «مايكل والأصدقاء» مجموعة من أشهر مقطوعات التانغو الأرجنتيني. الفرقة مؤلّفة من العازف والمؤلف الموسيقي مايكل أشجيان (الصورة) الذي سيتولى التوزيع الموسيقي والعزف على البيانو، نديم روحانا (أكورديون) وسيوزانا بلسانيان (كمان). يعود ريع هذه السهرة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

«لايف تانغو مع مايكل والأصدقاء»: الثلاثاء 5 تموز ـ س: 21:00 ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/986398

بالحبّ نحيا من جديد

■ مسرحية «أمانوغاوا» (الولادة من جديد) هي مسرحية لبنانية ـ يابانية مشتركة سوف تُعرض على خشبة «مسرح مونو» في السابع من تموز (يوليو) المقبل. تدور أحداثها في مسافة بين الحلم والواقع حول قصة وعد بالحب الأبدي والإخلاص بين الصبية «أوتسورو» وصديق طفولتها «كوجيرو». لكنّ الحروب وصدمات الحياة تفرق العاشقَيْن، فلا يستطيعان اللقاء مجدّداً إلا عبر ولادة «أوتسورو» من جديد وتحوّلها إلى طائر أبيض جميل. القصة مستوحاة من أسطورة «تاناباتا» اليابانية التي تتمحور حول فكرة أنه لا يُسمح للأشخاص الذين يحبّ بعضُهم بعضاً بالالتقاء في مجرة درب التبانة إلا مرة واحدة في السنة، في اليوم السابع من الشهر القمري السابع. ستتخلل العرض موسيقى ورقصات وأغانٍ يابانية، بمشاركة الممثلين: باميلا حايكً، إلسا حايك، إحسان حطب، هبة شريف، ناي حمدان، لارا كينغ وفلاد كينغ. ستذهب جميع التبرعات وعائدات المسرحية إلى «جمعية غايا فودوليان» لحماية الحيوانات، تخليداً لذكرى غايا التي أحبّت هذه المخلوقات ودافعت عنها كثيراً قبل أن تسقط ضحية لانفجار مرفأ بيروت في 4 آب (أغسطس) 2020.

مسرحية «أموناغاوا»: الخميس 7 تموز ـ س: 19:30 ـ «مسرح مونو» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/421874

على بالي

أسعد أبو خليك

جهاد الخازن صحافي موهوب كان يمكن أن يكون شأنه في الصحافة مختلفاً لو اختطَّ طريقاً حرّاً. هو مطّلع وله أسلوب جميل ويحفظ الشعر مثل الندماء. عمل في «الحياة» في الستينيّات وواظب على العمل في إعلام آل سعود وحتى في مؤسّسات الأمراء. لكنّه برز في السبعينيّات عندما طُلب منه إعداد تقارير عن الإعلام الغربي للملك فهد عندما كان يقضي واحدة من إجازاته في أوروبا (هل هناك غير شيوخ وأمراء النفط يقضون أشهراً طويلة في إجازات خارج بلادهم؟ كانوا يصطافون في لبنان بين عاليه وبحمدون وملاهي الزيتونة ويُقال إنّ جابر الأحمد كان وحده يبقى في الكويت). أحبّ الملك فهد جهاد الخازن وأحبّه الأمير سلمان (في حينه) ورأس تحرير «الحياة» (لخالد بن سلطان) و«الشرق الأوسط» في ما بعد (لسلمان وأولاده). وكان يُعتبر بين الإعلاميّين العرب (على ما قاله لي صحافي لبناني في «الحياة») المثال والقدوة لأنّ خالد بن سلطان ابتاع له منزلاً في «نايتسبريدج». كان يُقال للإعلاميّين: لو أنتم مشيتم على خطّ الطاعة والولاء فقد ينعم أمير ما عليكم بمنزل في لندن. لكن بالرغم من دور الخازن في الإعلام هو كان بوقاً. أذكر مرّة في التسعينيّات بعد وفاة أمير بحريني قرأت له مرثيّة جعلت من الأمير نابغة عصره. كتبتُ له قلتُ: هل هناك أمير أو شيخ لم تجعل منه بعد وفاته نابغة وبطلاً من أجل فلسطين؟ كتب لي بالحرف: ماذا أقول؟ معك حقّ. مرّة ظهر على «الجزيرة» بعد ختام سلسلة «شهادة مع العصر» مع الأمير طلال بن عبد العزيز. سألوه عن الأمير فقال من باب المزاح: سموّ الأمير على طريقة «خالف تُعرف». فما كان من الأمير إلّا أن قرّعه وأهانه وأثار مسائل شخصيّة غير معروفة للمشاهد من نوع: نحن نعرف ماذا كنت تفعل وكذا وكيت. قلتُ يومها: هل يستحقّ المنزل في «نايتسبريدج» أو في جنّة عدن أن يُهان المرء بهذه الطريقة ولا يستطيع الردّ لا بل إنّ الخازن جهد للاعتذار ولو كان قربه لقبّل يديه.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
/Alakhbarnews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 27 حزيران 2022 العدد 198
Lundi 27 Juin 2022 no198

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
المصارف باعت ديون لبنان لـ«الشيطان»

04
تعميق اللامساواة في الدخل والثروة

05
ورد كاسوحة
طبيعة التحوّل الاشتراكي عربياً

06
علي عواد
«كابيتال كونترول» على الـ«كريبتو»!

08
زياد حافظ
النظام النيوليبراليّ «من التاريخ»؟

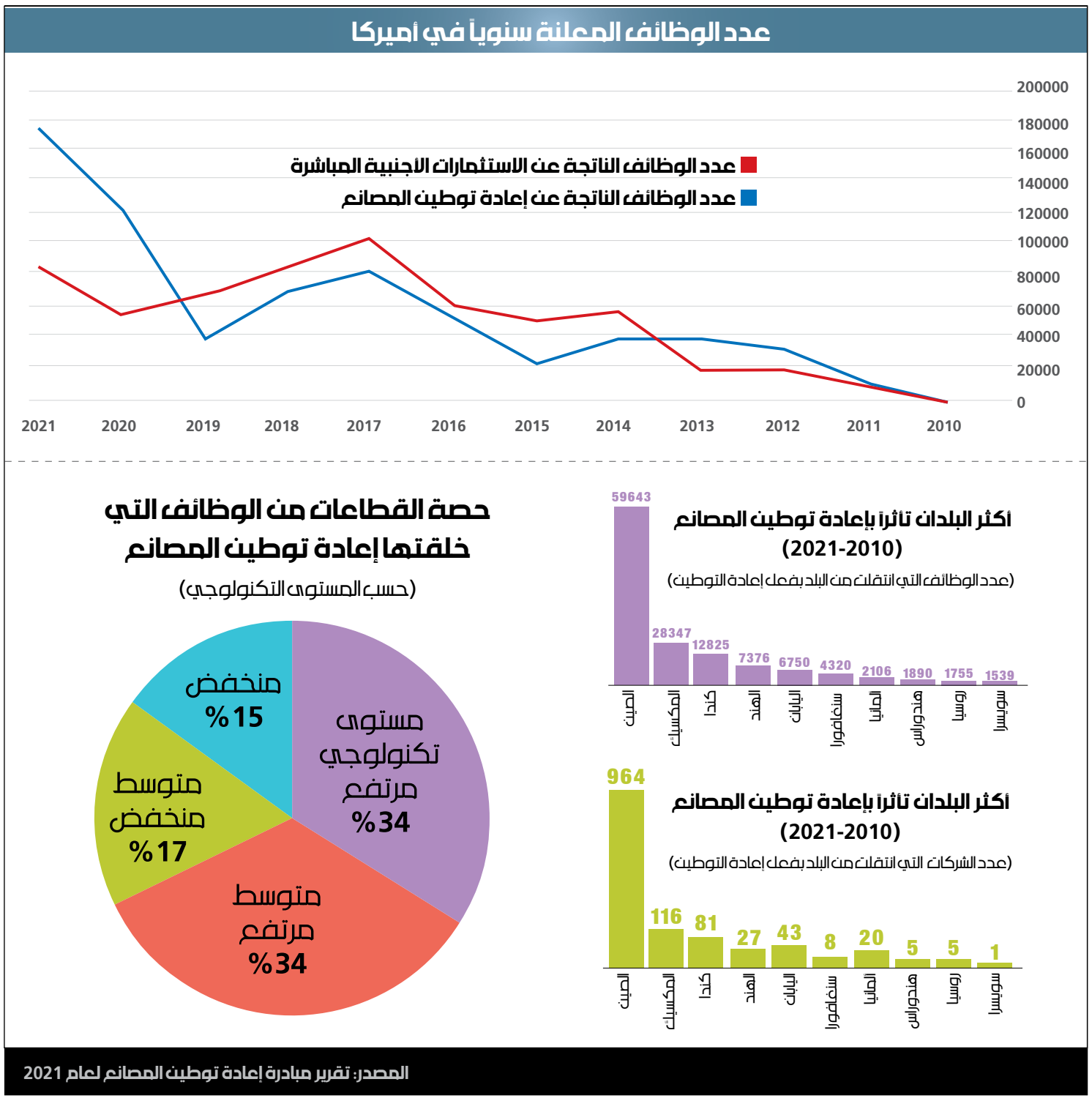

المصدر: تقرير مبادرة إعادة توطين المصانع لعام 2021

مصانع الغرب نحو «إعادة التوطين»

ماهر سلامة

النظام الاقتصادي العالمي لم يعد كما نعرفه منذ السبعينيات. ثمّة ما تغيّر فيه. طرأت عليه تحوّلات دفعت الاقتصادات الكبرى نحو استراتيجيات الانغلاق. حصل ذلك في أميركا في سياق حربها مع الصين واستخدامها العقوبات الاقتصادية كأداة عن بُعد، لتأديب كل من لا ينصاع للرغبات الأميركية. وهي أداة تتيح ضرب الخصم وتفسح المجال للانكفاء نحو الداخل في الوقت نفسه. وإلى جانب استمرار استعمال هذه الأداة ضدّ روسيا في سياق الدفاع المستميت عن مصالح الغرب في أوكرانيا، استمرّت ظاهرة الانغلاق وإعادة مصانع الشركات الكبرى إلى البلدان الأمّ. أمضت هذه المصانع عقوداً في دول شرق آسيا واستفادت من العمالة الرخيصة الثمن لتحقيق أرباح مجزية للرساميل الغربية. لكنّ تقدّم الصين أعاد تشكيل خطر انتقال التكنولوجيا الغربية إليها مسرّعاً خطوات إعادة توطين المصانع.

لم يكن ظهور الشركات العالمية، أو ما يُسمى الشركات المتعدّدة الجنسيات التي ربطت الأسواق بعضها ببعض، إلا جزءاً مما سمّي «العولمة». ضمن هذا المفهوم، استغلّت هذه الشركات الموارد «الرخيصة» في الدول الفقيرة للحصول على إنتاج بكلفة أقل. جاء ذلك بعد سقوط اتفاق «بريتون وودز» في عام 1971، إذ ظهر نظام مالي عالمي جديد ساهم في توسيع سيطرة الدولار عالمياً بشكل أكبر، وربط جميع الأسواق به بشكل يعكس حكم الواقع. ومن تلك الخطوات، التطوّر التكنولوجي الذي شهده العالم منذ ذلك الحين.

من أهم العوامل التي سهّلت نشوء العولمة كانت السياسات النيوليبرالية، التي دفعت نحو حرية حركة رأس المال. بمعنى تدمير العوائق القانونية التي تقف في وجه دخول رؤوس الأموال إلى البلاد وخروجها منها بشكل حرّ. ومن فوائد حرية حركة رأس المال على العولمة أنها سهلت الاستثمار الأجنبي في مختلف الدول، وبالتالي سهّلت قيام الشركات الكبيرة باستغلال موارد البلدان الفقيرة، بهدف تقليص كلفة الإنتاج وزيادة أرباح رأس المال. والموارد المُستغلّة تشمل الموارد الطبيعيّة، مثل المعادن والنفط، والموارد البشرية. كلّها تسمّى استثمارات أجنبية مباشرة. وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي، هي أحد أهم المؤشرات على العولمة الاقتصادية، إذ إن انتشار سياسة الاستثمار في الخارج أتى عندما قرّرت الدول الرأسمالية الكبرى، أي دول أوروبا وأميركا، نقل مصانعها من دولها الأساسية إلى دول الشرق الآسيوية. أولاً، لأن الإنتاج في هذه الدول الفقيرة هو أقل كلفة بسبب انخفاض كلفة اليد العاملة واستغلال المواد الأوليّة هناك. وثانياً، بسبب الخطط البيئية التي وُضعت في البلدان المتقدّمة بهدف خفض الانبعاثات المضرّة بالبيئة، ما عمل كدافع إضافي لنقل عملية الإنتاج.

لكن في مقابل الربح الاقتصادي الذي جنته الشركات والدول المتقدّمة من عملية النقل هذه، كان هناك ثمن استراتيجي عليها أن تدفعه، فمن خلال نقل الإنتاج إلى دول شرق آسيا، اكتسبت هذه الدول، مع الوقت، المعرفة اللازمة للإنتاج، وأصبحت قادرة على إنتاج التكنولوجيا والسلع بشكل مستقلّ. بالطبع، لم يصل مستوى التقدّم التكنولوجي في هذه الدول إلى مستوى إنتاج الدول المتقدّمة، لكنّه ساهم في صعود قوى اقتصادية مواجهة للدول المتقدمة. فعلى سبيل المثال، بعد عقود من نقل مصانع الشركات الأميركية والأوروبية إلى الصين، تحوّلت الصين في العقد الأخير إلى قوة اقتصادية كبيرة، ما أدّى إلى ظهورها كمنافس جدّي في مجال التكنولوجيا والتطوّر.

في السنوات الأخيرة تنبّهت الدول المتقدّمة، وأولاها أميركا، إلى الخطر الاستراتيجي الذي نشأ من طمعها الاقتصادي، حيث سمحت لدول ليست تحت سيطرتها بالصعود والتطوّر. لذلك مع بداية العقد الماضي (2010) بدأت موجة من إعادة المصانع من هذه الدول إلى الدول المتقدّمة، في ظاهرة تسمّى إعادة توطين المصانع أو الـ«Reshoring». وهذه العملية تسارعت في السنوات الأخيرة. يظهر هذا الأمر من خلال مؤشرات مثل عدد الوظائف التي تخلقها عملية إعادة التوطين، ففي السنوات الأخيرة، كان هذا المؤشّر في ازدياد، حيث شهد العالم الغربي ارتفاعاً كبيراً في الوظائف التي تخلقها عملية إعادة التوطين. لكن الجدير بالذكر هو أنه في عام 2021، تخطّى عدد الوظائف التي خلقتها عملية إعادة التوطين عدد الوظائف التي خلقتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولهذا الأمر دلالة مهمّة على اتجاه دول العالم نحو الانغلاق على نفسها، في مسار قد يبدو انحدارياً بالنسبة إلى ظاهرة العولمة الاقتصادية.

خلال عام 2020، وفي فترة ما بين إعلان توقف لبنان عن السداد في آذار وما بعد هذا التاريخ، باعت المصارف نحو 4,4 مليار دولار من سندات اليوروبوندز اللبنانية، التي كانت تحملها في محفظتها، لمستثمرين خارجيين. الشراة كانوا صناديق استثمارية يمكن تسميتها «صناديق كاسرة»؛ وافقت على تحمّل مخاطر عدم السداد مقابل الأمل في ابتزاز لبنان ودفعه إلى تسديد سعر يمنحهم أرباحاً. هؤلاء هم صناديق تعيش على الاستثمار في ديون الدول وابتزازها

المصارف باعت ديون لبنان لـ«الشيطان»

ماذا فعلت المصارف بسندات اليوروبوندز؟ باعتها لصناديق أجنبية. هنا يثار سؤال آخر: لماذا اشترت الصناديق سندات قيمتها السوقية أقلّ من ربع قيمتها الاسمية؟ إنها الصناديق الكاسرة التي تقتات على شراء الديون المتعثّرة والضغط على الدول لتحقيق أرباح. من يتحمّل هذه المسؤولية؟ فالمصارف، وبمساعدة مصرف لبنان، تمكنت في الفترة الماضية من إلغاء مفهوم توزيع

«الصناديق الكاسرة» هي صناديق استثمارية يتركّز عملها في الاستثمار بالديون المتعثّرة ولا سيما ديون الدول النامية

المسؤوليات. الاثنان، وبمشاركة قوى السلطة، تمكنوا من إلغاء مفهوم توزيع الخسائر لإحلال مفهوم تعميم الخسائر. وانتهى الأمر بتصنيف الخسائر بين الهيركات على الودائع، وبين الاستيلاء على الأملاك العامة. جرى تصوير الأمر بأن المودعين سيتحمّلون مسؤولية الخسائر كأن هناك من يقتصّ منهم بشكل شخصي ومباشر. وفي المقابل، اقترحت المصارف الاستحواذ على الأملاك العامة من أجل تغطية الخسائر في ميزانياتها. عملياً، لا أحد يؤكّد أن الهيركات هو مجرّد عملية انتقام، ولا أحد يضمن أن تردّ المصارف أي قرش من الودائع. وهذا الأمر يفتح المجال أمام العودة إلى أصل المسألة لا سيما عند الحديث عن الشق التقني للأزمة: على من تقع مسؤولية الخسائر؟ وهنا يصبح الأمر مدخلاً نحو ماذا فعلت المصارف بسندات اليوروبوندز؟ مع من تورّط لبنان بسببها؟

التعامل مع «الشيطان»

ثمة ضرورة للفصل بين مسؤولية المصارف تجاه الزبائن، وبين مسؤوليتها عن توظيف الأموال التي تحصّلها من الجمهور. فهي بموجب المادة 121 من قانون النقد والتسليف تدعى مصرفاً لأن موضوعها الأساسي أن «تستعمل لحسابها الخاص في عمليات تسليف، الأموال التي تتلقاها من الجمهور»، وبمفهوم المادة 122 «تعتبر أموالاً متلقاة من الجمهور من قبل مصرف الودائع وحاصلات القروض»، فضلاً عن أن المادة 123 تنصّ على أن تخضع الودائع لأحكام المادة 307 من قانون التجارة. وهذه الأخيرة تفرض على المصرف «الذي يتلقى على سبيل الوديعة مبلغاً من النقود يصبح مالكاً له ويجب عليه أن يردّه بقيمة تعادله دفعة واحدة أو عدّة دفعات عند أول طلب من المودع أو بحسب شروط المهل أو الإعلان المسبق المعينة في العقد». إذاً المسألة تكمن في قيمة المبلغ الذي يفترض بالمصرف أن يردّه، وليس بحجم المبلغ. لكن تصبح مسؤولية المصارف أكبر بحدود نصّ المادة 156 من قانون النقد والتسليف التي تفرض «على المصارف أن تراعي في استعمال الأموال التي تتلقاها من الجمهور القواعد التي تؤمن صيانة حقوقه، وعليها بصورة خاصة أن توفق بين مدة توظيفاتها وطبيعة مواردها».

إذاً، مسؤولية المصارف وحدها أن توفّق بين مدّة توظيفاتها وطبيعة مواردها. لا داعي لحشر المودعين في مسألة الخسائر التي تكبّدتها المصارف في استثمار الأموال مع مصرف لبنان ومع الدولة اللبنانية سندات اليوروبوندز). فالمصارف

(محمود اشونكولوف ـ اوزباكستان)

كانت لاعباً أساسياً في تحقّق الخسائر الفادحة. لكن سلوكها هذا، لم يقتصر على تبديد أموال المودعين على مدار السنوات فحسب، بل قامت بما هو أسوأ؛ فعندما اشتدّت الأزمة باعت المصارف كمية وازنة من سندات اليوروبوندز التي كانت تحملها إلى «الشيطان». فلا مجال لتوصيف الصناديق التي اشترت هذه السندات، إلا بـ «الشيطان» عندما يصبح الأمر متعلقاً بالديون المتعثّرة. فهذه الصناديق مثل كل الكواسر تنتظر الجيف لتقتات عليها. وعندما اتضح أن لبنان ينهار، وسنداته ستصبح «خردة» استثمرت هذه الصناديق في الخردة من أجل تحقيق الفوز بـ«الجيفة». وبمعزل عن مفهوم التسمية التي تطلق على هذه الصناديق في الخارج، إلا أنهم في لبنان «صناديق كاسرة» باتت تملك غالبية من شرائح سندات اليوروبوندز، بالتالي لديها قدرة ضغط ابتزازية عليه.

الصناديق الكاسرة، هي صناديق استثمارية يتركّز عملها في الاستثمار بالديون المتعثّرة. سواء كانت هذه الديون تابعة لشركات تمرّ في أزمات تعثّر مالي (insolvency)، أو ديون سيادية تابعة لدول تمرّ في أزمات مالية تحول بينها وبين دفع الالتزامات التي ترتبها عليها هذه الديون. يكون السعر السوقي لهذا النوع من الديون، أي الديون المتعثّرة، أقل بكثير من السعر الاسمي (face value). ويعود ذلك إلى ارتفاع احتمالات عدم السداد. فكلّما ارتفعت هذه الاحتمالات، كلما حاول حاملو الديون (أو السندات) التخلّص منها، بالتالي ينهار سعرها السوقي وربما يصل إلى بضعة سنتات لكل دولار من القيمة الاسمية. أما الصناديق، فهي تستغل هذا الانخفاض الكبير في الأسعار وتشتري السندات ببضعة قروش أملة في تحصيل سنتات إضافية فوق استثمارها من خلال الضغط القضائي والابتزازي الذي تمارسه على مُصدري الديون.

وفي حال حصلت هذه الصناديق على مرادها تكون قد حقّقت أرباحاً خيالية على استثماراتها، قد تصل إلى أكثر من 2000%. فبشكل عام تكون قد اشترت سندات بسنتات قليلة مقابل كل دولار من القيمة الاسمية وحصّلت القيمة الاسمية كاملة. فحتى لو أخذت هذه العملية الكثير من الوقت (قد يصل إلى 15 أو 20 سنة)، يبقى هذا الربح الهائل يمثّل عائدات جديرة بالاستثمار. فإذا افترضنا أن العملية أخذت 15 سنة، وبلغت عائداتها 1000%، هذا يعني أن العائدات السنوية لهذه العملية تبلغ 67%. يمكن مقارنة هذه الربحية مع هوامش تحققها الصناديق من عمليات استثمار في غير الديون، إذ يتراوح معدّل عائدات هذه الصناديق السنوية ما بين 10% و12%. هذا الفرق الشاسع في الأرباح يبرّر تحوّل الصناديق لتصبح «كاسرة» رغم المخاطر، وهو ما يفسّر تزايد عدد هذه الصناديق في العقود الأخيرة، فبحسب تقرير لشركة Perqin، في عام 1990 حملت الصناديق التي تستثمر في الديون المتعثّرة أقل من مليار دولار في الأصول التي تمتلكها، أما الآن فهي تحمل ما قيمته مئات مليارات الدولارات.

التركيز على الديون السيادية

في التسعينيات بدأت الصناديق الكاسرة تركّز عملها على الديون السيادية. تزامن ذلك مع رواج سندات برادي (Brady Bonds). فبعد الحرب العالمية الثانية، ولغاية منتصف السبعينيات، اقتصرت ديون الدول على اتفاقات الدين الثنائية. يومها بدأت المصارف التجارية تلعب دور «الدائن الخاص» ظنّاً منها أن الدول الصناعية ستضمن ديون الدول النامية، فلم تعد تنظر إلى مخاطر التصنيف الائتماني. وفي منتصف الثمانينيات، انفجرت أزمة المكسيك التي تلتها العديد من أزمات الديون السيادية في الدول النامية ولا سيما في أميركا اللاتينية. يومها اقترح وزير الخزانة الأميركي نيكولاس برادي في عام 1995 تحويل الديون بالدولار إلى سندات مقوّمة بالدولار مدعومة من وزارة الخزانة الأميركية يمكن تداولها في الأسواق الثانوية. ما فتح الباب أمام الصناديق للاستثمار في الديون المتعثّرة.

في سبيل تحصيل أفضل سعر من الدين المتعثّر، تستخدم الصناديق ضغطاً قانونياً هائلاً على الدول المقترضة للحصول على مبتغاها مقابل إعفائها من الملاحقة أمام القضاء الدولي. وبحسب ستراتو كامينس، في دراسة بعنوان «الصناديق الكاسرة وسوق الديون السيادية: دروس من الأرجنتين واليونان»، يمكن اختصار ورقة الضغط التي تمارسها هذه الصناديق في بند الـ«باري باسو» والضغط السياسي. يمكن اختصار الضغوط بالآتي:

- «باري باسو»: هذا البند موجود في معظم عقود الدين. تستغلّ الصناديق الكاسرة عدم وضوحه، لإعاقة عمليات إعادة الهيكلة التي تقوم بالاتفاق بين الدول المدينة ودائنيها. فيقول هذا البند بتساوي المعاملة بين جميع حاملي سندات الدين، غير المدعومة، في حالات الإفلاس. إذ إنه يشكّل دعماً للأطراف الدائنين في حال حصول تفاضلية/محسوبية في عملية الدفع في حالة الإفلاس (أي الدفع لأطراف معينين من دون أطراف آخرين). وفي حال حصلت عملية إعادة هيكلة، يمنع هذا البند الدفع للأطراف التي تم الاتفاق معها من دون الدفع للأطراف التي لا تقبل بالاتفاق. وتستخدم الصناديق هذا البند لمحاولة أخذ كامل القيمة الاسمية للديون التي تم الاتفاق على إعادة هيكلتها.

-القضاء: هو القناة الأساسية التي ترتكز عليها الصناديق للضغط على الدول وفرض عملية السداد عليها. ورغم أن مبدأ سيادة الدولة وحصانتها تعدّ عائقاً أمام إصدار أحكام قضائية ضدّ الدول، إلا أن اول سابقة لحكم في مصلحة دائن خاص مقابل دولة سيادية أتى في عام 1981 في محاكمة بنك Allied الأميركي لدولة كوستا ريكا التي حكم عليها بوجوب تسديد الدين للبنك رغم إتمام عملية إعادة هيكلة الدين. وبحلول منتصف التسعينيات، فازت الصناديق الكاسرة بعدد كاف من الأحكام القضائية، لإثبات صحّة حقّها في اللجوء إلى القضاء رسمياً في حالات عدم الدفع.

- استعمال مجموعات الضغط: تتكامل عملية استخدام ضغط الـ lobbies السياسي مع المقاضاة. تستغلّ الصناديق علاقاتها مع مجموعات الضغط السياسية في الدول الكبرى، او ما يعرف بالـlobbies، للضغط في اتجاه إصدار قرارات ضد الدول المدينة. أبرز مثال على هذا الأمر، تشير إليه ورقة كامينس، وهو تقديم عضو الكونغرس الديموقراطي إيرك ماسا، في عام 2009، مشروع قانون لمعاقبة الأرجنتين على عدم سدادها للديون التي كانت الصناديق الكاسرة قد اشترتها من الأسواق الثانوية. وكان الهدف الأساسي من هذا القانون تقويض دخول الأرجنتين إلى الأسواق المالية الأميركية. وكانت لإيرك ماسا علاقة وطيدة مع مجموعة الضغط ATFA، التي كانت تهدف لممارسة الضغط على الإدارة الأميركية من أجل فرض مفاوضات بين الأرجنتين والصناديق تكون نتائجها في مصلحة الأطراف الأميركية.

مواجهة الصناديق الكاسرة

الأساليب العدائية للصناديق راكمت اعتراضات واسعة، ما ولّد اتجاهاً عاماً في سياق البحث عن طريقة للحدّ من الأضرار. برزت اقتراحات بفرض ضرائب خاصة، والعودة إلى قوانين الحصانة السيادية المطلقة، ووضع بنود واضحة في عقود الدين تمنع الأطراف من معارضة عمليات إعادة الهيكلة إذا تم الاتفاق عليها مع أطراف أخرين، بالإضافة إلى وضع قوانين وطنية ضد الصناديق الكاسرة. بلجيكا أصدرت قانوناً في 2015 ينصّ على أن الأصول السيادية غير قابلة للمسّ، وأن الدائن يسقط حقّه في أخذ إجراءات قانونية ضد المدين إلا وفق مفهوم «الأفضلية غير الشرعية». وتتحقق هذه الأفضلية، بحسب القانون نفسه، في حال اشترى الدائن السند بسعر سوقي أقل بكثير من السعر الاسمي، بالإضافة إلى تحقّق شرط أو أكثر من الشروط التالية:

- أن تعاني الدولة المدينة من تعثّر مالي.
- أن يكون الدائن شركة مدرجة في بلد يعتبر «ملاذاً ضريبياً».
- أن يكون المدين قد أكمل عملية إعادة هيكلة للدين.
- في حال كان تطبيق الحكم الذي يساند الدائن سينعكس سلباً على الأوضاع المالية والاقتصادية للدولة المدينة.

وفي حال تحقق أي شرط من هذه الشروط السابقة، بالإضافة إلى شرط شراء السند بسعر سوقي أقل بكثير من السعر الاسمي، يعتبر القانون أن الدائن لديه «أفضلية غير شرعية»، وعليه يمنعه قانونياً من ملاحقة الدولة المدينة. لكن لتصبح هذه القوانين فعالة يجب أن تقرّها جميع الدّول.

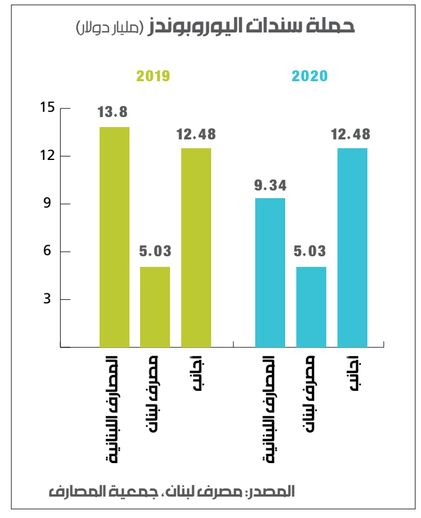

مؤشر

محاولة تصحيح التضخّم: من 889% إلى 2419%

حتى الآن، هناك إجماع بين الإحصائيين والاقتصاديّين على ضرورة تعديل أوزان سلّة الاستهلاك التي يُحسب على أساسها تضخّم الأسعار، من أجل التوصّل إلى تضخّم الأسعار الفعلي. ورغم أن إدارة الإحصاء المركزي، المسؤولة الأولى والوحيدة عن هذا التصحيح في بنية المؤشرات التي يحتاجها الاقتصاد لتفسير ما يحصل ونتائجه واقتراح آليات التصحيح الملائمة، إلا أنه لم يجر أي تصحيح بعد في بنية هذا المؤشّر. ولغاية الآن، لم تبرز سوى محاولة واحدة نفّذها قسم الدراسات في «بلوم إنفست بنك»، إلا أنه لا يمكن تبنّي هذه المحاولة لأنها لا تستند إلى أي مسح إحصائي للأسر كما يفترض، بل هي قائمة على دراسة نظرية أُجريت عام 2006 على يد الاقتصاديّين في معهد MIT إستر دوفلو، وأبهيجيت بانيرجي، اللّذين شاركا في تأسيس مختبر لمكافحة الفقر عام 2003.

ينطلق التقرير الذي أعدّه قسم الدراسات في «بلوم إنفست بنك» بإشراف الدكتور علي بلبل، من أن فترة التضخّم التي سيتم احتسابها تبدأ من تشرين الأول 2019 لغاية نيسان 2022. أي أنه ألغى كل التضخّم السابق منذ آخر تصحيح للأجور قبل الأزمة عام 2012، وركّز فقط على التضخّم من النقطة التي اعتمدتها المصارف لتكون نقطة الصفر، أو حصول الانهيار. وهذه مشكلة في أي بناء يتعلق بدراسة الأجور. وبحسب أرقام الإحصاء المركزي، فإنّ الرقم القياسي للأسعار، كان يسجّل في تشرين الأول 110,34، ثم ارتفع في نهاية نيسان إلى 1092,21، أي أن التضخّم الحاصل في هذه الفترة يبلغ 889,9%، أي بمعدل شهري يبلغ 29,7%.

لكن الأوزان المتوافرة في سلّة الاستهلاك لم تعد معبّرة عن الواقع الفعلي. فاستهلاك الأسرة الوسطي لم يعد يعبّر عن استهلاك الأسر الفقيرة. إن هؤلاء ينفقون أكثر من 50% من مداخيلهم على الغذاء، بحسب الدراسة التي أعدّها دوفلو وبانيرجي، علماً بأن وزن الغذاء في سلّة استهلاك الأسرة يبلغ حالياً بحسب أرقام الإحصاء المركزي نحو 20,6%. وهذا التعديل مطلوب، وفق ما يقول التقرير لأن «إسكوا» قالت إن خطّ الفقر الذي كان يبلغ 2,15 دولار يومياً في عام 2017 (محسوب على أساس سعر صرف يبلغ 1507,5 ليرة وسطياً)، إنما في عام 2022 أصبح هذا الخطّ يبلغ 2,6 دولار يومياً، أو ما يعادل 78 دولار شهرياً (بحسب سعر صرف يبلغ 26800 ليرة)، أي يساوي الحدّ الأدنى للأجور بعد التعديل الذي أُقرّ رسمياً (هناك تعديل ثانٍ بقيمة 600 ألف ليرة إضافية لم يقرّ رسمياً بعد).

ويُشير التقرير إلى أن التعديل في الأوزان ضروري في الاتجاه المذكور في دراسة دوفلو وبانيرجي، وأن ضرورة الأمر مبنية على فكرة التمييز بين شرائح المستهلكين، ولا سيما ذوي القدرات الأعلى، مع ذوي القدرات الأدنى. فالفجوة بينهما باتت تكبر بسبب الأزمة، علماً بأن الفقراء صارت نسبتهم هي الأكبر لجهة عدد السكان.

لذا، جرى تعديل وزن الغذاء في نفقات استهلاك الأسر لتصبح 50% بدلاً من 20,6%. أما باقي بنود الاستهلاك، فأجريت تعديلات عليها من شأنها إلغاء أربعة بنود من سلّة الاستهلاك مثل المطاعم، الأثاث المنزلي، الاستجمام والتسلية، والمتفرقات. وجرى توزيع باقي الـ50% على سبعة بنود أخرى من دون أن تطرأ على هذه البنود أي تعديلات جذرية. في الواقع، المسألة ملحّة وضرورية. إذ إن مثل هذه التعديلات على سلّة استهلاك الأسر والتوزيع لا يجب أن تكون متروكة على عاتق محاسبين أو مصرفيين ليس لديهم أدنى معرفة إحصائية أو تقنية بأمور كهذه. صحيح أنّ الأوزان لم تعد معبّرة عن الواقع، إنما لا يمكن تعديلها بهذا الشكل، وإن كان تعديلاً كهذا يمكن اعتباره مؤشراً على اتجاه ما من دون الأخذ بتفاصيله وبدقّته. فالإحصاء المركزي، عليه أن يعدّ استمارة مصمّمة لهذه الغاية ويقوم بمسح للأسر ويسألهم عن أحوالهم وعن نفقاتهم وتوزيعها... ثم يصدر نتائج الأمر ليس ببساطة الاستناد إلى دراسة أجريت في «معمل للفقر».

فالعمل المذكور للفقر، يقيس أنماط حياة الفقراء، ولكن هذا النمط لا يتضمن وجود انهيار كبير له مفاعيل تضخمية هائلة وانكماش كبير في الاقتصاد. يعيش لبنان في حالة ركود تضخمي قاس جداً منذ أكثر من سنتين، وفي السنة الأخيرة، اختبر اللبنانيون مسألة رفع الدعم عن بعض السلع التي كانت مدعومة بواسطة سياسات نقدية تثبت سعر صرف هذه السلع تجاه الدولار بـ1520 ليرة بينما باتت مسعرة اليوم بأكثر من 28000 ليرة لكل دولار. لذا، ليس منطقياً، مثلاً أن يتم تعديل أوزان استهلاك كلفة المسكن التي تشمل «إيجار، ماء، غاز، كهرباء، ومحروقات أخرى»، من 28,4% إلى 21,2%. في الواقع، الرقم غير منطقي أبداً، إذ إن كلفة الكهرباء وحدها باتت تستهلك أكثر من 21,2% من نفقات الأسرة. كلفة صيانة المنزل باتت كبيرة وهي في بعض الأحيان ضرورية، وكلفة النقل أصبحت أكبر بينما هي ضرورية...

في النهاية تخلص عملية التعديل التي أجراها «بلوم إنفست بنك» إلى أن التضخم خلال 31 شهراً لا يبلغ 889,9% بل 2419,9%. لا أحد يمكنه تأكيد هذا الرقم، إنما يمكن اعتباره مؤشّراً فقط على تدهور القوّة الشرائية للأجور التي بات تصحيحها ضرورة قصوى لإعادة تصحيح الفجوة في الدخل والثروة التي راكمتها السياسات النقدية طوال عقود لحساب المصارف، فهيمن نشاط التجارة المالية على سائر النشاطات، وجرى تثبيت الأجور لفترة طويلة من عام 1997 لغاية عام 2008 (تصحيح مقطوع وجزئي)، ثم تصحيح الحدّ الأدنى في عام 2012 بعد معركة شرسة خاضها وزير العمل شربل نحاس. الأجور ثبتت على مستوياتها، وحصّتها من الناتج كانت ضمن مسار انحداري وصولاً إلى مستوى الانهيار اليوم. لذا، يعدّ احتساب التضخّم أداة مهمّة لمستقبل تصحيح الأجور، وضرورة أن يكون الأمر دقيقاً وعلمياً، تكسبه أهمية مضاعفة من أجل التوصّل إلى نسبة أدنى لتصحيح الأجور يمكن البناء عليها.

	المؤشّر في تشرين الأول 2019	المؤشّر في نيسان 2022	التثقيلات الفعلية	التثقيلات المعدّلة
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	110.29	4396.97	20%	50%
مشروبات روحية وتبغ وتنباك	125.86	3050.25	1.40%	1%
الألبسة والأحذية	194.6	5224.99	5.20%	3.90%
مسكن ماء وغاز وكهرباء ومحروقات اخرى	107.83	288.08	28.40%	21.20%
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل	118.82	3631.21	3.80%	
الصحة	98.63	675.27	7.70%	5.80%
النقل	97.74	2496.61	13.10%	9.80%
الاتصالات	77.03	202.5	4.50%	3.40%
الاستجمام والتسلية والثقافة	123.81	1193.63	2.40%	
التعليم	123.97	186.22	6.60%	4.90%
مطاعم وفنادق	115.19	5408.82	2.80%	
سلع وخدمات متفرقة	114.19	2287.73	4.10%	

	المؤشّر في تشرين الأول 2019	المؤشّر في نيسان 2022	التضخّم التراكمي	التضخّم الشهري
التثقيلات الفعلية	110.34	1092.21	% 889.90	% 29.70
التثقيلات المعدّلة	110.86	2793.64	% 2419.90	% 80.70

* الارقام الواردة في هذه الجداول غير دقيقة وعلى عاتق المصدر «بلوم انفست بنك»

للاطلاع على ارقام الإحصاء المركزي يرجى زيارة موقع الإحصاء المركزي www.cas.gov.lb

تقرير

انكماش الأجور في أوروبا نموذجاً
تعميق اللامساواة في الدخل والثروة

رغم تركيز الاهتمام العالمي على أزمة التضخّم والمخاوف من تحوّلها إلى ركود تضخمي، إلا انه من المهم أيضاً النظر إلى حركة الأجور لما تتضمّنه من دلالات على حجم الأزمة، وما ستتركه من ندوب على المجتمع. فبالإضافة إلى أن موجات التضخّم الأخيرة أدّت إلى تآكل القدرة الشرائية للأجور، ثمة مؤشّرات مستقاة من الأزمة المالية العالمية التي انفجرت نهاية عام 2008، تُشير إلى أن هناك اتجاه عام نحو انخفاض نموّ الأجور واتساع الفجوة بين الفئات العليا والفئات الادنى

يُظهر تقرير أعدّته منظمة العمل الدولية عام 2011، أنه بعد عقد من النمو في معدلات الأجور في العالم، وتحديداً العقد الذي سبق أزمة 2008، بدأت معدلات النموّ بالانخفاض بعد الأزمة. كذلك تبيّن أن الأشخاص الذين يتلقون أجوراً منخفضة بدأ يزداد. وبحسب تعريف المنظمة، فإن ذوي الأجور المنخفضة هم الأشخاص الذين يتلقّون أجوراً أقل من ثلثي الأجر المتوسّط. وارتفاع عدد هؤلاء هو دلالة على ازدياد فجوة التفاوت. إذ ازدادت رواتب أصحاب الأجور العليا في مقابل وقوع الكثير من العمّال تحت مستوى الأجور المنخفضة. والذين أصبحوا في الفئة الأخيرة.

> **استمرار اتجاهات التضخّم الحالية واحتمالات تزامنها مع الركود سيكبّد الأجور خسائر أكبر**

الأخيرة، باتوا عرضة للوقوع تحت خط الفقر، أي ازدياد الأشخاص المهدّدين بالوقوع في الفقر.

هذه خلاصة سريعة لما حصل بعد انفجار الأزمة المالية العالمية نهاية عام 2008. لكن الأزمة اليوم تبدو أكبر وأكثر عمقاً. فلم يكد العالم يجتاز أزمة انتشار وباء «كورونا»، حتى اندلعت الحرب الروسيّة الأوكرانية بكل ما خفي من شكلها الفعلي المتعلق بالحرب بين حلف الناتو وروسيا. العقوبات الأميركية والأوروبية على روسيا كانت هائلة، لكنها لم تكن كافية لإخضاع روسيا، بل ردّت عليها روسيا باستعمال النفط والغاز أداة قويّة لكبح عدوانية أعدائها. وربما أصبحت هذه الأداة مدخلاً لتغيرات بنيوية في النظام المالي العالمي. كل ذلك، أشعل الأسعار حول العالم. وهو أمر أتى بعدما استعملت الدول حول العالم سياساتها النقدية لمواجهة أزمة العرض والطلب أثناء انتشار الوباء بكل ما فرضه من إغلاقات للعمل والحدود. طبعت تريليونات من الدولارات التي امتصت معظمها الأسواق المالية، ما خلق فقاعة بدأت تتكوّر كرة نار في ظل أزمة ارتفاع الأسعار. ولم تكن القصّة مجرّد ارتفاع للأسعار وإجراءات كلاسيكية لمواجهة التضخّم، بل كانت عبارة عن ارتفاع لأسعار السلع الأساسية: منتجات غذائية، نفط وغاز، معادن نادرة لزوم الصناعات، سائر أنواع المعادن... ووسط صعوبات في التوريد، وتقطّع سلاسل الإنتاج، وتأخر المصارف المركزية حول العالم في استيعاب ما يحصل ومواجهته، أصبحت التوقّعات في السوق سلبية لتنفجر واحدة من أكبر موجات التضخّم التي يتزامن معها انكماش اقتصادي. في ظل هذا التباطؤ النيوليبرالي في مواجهة التضخّم، فإن هناك الكثير من الشكوك بأن تقفز الأنظمة مباشرة نحو تصحيح الأجور بما يكفي لتعويض التآكل في القدرات الشرائية. وهذا بالفعل ما حصل، إذ تُشير أحدث الإحصاءات الأوروبية الواردة في تقرير صادر عن «يوروفاوند» بعنوان: «الحدّ الأدنى للأجور 2022: المراجعة السنوية»، إلى أن معدل الأجور الحقيقية في أوروبا سجّل انكماشاً رغم التصحيحات اللاحقة بها (بالحدّ الأدنى) مع تفاوتات كبيرة بين الدول. وهذا يعني أن الأجور بحاجة إلى تصحيحات إضافية حتى تتمكن من تعويض ما تآكل بفعل التضخّم. لكن هنا تكمن مشكلة أخرى، فهل زيادة الأجور سيتطلب ضخّاً إضافياً من السيولة في الأسواق، بينما يتركّز همّ المصارف المركزية على سحب السيولة التي سبق أن ضخّتها، منعاً لزيادة التضخّم؟ أي أولويات اقتصادية واجتماعية في ظل الأنظمة النيوليبرالية ستكون؟ للأجور، أم لمكافحة التضخّم، أم للتحضير لمواجهة الركود أيضاً؟

بالأرقام

27%
هي نسبة الزيادة في الكتلة النقدية المتداولة في دول اليورو منذ آذار 2020 لغاية اليوم (فترة كورونا وما بعدها) ليصبح حجمها 11.4 تريليون يورو

52,8%
هي نسبة الزيادة في الكتلة النقدية المتداولة في اميركا بسبب ضخّ السيولة لمكافحة تداعيات كورونا على الاقتصاد ليصبح حجمها 19.4 تريليون دولار

تكتسب هذه الأسئلة أهمية مضاعفة عندما يتبيّن أن الأجور أصبحت سلبية، وأن قيمتها الحقيقية انخفضت، وأن التشوهات في بنيتها أصبحت أكبر. صحيح أن البلدان المتقدّمة سجّلت تعافياً في معدلات التوظيف، إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ الأشخاص الذين استعادوا وظائفهم التي خسروها خلال جائحة «كورونا»، استعادوا مستوى الأجور الذي كانوا يتقاضونها قبل الجائحة. فمع التضخّم الحاصل، ثمة خطر كبير في أن يقع هؤلاء تحت خطّ الفقر أكثر من أي وقت مضى. ورغم أن أوروبا حاولت تصحيح الأجور، من خلال تصحيح الحد الأدنى للأجور، إلا أن هذه الأداة لا تستهدف تصحيحات واسعة المدى، وهي ليست وسيلة فعالة لتصحيح يأخذ في الاعتبار أن بنية الأجور في النظم النيوليبرالية تعبّر عن موازين قوّة هي في غالبيتها تنحاز إلى أصحاب الرساميل بشكل واضح. إذ إن نصيب الأفراد والأسر من الأموال التي ضخّتها دول العالم في السوق خلال السنتين الماضيتين، لم يكن يُذكر مقارنة مع نصيب الأكثر ثراء والشركات الكبرى.

في كل الأحوال، تُظهر الأرقام الصادرة عن التقرير أن الأجور الحقيقيّة في دول الاتحاد الأوروبي تآكلت رغم التصحيحات اللاحقة بها. فمع قرارات الدول الأوروبية بزيادة الحد الأدنى للأجور، أتى التضخّم في بلدان أوروبا ليأكل الزيادات ويخفّض القيمة الحقيقية للأجور مقارنة مع ما كانت عليه سابقاً.

بنتيجة ذلك، تكون الأجور الفعلية قد انكمشت بدلاً من النمو. أي إذا أعدنا احتساب القدرة الشرائية للأجور بعد إدخال ارتفاع الأسعار والتصحيحات، فإن قوّتها الشرائية تصبح أدنى من قوّتها السابقة قبل التضخّم. ويقول التقرير: «في الفترة ما بين أول كانون الثاني 2021، وأول كانون الثاني 2022، زاد الحدّ الأدنى للأجور، لكن تأثير الحياة الواقعية لا يعني زيادة في مستويات المعيشة عند أخذ التضخم المتزايد في الاعتبار. خلال الفترة نفسها، سجّل في 15 دولة من أصل 21 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي ولديها حدّ أدنى قانوني للأجور، انخفاضاً في الأجور بالقيمة الحقيقية». ويتخوّف التقرير من أن تصبح الخسائر في القدرة الشرائية كبيرة «إذا استمرّت اتجاهات التضخم الحالية». وهذا ما يجعل الأمر «موضوعاً مهيمناً لا تم يتم معالجة المشكلة من خلال زيادات إضافية أو تدابير دعم أخرى منخفضة».

عملياً، هناك الكثير من البلدان الأوروبية التي لديها أدوات قياس مرجعية تستند إليها لتصحيح الحدّ الأدنى للأجور، وبعضها يقوم بتغييره أكثر من مرّة في السنة الواحدة. وفي نهاية السنة الماضية قامت الدول الأوروبيّة بزيادة الحدّ الأدنى للأجور بنسب متفاوتة تبعاً لتوقعات كل منها لتضخّم الأسعار. بعض الدول أجرت تعديلات تراوحت بين 1% و5%، فيما بعضها الآخر أجرى تعديلات زادت عن 10%. «كانت البلدان التي لديها آليات للقياس مثل بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ، أسرع في رفع الأجور بما يتماشى مع التضخّم؛ ولكن يمكن أيضاً إدخال زيادات إضافية حسب الحاجة، كما هو الحال في اليونان» وفق ما ورد في التقرير. وسجّلت بعض الدول استثناءات تجاه التعامل مع الحدّ الأدنى الحقيقي للأجور، إذ حظيت بنموّ فعلي فيه، لا انكماش، وهي الدول التي زادت الحدّ الأدنى بنسب مرتفعة مثل المجر (16%)، كرواتيا (10,8%)، ليتوانيا (13,7%). وهي دول غالبيتها ذات جذور اشتراكية.

المشكلة التي تؤرّق الجميع اليوم، هي أنه في حال الركود بالتزامن مع التضخّم، ماذا سيرتّب ذلك على قوّة العمل والأجور. فالركود يعني أنه لا خلق لوظائف جديدة في الاقتصاد، أي إن الطلب على العمل، من قبل الشركات، يكون قليلاً. في المقابل، عرض العمل من قبل القوى العاملة، سيرتفع بمرور الوقت بسبب دخول أشخاص أكثر إلى القوى العاملة. في هذه الحالة، لا يكون لدى العمّال أي قدرة تفاوضية تسهّل لهم رفع أجورهم، فتبقى الأجور منخفضة وتتآكل قدرتها الشرائية. ما يحصل اليوم هو شبيه بذلك، فهناك الكثير من التحذيرات أن العالم يتجه اليوم إلى حالة ركود تضخّمي، ما يعني أن الفجوة في الأجور سترتفع، وبالتالي الفجوة في الثروة. اللامساواة في الدخل والثروة ستزيد.

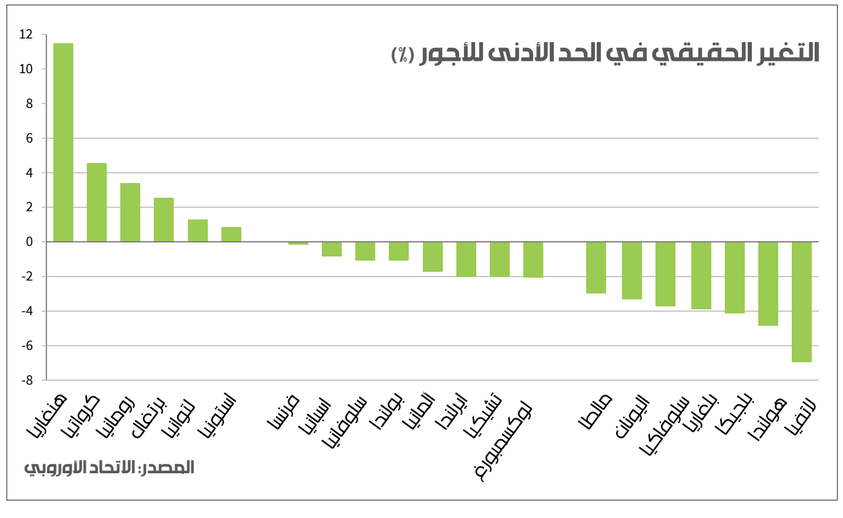

مقال

طبيعة التحوّل الاشتراكي عربياً: قيادة الانتقال بدلاً من البرجوازية

وردكاسوحة

العقد الماضي لم يكن عقد انتفاء السياسة فحسب، كحيّز لاستعراض أشكال التعبير والتمثيل السياسيّين المكنة، بل أيضاً عقد العودة الكبرى لمفهوم التنمية، حتى بالمعنى السلبي، بوصفه الإطار الذي من خلاله تتحدّد السياسة، سواء ليبرالياً أو اشتراكياً. استمرار التنمية أو نكوصها، هما اللذان يحدّدان شكل التمثيل السياسي في هذه الحقبة أو تلك، باعتبار أنّ الفاعلية هنا مرتبطة ليس بحقل الاقتصاد بحدّ ذاته، بل بنمط الإنتاج وعلاقاته وقواه. فحين يكون هذا الحقل مزدهراً والتنمية المرتبطة به على أشدّها، تزدهر السياسة ومعها أشكال التمثيل كافّة، وعلى رأسها الديموقراطية التمثيلية، أما حين تنهار عملية الإنتاج وتتفكّك بُناها وتبور قواها، فتصبح السياسة برمّتها، وليس فقط الديموقراطية التمثيلية التي تمجّدها السردية الليبرالية، لزوم ما لا يلزم.

فصل السياسة عن التنمية لا يقود فحسب إلى انتفاء معنى التمثيل، بل أيضاً إلى تحوُّل المؤسّسات التمثيلية، في حال «استمرارها» إلى هياكل فارغة، حتى وهي تحظى بجزء يسير من الشرعية السابقة. التمثيل بهذا المعنى لا يعود هو ذاته، حين تنقطع الصلة بين التعبير السياسي ضمن أُطُر الديموقراطية الليبرالية وأنماط الإنتاج التي تسبق عادةً أيّ تعريف أو تحديد للطبقات الاجتماعية. فقبل أن يصبح هذا العامل أو ذاك المزارع ممثّلاً في البرلمان، أو في أي مؤسّسة منتَخَبة أخرى، تبعاً لحقّه في الانتخاب أو حتى الترشّح، فهو يملك ليس فقط أرضه أو منتَجه، بل أساساً، قوّة عمله، التي في ضوئها يتحدّد إذا كان شكل التعبير السياسي ممكناً من عدمه. أي بمعنى مصلحة هذا المُنتِج أو ذاك، طبقياً، في أن يتمثّل، ليبرالياً، ضمن الأطر السياسية المُتاحة، والتي غالباً ما تكون عائقاً أمام، ليس فقط انتزاع الحقوق، بل أيضاً تطوُّر القوى المنتجة، بما هو أساس أيّ شرعية كانت، سواءً اشتراكية، أو حتى ليبرالية.

طبيعة الصراع الفعلية

أزمة التمثيل السياسي للفئات العاملة كانت أقلّ، وخصوصاً في الإقليم هنا، حين كانت الأُطُر السياسية التي تتمثّل من خلالها أكثر تعبيراً عن مصالحها، سواءً السياسية أو الطبقية. «اشتراكية» هذه الأُطُر التي تتبع سياسياً لنُظُم تلك الحقبة، لم تكن كاملة، بل كانت تعبّر عن مصالح متضاربة بين البرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة بالمعنى الواسع للكلمة. على أنّ هذا التضارب كان يسمح، ليس فقط بوجود هامش كبير لتمثيل هذه الفئات بل أيضاً، باحتلالها متن المرحلة، لجهة سيادة علاقات الإنتاج المناسبة لتطوّرها، على حساب الأقلّية الليبرالية التي كانت تتذرّع بالدعوة إلى «استعادة الديموقراطية» لتقويض كلّ هذه المكتسبات. وهذا ما جَعَل الصراع بينهما، ليس في تلك المرحلة فحسب، بل في كلّ المراحل اللاحقة، ذا طابع طبقيّ، خلافاً لما يقوله الليبراليون. بمعنى، إنه صراع على طبيعة نظام الإنتاج وعلاقاته وقواه أكثر منه على الديموقراطية أو التعدّدية السياسية، اللتين تمجّدهما السردية الليبرالية.

شرعية نُظُم الاشتراكية العربية بهذا المعنى، لم تَقُم على أساس ليبرالي، لأنّ «البنية الليبرالية» للنُظُم المَلَكية والأميرية التي قامت عليها الثورات، ابتداءً من تاريخ تموز/ يوليو 1952، كانت وراء احتجاز تطوّر قوى الإنتاج في تلك الحقبة. والمشكلة أنّ هذا الشكل الإقطاعي القديم من علاقات الإنتاج، لم يكن على تناقض مع الاشتراكية فحسب، أو لِنقُل مع تصوُّرها لنظام الإنتاج الجديد، بل أيضاً كان متناقضاً مع نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه لجهة توسّع السوق وحاجتها إلى المزيد من تدفّق السلع والخدمات والرساميل واليد العاملة، سواءً داخل حدود كلّ دولة أو بين هذه الدول نفسها. لذلك كان الانفجار الكبير في عام 1952 حتمياً، إن لم يكن باتجاه الاشتراكية وسيادة علاقات إنتاج متناسبة مع تطوُّر القوى العاملة في المنطقة والعالم، فأقلّه، لجعل فرص الوصول إلى الثروة التي وضعتها علاقات التبادل الجديدة في المتناوَل أكثر تساوياً، مما كانت عليه في الحقبة الليبرالية التي أعقبت الاستقلالات عن الاحتلالين الفرنسي والبريطاني.

الدفع باتجاه وصول فئات برجوازية حقيقية إلى السلطة لم يكن من مصلحة الانتدابَيْن حينها حيث كانت المصلحة الاستعمارية تقتضي الإبقاء على المنطقة كمَصْدَر للمواد الخام التي تعود إليها لاحقاً بعد تصنيعها في الغرب على شكل سلع وخدمات، أي بوصفها سوقاً فحسب. ولاحقاً، سُمِح بتدفّق قوّة العمل إلى هناك وتحديداً من الجزائر ودول المغرب العربي الأخرى، ولكن ليس في إطار تنمية المنطقة هنا بل في سياق إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. المساهمة في التصنيع هناك كانت تقتضي الإبقاء على علاقات الإنتاج القديمة هنا، سواءً بالنهب المباشر عبر الاحتلال أو عبر

> **فصل السياسة عن التنمية لا يقود فحسب إلى انتفاء معنى التمثيل السياسي بل أيضاً إلى تحوُّل المؤسّسات التمثيلية إلى هياكل فارغة**

السماح بتدفُّق المواد الأولية واليد العاملة فحسب، من دون السلع والرساميل والخدمات. وهي من الوظائف التي جعلت سلطات ما بعد الاستقلال تحتفظ بِبُناها التابعة والكومبرادورية. هكذا، كان التطوُّر الرأسمالي ممنوعاً هنا ولو سُمِح به، ولو على نطاق ضيّق، لكانت طبيعة الاشتراكية التي أتت بها الثورات العربية ابتداءً من عام 1952 مختلفة تماماً عمّا عرفناه.

سياق قيادة البرجوازية الصغيرة للانتقال

والحال أنّ النقاش الذي أعقب وصول الثورات الاشتراكية إلى السلطة حول طبيعة تحالفاتها الطبقية لم يكن أساسياً. أقلّه بمقاييس تلك الحقبة. إذ حتى لو كان الشيوعيون محقّين حينها، في اعتبارها ممثّلة لمصالح البرجوازية الصغيرة، سواءً في الأرياف أو في المدن، فإنّ الوظيفة التي تبيّن أنها بصدد إنجازها، قد صبّت لاحقاً في توسيع ليس فقط الطبقة العاملة وتحسين ظروف معيشتها، بل أيضاً في «تثوير علاقات الإنتاج»، بما يتناسب مع متطلّبات تلك المرحلة لجهة الديموقراطية الليبرالية، بل من الإجراء السياسي الذي يُتّخذ لنقلهم من نظام القنانة والعمل «كأقنان» لدى الإقطاع إلى حيازة المُلكية والتصرّف بالإنتاج وفقاً لقانون العرض والطلب، على ضوء «القيود» التي تضعها نُظُم الإنتاج الجديدة. الحدّ من وصول هذه الفئات إلى السوق لبيع قوّة عملها، حتى للدولة أو مؤسّسات القطاع المشترك - كي لا نقول لقوى السوق على اعتبار أن ملكية وسائل الإنتاج كانت عامّة غالباً - هو ما أنهى شرعية، ليس فقط نمط الإنتاج الإقطاعي، بل أيضاً الديموقراطية التمثيلية المحدودة التي كانت تعبّر عنه سياسياً إبّان حقبة الانتداب. والحال أنّ التصوّر المتأخّر الذي كانت تملكه الأقلّية الليبرالية في تلك الفترة عن علاقات الإنتاج، كان يتعارض ليس فقط مع تطوّر قوى الإنتاج، بل أيضاً مع أنماط التبادل التجاري التي يجب أن تسود في ظلّ رأسمالية طرفية أو محدودة. تأخير هذا التطوُّر إلى أقصى حدّ هو الذي جعل الجيوش التي لم تكن حينها في وضع يسمح لها بوضع تصوُّر كامل عن نظام الحُكم، أو حتى علاقات الإنتاج ونظامها. كلّ ما أرادته الجيوش في حينه، إضافة إلى إزالة آثار الاستعمار، هو الحدّ من إذلال أكثرية الفئات الاجتماعية العربية التي كانت ممنوعة حتى ذلك الوقت، ليس فقط من التمثيل السياسي بل حتّى من الاستفادة من نتاج عملها في ظلّ سيادة علاقات إنتاج لا تسمح بأبسط أشكال التبادل التجاري، هذا إن لم تكن مناقضة بالكامل لها بوصفها أكثر أشكال التراكم بدائيّة وأوّلية.

(انجل بولبغان ـ المكسيك)

قوى العمل في مواجهة قوى السوق

هذا لا يضع الجيوش أو النُظُم بالضرورة على طريق الاشتراكية كما أُشيع عن سرديات تلك الحقبة، بل يفتح الأفق لسيادة علاقات إنتاج تكون فيها المُلكيات الخاصّة الصغيرة في الأرياف بمثابة حجر الأساس لنمط الإنتاج الجديد الذي يصبح فيه ناتج العمل بدوره تداولياً، أي خاضعاً للقيمة التبادلية التي تعبّر عنها السوق حتى في ظلّ رأسمالية طرفية، أو نظام اشتراكي جزئي. لنُقُل أنّ ذلك يجعل «ريع الأرض» الذي كان يقوم عليه «نمط الإنتاج الإقطاعي» أو الخراجي، مُلكاً للفلاح يفعل به ما يشاء بدلاً من احتكاره المُطلَق إقطاعياً. «الثورة» هنا ليست في البناء الفوقي الخاصّ بإدارة الجيوش للسلطة وفقاً للتصوّر الاشتراكي أو سواه، بقدر ما هي في بنية علاقات الإنتاج التي وُضِعت، بعد نَقْل المُلكية لأوّل مرّة خلال عقود قوى العمل في مواجهة قوى السوق إما وجهاً لوجه أو بواسطة طرف ثالث، غالباً ما عبّرت عنه الدولة وقطاعات الإنتاج المشترك. وهو ما كانت تتفاداه، ليس فقط برجوازية ما قبل الحرب ومعها الإقطاع الكبير، بل أيضاً سلطات الانتداب التي لم يكن يخيفها شيء، قدر إمساك قوى الإنتاج الفعلية بزمام أمورها، وشروعها في استثمار مُلكيتها الجديدة للأرض ونواتج العمل في اتجاه تطوير علاقات الإنتاج إلى الحدّ الذي يجعلها الثورة الفعلية في تلك الحقبة، وليس الانقلابات أو إمساك الجيوش بالسلطة.

من هذا الانتقال الكبير حينها لم تَعُد الشرعية السياسية تنطلق من مبدأ التمثيل بحدّ ذاته كما تحدّده الديموقراطية الليبرالية، بل من الإجراء السياسي الذي يُتّخذ لنقلهم من نظام القنانة والعمل «كأقنان» لدى الإقطاع إلى حيازة المُلكية والتصرّف بالإنتاج وفقاً لقانون العرض والطلب، على ضوء «القيود» التي تضعها نُظُم الإنتاج الجديدة. الحدّ من وصول هذه الفئات إلى السوق لبيع قوّة عملها، حتى للدولة أو مؤسّسات القطاع المشترك - كي لا نقول لقوى السوق على اعتبار أن ملكية وسائل الإنتاج كانت عامّة غالباً - هو ما أنهى شرعية، ليس فقط نمط الإنتاج الإقطاعي، بل أيضاً الديموقراطية التمثيلية المحدودة التي كانت تعبّر عنه سياسياً إبّان حقبة الانتداب. والحال أنّ التصوّر المتأخّر الذي كانت تملكه الأقلّية الليبرالية في تلك الفترة عن علاقات الإنتاج، كان يتعارض ليس فقط مع تطوّر قوى الإنتاج، بل أيضاً مع أنماط التبادل التجاري التي يجب أن تسود في ظلّ رأسمالية طرفية أو محدودة. تأخير هذا التطوُّر إلى أقصى حدّ هو الذي جعل الجيوش التي لم تكن حينها في وضع يسمح لها بوضع تصوُّر كامل عن نظام الحُكم، أو حتى علاقات الإنتاج ونظامها. كلّ ما أرادته الجيوش في حينه، إضافة إلى إزالة آثار الاستعمار، هو الحدّ من إذلال أكثرية الفئات الاجتماعية العربية التي كانت ممنوعة حتى ذلك الوقت، ليس فقط من التمثيل السياسي بل حتّى من الاستفادة من نتاج عملها في ظلّ سيادة علاقات إنتاج لا تسمح بأبسط أشكال التبادل التجاري، هذا إن لم تكن مناقضة بالكامل لها بوصفها أكثر أشكال التراكم بدائيّة وأوّلية.

قوى العمل في مواجهة قوى السوق

هذا لا يضع الجيوش أو النُظُم بالضرورة على طريق الاشتراكية كما أُشيع عن سرديات تلك الحقبة، بل يفتح الأفق لسيادة علاقات إنتاج تكون فيها المُلكيات الخاصّة الصغيرة في الأرياف بمثابة حجر الأساس لنمط الإنتاج الجديد الذي يصبح فيه ناتج العمل بدوره تداولياً، أي خاضعاً للقيمة التبادلية التي تعبّر عنها السوق حتى في ظلّ رأسمالية طرفية، أو نظام اشتراكي جزئي. لنُقُل أنّ ذلك يجعل «ريع الأرض» الذي كان يقوم عليه «نمط الإنتاج الإقطاعي» أو الخراجي، مُلكاً للفلاح يفعل به ما يشاء بدلاً من احتكاره المُطلَق إقطاعياً. «الثورة» هنا ليست في البناء الفوقي الخاصّ بإدارة الجيوش للسلطة وفقاً للتصوّر الاشتراكي أو سواه، بقدر ما هي في بنية علاقات الإنتاج التي وُضِعت، بعد نَقْل المُلكية لأوّل مرّة خلال عقود قوى العمل في مواجهة قوى السوق إما وجهاً لوجه أو بواسطة طرف ثالث، غالباً ما عبّرت عنه الدولة وقطاعات الإنتاج المشترك. وهو ما كانت تتفاداه، ليس فقط برجوازية ما قبل الحرب ومعها الإقطاع الكبير، بل أيضاً سلطات الانتداب التي لم يكن يخيفها شيء، قدر إمساك قوى الإنتاج الفعلية بزمام أمورها، وشروعها في استثمار مُلكيتها الجديدة للأرض ونواتج العمل في اتجاه تطوير علاقات الإنتاج إلى الحدّ الذي يجعلها الثورة الفعلية في تلك الحقبة، وليس الانقلابات أو إمساك الجيوش بالسلطة.

تقرير

«كابيتال كونترول» على الـ«كريبتو»!

علي عواد

إنها أول أزمة اقتصادية عالمية في ظل وجود العملات المشفّرة. والتي خُلقت في الأصل كي تكون منيعة أمام مثل هذه الظروف. لكن يبدو أن الرياح كانت أعتى مما توقّع القبطان المجهول، فيما المسافرون بدأوا رمي أنفسهم في محيط اليأس والذعر. التضخّم العالمي ورفع سعر الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأميركي فعلا فعلهما. فقد بدأت موجة سحب أموال من أسواق الكريبتو من أجل استثمارها بالدولار (والأمر نفسه يحصل في الأسواق المالية التقليدية). بالنتيجة، بدأت تجفّ سيولة كبرى منصّات تداول العملات الرقمية، ما دفعها إلى تقييد سقوف السحب أو إيقافه لأيام عدة، كي تهدأ العاصفة ربما. إنه الـ«كابيتال كونترول».

اجتذبت خصائص «بتكوين» الشبيهة بالذهب، المستثمرين. وافتُتحت مناجم التعدين حول العالم بحثاً عن «الذهب الرقمي». لكنّ التراجع الحالي بنسبة 75% في سعر «بتكوين» من أعلى مستوى بلغته 69 ألف دولار في تشرين الثاني من العام الماضي، وتذبذبها حول سعر 20 ألف دولار خلال الأيام السابقة، يؤكد بلا شكّ، أنها ليست محصّنة ضدّ اقتصاد السوق، خصوصاً مع تبخّر 2,25 تريليون دولار من سوق العملات المشفّرة الكلّي، وهذا يشير إلى دمار واسع النطاق في هذه الصناعة.

تزامناً مع هذه الضبابية المالية، بدأت عمليات تقييد سقف السحوبات المالية من كبرى منصات تداول العملات الرقمية. في حين لجأت أخرى إلى إيقاف عمليات السحب أو إلى طرد نسبة من الموظفين. ففي السابع عشر من الحالي، قالت شركة «بابل فاينانس» (Babel Finance)، والتي تتخذ من هونغ كونغ مقراً لها، إنها «تواجه ضغوط سيولة غير عادية» وسط انهيار قياسي في أسعار العملات المشفّرة، مستشهدة بنقص الأصول المتاحة بسهولة كأساس لقرارها بمنع المستخدمين من نقل الأموال من حساباتهم. ويأتي ذلك بعد خطوة مماثلة من قبل منصة إقراض العملات المشفّرة العملاقة «سلسيوس» (Celsius)، والتي أعلنت في وقت سابق، أنها ستمنع العملاء من سحب أو تحويل أموالهم، حيث تعرّضت مراكزها للتهديد عندما فقدت عملة «stETH» ربطها بعملة «ETH».

استجابة للسوق الهابطة (Bear Market)، أعلنت شركة «كوين فلكس» (CoinFLEX) لتداول العملات المشفّرة، الخميس الماضي، أنها ستوقف عمليات سحب الأموال من الحسابات التي على منصتها. وكتب مارك لامب، الرئيس التنفيذي في الشركة: «نظراً إلى ظروف السوق القاسية الأسبوع الماضي واستمرار حالة عدم اليقين التي تنطوي على ذلك، فإننا نعلن اليوم أننا نوقف جميع عمليات السحب مؤقّتاً». ووفقاً للبيان، سيتم استئناف عمليات السحب «في أقرب وقت ممكن» بمجرد أن تكون الشركة في «وضع أفضل». من دون تحديد موعد معيّن.

في السياق نفسه، خفّضت منصة التداول «فوياجر ديجتال» (Voyager Digital) حدود السحب اليومي إلى 10 آلاف دولار نزولاً من 25 ألف دولار بعد أنباء عن تعرّض صندوق التحوط المشفّر لدى شركة «ثري أروز كابيتال» إلى اهتزازات (أقرضت فوياجر المال لشركة ثري أروز كابيتال لكنّ الأخيرة قد لا تكون قادرة على سداد القرض). وانهارت أسعار أسهم «فوياجر» بأكثر من 60%. وهي منصّة تداول مشفّرة تتضمّن تطبيقاً للهاتف المحمول وبطاقة خصم. يمكن للمستخدمين شراء وبيع أكثر من 100 عملة رقمية مختلفة عبر التطبيق.

كما خفّضت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» (Moody's)، تصنيف عملاق منصات تداول العملات الرقمية داخل الولايات المتحدة الأميركية، «كوين باي» (Coinbase)، في مجالين:

- خفض تصنيف «CFR»، وهو تصنيف تم تعيينه ليعكس رأي «موديز» بشأن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية، من Ba2 إلى Ba3 والذي يُعتبر أقل من الدرجة غير الاستثمارية.

- السندات غير المضمونة هي نوع من الديون التي تمتلكها الشركة غير مدعومة بأية أصول، وفي حالة الإفلاس، يجب سدادها قبل أي أصول أخرى. خفّضت «موديز» تصنيف «كوين باي» في هذا الأمر من Ba1 إلى Ba2.

نموذج إيرادات «كوين باي» بحسب «موديز» مرتبط بحجم التداول ونشاط المعاملات لكل مستخدم وأسعار الأصول المشفّرة بشكل عام، لذا أدّى التراجع الحادّ في أسعار العملات المشفّرة خلال الأشهر الماضية إلى تضاؤل نشاط تداول المستثمرين، ما أدى بدوره إلى ضعف الإيرادات والتدفق النقدي للشركة. واتخذت هذه المنصّة إجراءات إضافية من بينها صرف نحو 18% من موظفيها، «لكنّ ربحية كوين باي تواجه تحديات في الأجواء الحالية» وفق «موديز».

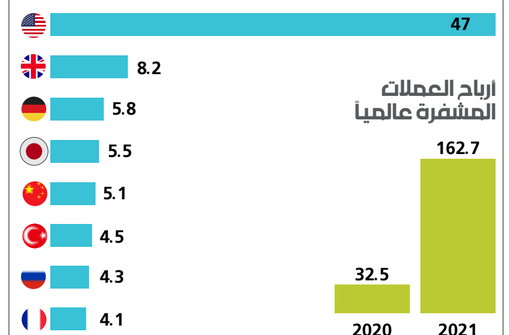

قراءات

الناتو يدفع نحو مجاعة في دول الجنوب؟ *

مايكل هادسن *

هل تبنّى أن الحرب بالوكالة في أوكرانيا ليست سوى مقدّمة لشيء أكبر يشمل مجاعة عالمية وأزمة أسعار صرف للبلدان التي تُعاني من عجز في إنتاج الغذاء والنفط؟ من المرجّح أن يفوق عدد ضحايا المجاعة والاضطرابات الاقتصادية التي ستنتج عن الحرب الأوكرانيّة عدد القتلى في ساحة المعركة نفسها. وبالتالي، يجب التساؤل إذا كانت الحرب بالوكالة في أوكرانيا هي جزء من استراتيجية أكبر لإحكام السيطرة الأميركية على نظام التجارة والمدفوعات الدولي. نشهد اليوم استيلاء الدولار الأميركي بالقوّة المالية على الجنوب العالمي وكذلك على أوروبا الغربية. من دون الدين بالدولار من أميركا، وصندوق النقد الدولي التابع لها، كيف يمكن للبلدان أن تبقى واقفة على قدميها؟ وباي قسوة ستتعامل أميركا لمنع هذه الدول من التخلّي عن الدولرة واختيار الخروج من المدار الاقتصادي للولايات المتحدة؟ ليست استراتيجية الحرب الباردة الأميركية، هي الوحيدة التي تدرس الاستفادة من إثارة المجاعة وأزمات النفط وميزان المدفوعات. فقد أعرب المنتدى الاقتصادي العالمي عن قلقه من أن العالم أصبح مكتظاً بالسكان، أو على الأقل بـ«النوع الخطأ» من السكان. فقد فشلت النماذج النيوليبرالية للاقتصاد في أن تأخذ في الحسبان الانحدار الديموغرافي الناتج من سياساتها. لكن هذا الاتجاه أصبح عالمياً وهو جزء من الأضرار الجانبية لسياسة الولايات المتحدة. السؤال هو: هل هو أكثر من مجرد «إهمال غير مقصود» للعامل الديموغرافي؟ وفي أي مرحلة تصبح سياسة تقليص السكان مقصودة؟ قد يكون الجواب في إلقاء نظرة على كارثة دول البلطيق؛ فمنذ عام 1991، انخفض عدد سكان لاتفيا وإستونيا وليتوانيا بأكثر من 20%، ويرجع ذلك إلى أن السكان في سن العمل اضطروا للهجرة إلى بقية أوروبا من أجل العثور على عمل.

وفي أحد مؤتمرات المستثمرين في وول ستريت، حذّر مدير بنك «جي بي مورغان» جيمي ديمون، من أن العقوبات ستسبب «إعصاراً اقتصادياً عالمياً». في كلامه، كرّر تحذير المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغيفا في نيسان، التي قالت: «بعبارة بسيطة: نحن نواجه أزمة فوق أزمة»، مشيرة إلى أن جائحة كورونا أضيفت إليها أزمة تضخّم، إذ إن الحرب في أوكرانيا دفعت الأوضاع لتصبح «أسوأ بكثير بل تهدّد بالمزيد من انعدام المساواة». وخلصت إلى أن: «العواقب الاقتصادية للحرب انتشرت بسرعة إلى الدول المحيطة وما وراءها، وهي عواقب تُصيب الناس المهمشين في العالم. في الوقت الذي كانت تعاني فيه مئات الملايين من العائلات بسبب انخفاض الدخل وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء».

تلقي إدارة بايدن اللوم على روسيا بسبب «العدوان غير المبرر». لكن ضغط هذه الإدارة على الناتو والدول التي تدور في فلكه منع الصادرات الروسية من الحبوب والنفط والغاز.

إذاً، هل المجاعة العالمية وأزمة ميزان المدفوعات، هي سياسة متعمّدة للولايات المتحدة/الناتو؟ في 3 حزيران، ذهب رئيس الاتحاد الأفريقي ماكي سال، رئيس السنغال، إلى موسكو للتخطيط بهدف تجنّب حدوث اضطرابات في تجارة الغذاء والنفط في أفريقيا إذ رفض أن تصبح دول أفريقيا أدوات في خدمة عقوبات أميركا/ الناتو. يومها قال الرئيس بوتين: «حتى الآن، في عام 2022، تجارتنا تنمو. وفي الأشهر الأولى من هذا العام شهدت نمواً بنسبة 34%». لكن الرئيس السنغالي سال أعرب عن قلقه من أن «العقوبات ضد روسيا جعلت الوضع أسوأ، والآن لا يمكننا الحصول على الحبوب من روسيا، وخاصة القمح. والأهم من ذلك، ليس لدينا إمكانية الوصول إلى الأسمدة».

الاتحاد الأفريقي ليس صانعاً للسياسات. ستتطلّب الاستجابة لهذه الأزمة مساعدة دول كبيرة، وهذا يعني أن الاستجابة يفترض أن تكون من خلال الاشتراك مع الصين وروسيا. إن الرد المؤسّسي، الذي قد يؤدّي إلى تحالف استراتيجي على هذا المنوال، هو ما تهدف ضغوط الولايات المتحدة/ الناتو إلى منعه. الديبلوماسيون الأميركيون يجبرون الدول على خيار من اثنين فقط، على حدّ تعبير جورج دبليو بوش: «إما أن تكون معنا أو ضدنا». لكن الاختيار الحقيقي لأميركا وحلفائها هو إذا كانوا مستعدين لإجبار شعوبهم على تجويع وإغلاق اقتصاداتهم بسبب نقص الغذاء والنفط، من خلال وقف التجارة مع دول أوراسيا، من الصين وروسيا للهند وإيران وغيرها. تصف وسائل الإعلام الغربية السائدة المنطق الكامن وراء هذه العقوبات بأنه يروّج لتغيير النظام في روسيا. كان أملهم في أن يؤدي منع روسيا من بيع النفط والغاز والغذاء وسواها من الصادرات، إلى انخفاض سعر صرف الروبل و«جعل روسيا تصرخ» (كما حاولت الولايات المتحدة أن تفعل مع تشيلي اليندي تمهيداً لدعمها انقلاب بينوشيه العسكري). كان يفترض أن يؤدّي استبعاد روسيا من نظام «سويفت» إلى تعطيل نظام الدفع والمبيعات فيها. كان يتوقع انهيار الروبل نتيجة الاستيلاء على احتياطيات روسيا بالعملات الأجنبية الموظّفة في الغرب والتي تبلغ 300 مليار دولار، ما يمنع المستهلكين الروس من شراء السلع الغربية التي اعتادوا عليها. كانت الفكرة (والتي تبدو سخيفة جداً الآن بمفعول رجعي) هي أن سكان روسيا سيتمرّدون احتجاجاً على ارتفاع كلفة الواردات الغربية الفاخرة. لكن قيمة الروبل ارتفعت بدلاً من أن تنخفض، وسرعان ما استبدلت روسيا نظام «سويفت» بنظام تحويلاتها الخاص المرتبط بنظام التحويلات الصيني. وبدأ الشعب الروسي يبتعد عن الغرب بسبب تصرّفاته العدوانيّة.

> تأسيس بديل من صندوق النقد الدولي خالٍ من اقتصادات التقشف غير المرغوب فيها ولا يدعم الأوليغارشية العميلة لأميركا

يبدو الآن أن الهدف الرئيسي للحرب الأميركية في أوكرانيا بأن تكون عاملاً محفّزاً، أو ذريعة لفرض عقوبات تعطّل تجارة الغذاء والطاقة في العالم. فضلاً عن أن توفّر إدارة هذه الأزمة فرصة للديبلوماسيين الأميركيين ليس فقط لضمان أوروبا الغربية إلى جانبها، إنما أيضاً لمواجهة دول الجنوب العالمي باختيار «الولاء والتبعية للنيوليبرالية أو حياتك».

وينتج من هذه العملية تقليص عدد السكان العالم غير البيض الذين يؤرّقون المنتدى الاقتصادي العالمي (كما ذكر سابقاً).

تمثّل روسيا 40% من تجارة الحبوب العالمية و25% من سوق الأسمدة العالمية (45% إذا احتسبنا بيلاروسيا). كان يمكن أن يتضمن أي سيناريو يدفع نحو الحرب، حساباً مفاده أنه إذا تم سحب كمية كبيرة جداً من الحبوب والأسمدة من السوق، فإن الأسعار سترتفع، تماماً كما حصل مع النفط والغاز. واليوم بات واضحاً أن تلغيم قنوات الموانئ الأوكرانية والبحر الأسود، ومنع المدفوعات إلى روسيا بالدولار أو العملات «الحليفة»، وفرض عقوبات على الدول التي تمارس التجارة مع روسيا، يؤدّي إلى اضطرابات عنيفة في أسعار الحبوب والطاقة العالمية. وإضافة إلى تهديد إفلاس ميزان المدفوعات في البلدان التي تستورد هذه السلع، يرتفع سعر شراء الدولارات للدفع لحاملي السندات الأجنبية والمصارف المُقرِضة. فما قام به الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لجهة رفع أسعار الفائدة، أدّى إلى ارتفاع قيمة الدولار الأميركي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني وعملات الجنوب العالمي.

أفضل توصيف لما يحصل هو: حالة إهمال لدول الجنوب من قبل دول المركز. ولكن في مرحلة ما يصبح الإهمال غير المتعمّد «إهمالاً خبيثاً». هناك التزام على الدول بالتفكير في عواقب سياساتها العدوانية. فتُعتبر هذه العواقب مقصودة إذا كان توقّعها أمراً واضحاً. في الممارسة القانونية، يُعاقَب الإهمال كما لو أن الطرف المهمل تسبّب في الضرر بشكل مباشر.

يسعى السياسيون الأميركيون إلى تجنّب أي إشارة تدلّ على أنهم يدركون الأضرار الجانبية لسياساتهم. لكن هذا الإهمال يشكل خطراً على العالم. إذا كان سلوك أمّة ما يضر باستمرار بالبلدان الأخرى، فإن التأثير يصبح كأنه مخطط له. هذا هو الحال مع سياسة الحرب الباردة الأميركية الثانية، ومع الاقتصاد النيوليبرالي بشكل عام. إذا أُخذت الاضطرابات في التجارة والمدفوعات في الاعتبار، يظهر أن ما بدا في شباط حرباً بين الأوكرانيين وروسيا، هو حقاً حافز يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي بطريقة تسمح لأميركا بإحكام سيطرتها على كل من أوروبا الغربية والجنوب العالمي.

لم تمنح سياسة الناتو بلدان الجنوب العالمي أي خيار سوى رفض محاولتها فرض السيطرة الأميركية على المواد الغذائية في الجنوب العالمي من خلال منع أي منافسة من روسيا، وبالتالي احتكار تجارة الحبوب والطاقة في العالم. لسنوات عديدة كان المصدر الرئيسي للحبوب هو القطاع الزراعي الأميركي المدعوم من الدولة، يليه القطاع الأوروبي في إطار سياستها الزراعية المشتركة المدعومة أيضاً. كان هؤلاء هم المصدّرون الرئيسيون للحبوب قبل أن تدخل روسيا إلى الصورة. واليوم مطلب الولايات المتحدة هو إعادة عقارب الساعة إلى الوراء لاستعادة سيطرتها على الغذاء والنفط.

الخطة الروسية الصينية المضادة

ما يحتاجه سكان العالم، خارج إطار الولايات المتحدة/ الناتو، للبقاء على قيد الحياة، هو نظام تجاري ومالي عالمي جديد. البديل من ذلك، هو المجاعة في كثير من أنحاء العالم. فبسبب العقوبات الغربية سيموت عدد من الناس أكثر ممن سيموتون في ساحة المعركة في أوكرانيا. العقوبات المالية والتجارية مدمّرة مثلها مثل الهجوم العسكري. لذا فإن الجنوب العالمي له مبرّر أخلاقي في وضع مصالحه السيادية فوق مصالح أصحاب الأسلحة المالية والتجارية الدولية.

أولاً، تحتاج دول الجنوب العالمي إلى رفض العقوبات وإعادة فتح قنوات التجارة مع روسيا والصين والهند وإيران وزملائهم الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO). لكن المشكلة تكمن في كيفية دفع ثمن الواردات لهذه البلدان، خاصة إذا قام الديبلوماسيون الأميركيون بتمديد العقوبات.

لا توجد طريقة يمكن لدول الجنوب العالمي من خلالها أن تدفع ثمن النفط والأسمدة والغذاء من هذه البلدان، بالإضافة إلى سداد الديون بالدولار التي تمثّل إرثاً لسياسة التجارة النيوليبرالية التي ترعاها الولايات المتحدة. لذا، فإن الحاجة الثانية هي إعلان تأجيل سداد الديون، أو حتى التنصّل منها. سيكون هذا الفعل مشابهاً لتعليق دفع التعويضات الألمانية وديون الحلفاء المستحقة للولايات المتحدة عام 1931. بكل بساطة، لا يمكن سداد ديون الجنوب العالمي اليوم من دون تعريض البلدان المدينة للمجاعة والتقشف.

النتيجة الطبيعية الثالثة التي تنجم عن هذه الضرورات الاقتصادية، هي استبدال البنك الدولي وسياسات التبعية التجارية للولايات المتحدة التي يفرضها، بمؤسّسة تعمل لتسريع التقدّم الاقتصادي الحقيقي. وجنباً إلى جنب مع هذه المؤسّسة، هناك نتيجة طبيعية رابعة بتأسيس بديل من صندوق النقد الدولي خالٍ من اقتصادات التقشف غير المرغوب فيها، ولا يدعم الأوليغارشية العميلة لأميركا أو للهجمات على عملات البلدان التي تقاوم الخصخصة الأميركية وعمليات الاستحواذ المالية.

المطلب الخامس هو أن تحمي الدول نفسها من خلال الانضمام إلى تحالف عسكري مواجه لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، لتجنّب التحول إلى أفغانستان أخرى أو ليبيا أخرى أو العراق أو سوريا أو أوكرانيا. الرادع الرئيسي لهذه الاستراتيجية ليس قوة الولايات المتحدة، فقد أثبتت أنها نمر من ورق. المشكلة هي مشكلة وعي وإرادة اقتصاديين عند باقي الدول.

* نشر هذا المقال على موقع michael-hudson.com في 6 حزيران الماضي

أزمة أشباه الموصلات: الصناعة التي تحتاج إليها كل الصناعات

يسيطر النقص في أشباه الموصلات على النشاط الصناعي حول العالم. أزمة بدأت مع تفشي وباء كورونا، واستعرت مع الحرب الروسية - الأوكرانية، ثم تكاد أن تصبح كارثة صناعية في ظل التوتّر في هونغ كونغ، حيث يوجد في أكثر من مصنع أشباه للموصلات في العالم. حتى الآن، وحوش صناعة السيارات حول العالم يلتقّون على هذه الأزمة من خلال سحب أشباه الموصلات من الغسالات وإعادة برمجتها لتصبح جاهزة للتشغيل في السيارات. لكن استمرار الأزمة لا يعني فحسب ارتفاعاً في أسعار هذه الشرائح، بل يترجم عملياً بخسائر فادحة للشركات الصناعية الكبرى.

تستخدم أشباه الموصلات في صناعة الهواتف الذكية، أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمحمولة، مراكز البيانات، الأجهزة المنزلية، الأجهزة اللوحية، الأجهزة الذكية، السيارات، الأجهزة الطبية، أجهزة الصراف الآلي، المعدات الزراعية والمعدات الحربية... وهذه مجرّد عيّنة عن الصناعات التي تدخل فيها أشباه الموصلات أو شرائح السيليكون. في السنة الماضية، بلغت قيمة سوق هذه الشرائح نحو نصف تريليون دولار تستحوذ هونغ كونغ على أكبر حصّة فيها بصادرات قيمتها 118 مليار دولار. لكن توريد الشرائح لم يعد سهلاً كما كان في السابق، إذ إن مستقبل هذه الصناعة تحوم حوله ضبابية سياسية ربطاً بما يحصل بين الصين وهونغ كونغ. وهذا يضاف إلى المشاكل السابقة التي أرسيت بفعل وباء كورونا والحرب في أوكرانيا.

يقول جون دينغ، كبير المفاوضين التجاريين لحكومة تايبه، إن أي هجوم عسكري صيني على تايوان (تقول الحكومة الصينية إنها تريد إعادة توحيد سلمية) سيؤدي إلى تعميق مشكلة سلاسل توريد أشباه الموصلات، ولا سيما أن الأخيرة يعتمد على تايوان في الرقائق الإلكترونية المستخدمة في السيارات الكهربائية والهواتف المحمولة: «أي عرقلة لسلاسل التوريد الدولية وللنظام الاقتصادي الدولي ولفرص النمو، ستكون أكبر بكثير بسبب النقص العالمي في الكميات المعروضة في السوق» بحسب ما ورد في مقابلة مع «رويترز».

على أي حال، تسبب النقص العالمي في أشباه الموصلات بخسائر فادحة في صناعة السيارات بلغت تاريخياً (باستثناء عام 2020) مع بيع 3,7 ملايين سيارة فقط. ورغم هذا التراجع في المبيعات، إلا أن صانعي السيارات حققوا أرباحاً في الربع الأول من عام 2022 بسبب ارتفاع الأسعار. ومنذ ربيع 2021، تواجه سوق السيارات في أوروبا وأميركا سلسلة من العوائق اللوجستية، منها النقص في أشباه الموصلات. وما إن بدأت تستقر إمدادات الشرائح اعتباراً من مطلع العام الحالي، توقعت رابطة المصنعين الأوروبيين للسيارات انتعاشاً في سوق مبيع السيارات في النصف الثاني من 2022، إنما خابت هذه التوقعات على وقع الحرب في أوكرانيا.

وتراجعت مبيعات «فولكسفاغن» بـ 19,6% في أيار على أساس سنوي مع انخفاض حاد بمبيعات علاماتها التجارية الرئيسية «فولكسفاغن» وعلاماتها الأخرى «سكودا» و«أودي» و«سيات». كذلك، تراجعت مبيعات شركة «ستيلانتيس» بنسبة 14,6%، مع تراجع مهمّ في بيع علامات «سيتروين» و«فيات» و«بيجو».

أهمية أشباه الموصلات بالنسبة إلى الصناعات العالمية، تظهر من خلال كلام الشريك الأول في شركة «ماكينزي» بيل وايزمان: «هناك ياس في السوق. إذا كنت تبني جهاز مقياس طبقي جماعي بقيمة 350 الف دولار، ولا يمكنك شحنه لأنك لا تملك شريحة سعرها 50 سنتاً، فأنت على استعداد لفعل أي شيء». وفي بعض الحالات، هذا يعني اتخاذ تدابير يائسة. في الشهر الماضي، كشف بيتر وينين، الرئيس التنفيذي لشركة «ASML» الهولندية، التي تصنع الآلات المعقّدة اللازمة لصنع رقائق الكمبيوتر المتطورة، أن إحدى الشركات الكبرى لجأت إلى شراء غسالات ونقل الرقائق بداخلها إلى سياراتها.

> إن أي هجوم عسكري صيني على تايوان سيؤدي إلى تعميق مشكلة سلاسل توريد أشباه الموصلات

واتخذت شركات صناعة السيارات نزع مميزات بدلاً من إغلاق خطوط الإنتاج. في أيلول من العام الماضي، قالت «كاديلاك» إنها ستزيل ميزة القيادة بدون استخدام اليدين من بعض السيارات. وفي تشرين الثاني، بدأت «تيسلا» بيع سيارات بدون منافذ «USB». وفي شهر أيار من هذا العام، قالت شركة «فورد» إنها ستشحن بعض الطرز بدون رقائق لميزات غير حرجة مثل أدوات التحكم في التدفئة، وستطلب من التجار إضافتها في وقت لاحق.

(الأخبار)

مقال

«القدر أو الحضارة» [3]

النظام النيوليبراليّ «من التاريخ»؟

زياد حافظ *

الرأسمالية الريعية المالية والنظام النيوليبرالي الذي يحتضنها وصلا إلى طريق مسدود. فالقدرة على إنتاج ثروة افتراضية عبر إصدار الأوراق المالية التي لا تستند بالضرورة إلى اقتصاد عيني، لم يعد قادراً على الاستمرار إلاّ عبر فرض الإملاءات على الدول والمجتمعات. وبما أن الهيبة الأخلاقية والسياسية والاقتصادية تراجعت في مراكز مختلفة عن مراكز القرار الغربي بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص، فقد اعتمدت الولايات المتحدة القوّة، أي التدخل العسكري والأمني والحصار الاقتصادي والمالي والغذائي، كأداة لإخضاع الشعوب. لكن هنا نشأت معضلة لم تكن في الحسبان وهي رفض المزاج الشعبي الأميركي خوض حروب ضد دول وقوى لا تشكّل خطراً عليها وعلى وحدة أراضي الدولة. فالحرب على الإرهاب التي شُنّت منذ ولاية بوش الابن، لم تنل قبولاً أميركياً، سواء في أفغانستان أو العراق وسوريا، ولا سيما أنها تكبّدت خسائر بشرية لم تستطع تسويقها. ضريبة الدم لتنفيذ أهداف الهيمنة على العالم بعيدة المنال في المزاج الأميركي. لذا لجأت الولايات المتحدة إلى الحروب بالوكالة. وهذه الاستراتيجية بلغت طريقاً مسدوداً لأن الشعوب والقوى التي يمكن تجنيدها لم تعد جاهزة وقابلة لخوض هذه الحروب. آخر الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة هي في أوكرانيا. فقد أجبرت أوكرانيا والاتحاد الأوروبي على مواجهة روسيا. الإخفاق الكبير لدى الاستخبارات الأميركية في سوء تقديرها لموازين القوّة وتماسك الوضع الداخلي في روسيا سواء سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً يقف وراء الهزيمة العسكرية لأوكرانيا والأطلسي وفشل العقوبات الاقتصادية والمالية على روسيا. بل تحوّلت هذه العقوبات إلى مصدر قوّة لروسيا ونكبة اقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي.

وهذا لم يكن مفاجئاً لمن يتابع بدقّة التحوّلات البنيوية التي حصلت في الغرب. فالنخب الحاكمة في أوروبا تحوّلت منذ تفكّك الاتحاد السوفياتي إلى نخب منخرطة في الفلك الأميركي سياسياً واقتصادياً وثقافياً. موجة العولمة التي تروّج لاستبدال ثقافة الاستهلاك بثقافة الإنتاج التي تميّزت بها أوروبا عبر القرون الأربعة الماضية، خلقت نخباً لم تعد معنية بالتراث الثقافي ولا بالخصوصية الوطنية ولا حتى في الاستقلال السياسي والاقتصادي. حتى إن أميركا، ومع التحوّل إلى مجتمع ما بعد الصناعة، وتوطين الصناعات في دول الجنوب، أصبحت عرضة للتفكّك الداخلي تحت ضغط التراجع الاقتصادي ووصول نخب إلى الحكم، ديمقراطية وجمهورية، ليست معنية بالاستثمار الداخلي في البنى التحتية ودفع الاقتصاد الإنتاجي، تبحث عن تشريعات تسهم في التحوّل إلى اقتصاد ريعي على حساب صناعاتها.

ما تتسم به النخب الحاكمة في الغرب هو الانحدار في العلم والخبرة وعدم الرغبة والقدرة على الاستفادة من الأخطاء. الجنرال جياب الذي انتصر على الأميركيين في فيتنام، يصف الأميركيين بأنهم تلاميذ غير نجباء لأنهم لا يتعلمون من أخطائهم. فالتاريخ في المدارس الأميركية مادة منبوذة، أما الشتيمة أو التحقير بشخص فيتم عبر القول إنه «من التاريخ» (he is history). هذه الصفة في الجهل وعدم الخبرة امتدت إلى نخب أوروبا الذين «تأمركوا». فهم متنكّرون للتاريخ والجغرافيا. ظهر ذلك أثناء محادثات وزيرة خارجية بريطانيا العظمى في موسكو. فقد طالبت بخروج روسيا من مقاطعة روستوف وهي في داخل روسيا! يمكن الاسترسال في تعداد الأخطاء في القرارات والسياسات غير المدروسة. فرغم تحذيرات الاحتياط المركزي الأميركي والخزينة الأميركية للإدارة الأميركية بعدم ارتكاب حماقة تجميد الأرصدة الروسية وعزل المصارف الروسية عن منظومة «سويفت»، إلا أن البيت الأبيض أمعن في قراره.

الإخفاقات الغربية لم تأت من فراغ أو صدفة. فالغرب يشهد منذ أكثر من أربعة عقود هجوماً ممنهجاً على مكوّنات التماسك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، أي العائلة، والدين، والوطن، والبيئة، والثقافة، باسم الحداثة وما بعد الحداثة. أظهر التعداد السكاني في أميركا أنه منذ 2000 وحتى 2020 بات أكثر من 50% من الأسر التي يوجد فيها أطفال تفتقد إلى أحد الأبوين. وارتفع عدد الأطفال الذين لا يكملون دراساتهم الثانوية، ما يؤدي إلى دخول سوق العمل بلا مهارة، فضلاً عن تفشّي المخدّرات وألعاب الفيديو وسائر «ملذّات» الصناعات والخدمات الاستهلاكية. يقول يوفال هراري مستشار كلوس شواب، الرئيس المؤسّس لمنتدى دافوس، إن معظم الناس في العالم لا جدوى ولا منفعة منهم، وبالتالي يجب التفكير الجدّي في تخفيف عدد السكّان في العالم. الهجوم على الأسرة تم من خلال تحويل دور المرأة التقليدي إلى كائن يعتبر الأسرة عبئاً عليها وعلى طموحاتها. ثم أتى غزو ثقافة «الووك» لرفض التمييز بين الذكر والأنثى بهدف تذويب الوعي الجنسي لدى الأطفال في المدارس... نذكّر هنا بمقولة رئيسة وزراء المملكة المتحدة مارغاريت تاتشر، التي نفت وجود شيء اسمه مجتمع. كذلك الاقتصاديّ ميلتون فريدمان صاحب الفكر النيوليبرالي الذي اعتبر أن المرجعية القيمية ليست في المجتمع بل في جمعية المساهمين للشركة! فالإنسان لم يعد كائناً قائماً بمقدار ما هو جزء من «الشركة» إذا استطاع أن يكون كذلك، وإلا فهو لا شيء.

وتحت راية الضغط الاقتصادي، تمّ تقليص نسبة الخصوبة عند المرأة ونسب الولادة. فقد انخفضت خصوبة المرأة في الولايات المتحدة إلى 1,64، بينما الحد الأدنى للحفاظ على مستوى السكّاني هو 2,1. إذا لم يرتفع المعدّل، فالولايات المتحدة مهدّدة بالانقراض السكّاني. ويعود هذا الانخفاض إلى تغيير ثقافي إذ أصبح الإنجاب اعتداء على الجسد. والشركات الكبرى في الولايات المتحدة تدعم حق الإجهاض، لأن كلفة عملية الإجهاض أقل بكثير من كلفة الأمومة والحضانة.

الحلّ المؤقّت هو الهجرة الوافدة إلى الولايات المتحدة، سواء أكانت شرعية أم غير شرعية. لكن في زمن الضيق الاقتصادي تصبح هذه الهجرة عبئاً رغم أن الفعّاليات الاقتصادية تحبّذها لأنها تخفّض مستويات الأجور. والأمر نفسه في أوروبا التي شجّعت الهجرة من أفريقيا للاستفادة من اليد العاملة الرخيصة.

الدين نال حصّته من هذا التغير الثقافي. الهجوم على المؤسسات الدينية تركّز على الأخطاء التي قد تكون ارتكبتها عن قصد أو عن غير قصد، لتشكّل مدخلاً للتشكيك في الدين. الهجوم على الكنيسة الكاثوليكية بحجة الانحراف في سلوك بعض رجال الدين أصبح مدخلاً للهجوم على الكاثوليكية. كذلك الأمر بالنسبة إلى الإسلام الذي تمّ تشويهه عبر تشجيع حركات تدّعي الجهاد. والهجوم على الدين يأتي من باب «حرّية التعبير» الفضفاضة. الهجوم على الرموز الإسلامية هو «حرّية

> الأزمة في أوكرانيا وقبلها جائحة كورونا كشفتا عن عورات الاقتصاد الأميركي الذي أصبح منكشفاً تجاه العالم في تأمين حاجاته من السلع المصنّعة والموادّ النفطية والأسمدة والمعادن النادرة

تعبير» بينما انتقاد الممارسات الصهيونية في فلسطين هو «معاداة للسامية»، أما النيل من الرموز المسيحية فيصبح «إبداعاً» فنّياً. وشكّلت الأزمة الأوكرانية غطاءً لعملية «فرز» بموجبها انفصلت الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية عن الكنيسة الروسية متذرّعة بقضايا دينية.

وفي عصر العولمة لا مكان للمواطنة بل لمجتمع المستهلكين. الإنسان يتحوّل من مواطن ليصبح رقماً مستهلكاً فقط لا غير. الشعور بالانتماء الوطني هو نوع من الرجعية والتخلّف الثقافي. وصلت الأمور إلى اعتبار تجاوز السيادة لكل دولة مسألة أساسية لتطوّر البشرية. فمؤسّسات الاتحاد الأوروبي تتنكّر للعامل الوطني وتعتبره عنصر إزعاج وتخلّف. ونظريات «المجتمع المفتوح» التي يروّج لها معهد جورج سوروس، تستهوي شباباً لا ثقافة لهم ولا معرفة بتاريخ مجتمعاتهم. الدولة صاحبة السيادة تحافظ مبدئياً على ثروات البلاد، وبالتالي يجب تحجيمها لحماية الشركات الوافدة المستغلّة للثروات بلا أي اكتراث لحقوق الشعوب. حقد أمثال سوروس على روسيا والصين ينبع من حقده على الدولة وحكّامها الذين يحافظون على مصالح أوطانهم. دعم وأمثاله، العديد من الثورات الملوّنة في دول الجنوب وفي دول كانت تابعة للنفوذ السوفياتي بهدف إرساء تبعية النخب للخارج.

كذلك هناك هجوم خبيث على البيئويين، عبر إظهار عدم معرفتهم بدقّة قضايا البيئة ومرتكزاتها. تسيّس البيئة وقضاياها لم ولن يخدمها لأنها بدلاً من أن تكون موضوع إجماع أصبحت مادة خلافية تقسم المجتمعات وتهدد تماسكها. وأكبر دليل على ذلك، هو ما يحصل في أوروبا والولايات المتحدة، حيث تتحوّل قرارات الحدّ من استعمال المواد الهيدروكربونية والوقود الأحفوري، إلى قرارات مثيرة للجدل والانقسام. ففي ألمانيا مثلاً، أدّت هذه القرارات إلى التخلّي عن المفاعلات النووية لتوليد الطاقة، ثم أتى التوقف عن استيراد الغاز من روسيا ليرفع كلفة الطاقة ويقلّص القدرة التنافسية للصناعة. في الواقع، يبدو أن هناك رغبة في تحميل مسؤولية ذلك لسياسات حكومة أولاف شولز التي تضم وزراء بارزين من حزب الخضر. وما يزيد الطين بلّة هو إقدام هؤلاء الوزراء على استبدال الفحم الحجري بالغاز الروسي رغم أن الفحم الحجري هو أكثر تلويثاً. فكيف يمكن للبيئويين تبرير ذلك؟

من جهة أخرى، فإن دعوة البيئويين لاستبدال مصادر الطاقة «النظيفة» والمتجدّدة كطواحين الهواء مثلاً، بالطاقة التي تعتمد على الوقود الأحفوري لم تدرس التداعيات الاقتصادية على الصناعة وعلى طبقة المواطنين الذين يعتمدون على الصناعة. دراسات الجدوى الاقتصادية لا تشي بأنه يمكن تشغيل المصانع بكلفة تنافسية، وهذا يشبه قراراً غير معلن بالخروج من الحقبة الصناعية للدخول في مرحلة لم تُحدّد بعد ملامحها ولا آفاقها. كما أن الادّعاء بأن الاحتباس الحراري سببه التلوّث الذي ينتج من استعمال الوقود الأحفوري الذي ينشر ثاني أوكسيد الكربون لا يأخذ في الحسبان أن هذا الغاز مفيد للنباتات التي تستعمله لإنتاج مادة الكلوروفيل الضرورية لبقائها وتقليص حاجاتها إلى الماء... صحيح أن هناك وعياً متنامياً في المجتمعات البشرية للحفاظ على البيئة لكن ليس هناك معايير علمية متفق عليها لتحقيق ذلك. تسييس البيئة قد يضرّ بقضية الحفاظ على البيئة وربما هذا هو المقصود.

الولايات المتحدة قررت إعادة توطين قاعدتها الإنتاجية الصناعية في دول الجنوب والخروج من الحقبة الصناعية إلى حقبة ما بعد الصناعة، معتبرة أنه بإمكانها السيطرة على العالم طالما كانت مسيطرة على المال والشرايين التي يتدفّق فيها. لكنّ الأزمة في أوكرانيا، وقبلها جائحة الكورونا كشفتا عن عورات الاقتصاد الأميركي؛ إذ أصبح منكشفاً تجاه العالم في تأمين حاجاته في السلع المصنّعة والمواد النفطية والأسمدة والمعادن النادرة وغيرها. وفي إدارة بايدن كانت القرارات الأولية بإلغاء تراخيص التنقيب عن النفط، وإلغاء استكمال أنبوب «كيستون» الذي يجرّ النفط من ألاسكا إلى الولايات المتحدة عبر كندا. البيئة كانت متن الخطاب الانتخابي لبايدن المشجّع لاستبدال مصادر الطاقة. ثم وقعت الولايات المتحدة في حالة ضيق اقتصادي وارتفاع جنوني لأسعار الطاقة ولسائر السلع.

الركيزة الخامسة لتفكيك المجتمعات في سبيل نشر عولمة مادية محكومة من طبقة غير منتخبة لا تخضع لمساءلة ومحاسبة، هي الهجوم على الثقافة بشكل عام والموروث الثقافي بشكل خاص. نكتفي في هذا المجال ببعض الملاحظات حول توجّهات لنزع الثقافة ومحتواها عن البيئة التي أنشأتها. فعلى سبيل المثال، كرّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أنه لا توجد ثقافة فرنسية خاصة بها بل ثقافة دون أي تمييز في فرنسا. ونرى مثل هذا الطرح في طروحات العلوم الإنسانية التي تنزع عن بيئتها الفعلية، إذ يتبيّن أن هناك قراراً متعمّداً لنزع المضمون السياسي للاقتصاد. فيتم تدريس الاقتصاد كـ«علم» قائم بذاته ومنفصل عن البيئة التي يوجد فيها. يفتتح الاقتصادي الراحل مارك بلوغ في مؤلّفه الشهير حول تاريخ الفكر الاقتصادي، كتابه بالإشارة إلى أنه تعمّد عرض نظريات الاقتصاديين من دون أي اعتبار لظروف حياتهم التي قد تكون أثّرت في فكرهم. كما أن تدريس علم الاجتماع في الغرب كان منفصلاً عن سائر العلوم الإنسانية وكأنّ البشر يتم درسهم كالحشرات.

وإضافة إلى ذلك، نشهد انحداراً في مستوى الأداء الفنّي والإبداع. فهناك من يعتبر الإباحة في الفن نوعاً من الإبداع، وهناك من يتهجّم على القيم كمتحرّر من قيود المجتمع. الدافع الأساسي لذلك الانحدار هو تسليع الثقافة وجعلها مادة قابلة للبيع والشراء وفقاً للموجات الرائجة.

*باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

اوغوز غوريك - تركيا